مجلس الأمة

44

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
–الجزائر–

العدد الرابع والأربعون – ديسمبر 2010

الوزير الأول يعرض:

بيان السياسة العامة.. على أعتاب الشروع في البرنامج الخماسي 2010-2014

قانون المالية 2011:

تحسين الاطار المعيشي في طليعة الأولويات

الملف

المخطط الوطني للتهيئة العمرانية

ضمان التوازن الثلاثي:

- الانصاف الإجتماعي..
- الفعالية الاقتصادية..
- الاسناد البيئي

المجلس يختتم دورة الخريف
يوم 02 فيفري 2011
بعد المصادقة على عدد من المشاريع
القانونية الهامة

وموعدين برلمانيين هامين :
بيان السياسة العامة
وقانون المالية 2011

في العدد القادم

زيارة استطلاعية يقوم بها
وفد من لجنة لتجهيز
والتنمية المحلية لولاية بجاية
من 09إلى 11 جانفي 2011

زيارة استطلاعية يقوم بها
وفد من لجنة الثقافة والإعلام
والشبيبة والسياحة لولاية مستغانم
من 10 إلى 12 جانفي 2011

في العدد القادم

نتائج عملية تجديد هياكل مجلس الأمة

في هذا العدد

6 افتتاح دورة الخريف 2010
حياة المواطن ويومياته .. في صلب الاهتمامات .. وصميم الأولويات

12 بيان السياسة العامة
في سياق المخطط الخماسي 2010 / 2014
بيان السياسة العامة
.. التوجهات .. والبيـــانات

جلسات

14 **بيان السياسة العامة بين:**
استكمال برنامج خماسي .. وبرنامج آخر للاستثمارات العمومية

22 رؤساء المجموعات البرلمانية في لحظة التقييم والاستشراف

32 **قانون المالية لسنة 2011**
أعضاء المجلس يرافعون من أجل تحسين الاطار المعيشي

34 وزير العلاقات مع البرلمان يتولى الرد نيابة عن وزير المالية
الدولة تواصل دعم أسعار : الحبوب..الحليب..المياه.. والطاقة الكهربائية

35 رؤساء المجموعات البرلمانية يجملون انشغالات الأعضاء ويركزون على **البعد الاجتماعي** في مسار التنمية

46 الأمر المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته
تدعيم آلية محاصرة الفساد

47 القانـون المتعلق بالنـــقد والقرض
.. من أجل استقرار المنظـــومة البنكية والنقدية في بلادنا

48 **مشروع الأمر المتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج**

49 قانون المالية التكميلي لسنة 2010
..اقتصـــــاد ينتعش بتدابير وقائـــــية

50 **مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 02-59 المتعلق بمجلس المحاسبة**

52 القانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين
إجراءات جديدة لحماية المسنين الوازع الأخلاقي.. والردع القانوني

54 الأسئلة الشفوية

64 النشاط الخارجي

70 استقبالات

الملف

73 **المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية : ضمان التوازن الثلاثي: الإنصاف الإجتماعي،الفعالية الإقتصادية والإسناد البيئي**

ندوات

82 **السياسة الوطنية للأدوية.. مالها.. وما عليها!**

84 متربصو الدرس الأساسي بكلية الدفاع لـ OTAN بمجلس الأمة يتابعون محاضرتي:
النظام المؤسساتي .. والسياسة الخارجية

88 الأبواب المفتوحة

89 متابعات

93 المدار البرلماني

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد **عبد القادر بن صالح**
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي
بكار بنت طاعة الله

الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا، عميروش قط

الاخراج :
عبد الرحمن بوشايب

شارك في هذا العدد
رشيد لواري
الطاهر حليس

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار –(ANEP) رويبة

ر.ت.م.د : 2641 -1112
الايداع القانوني رقم :98 - 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

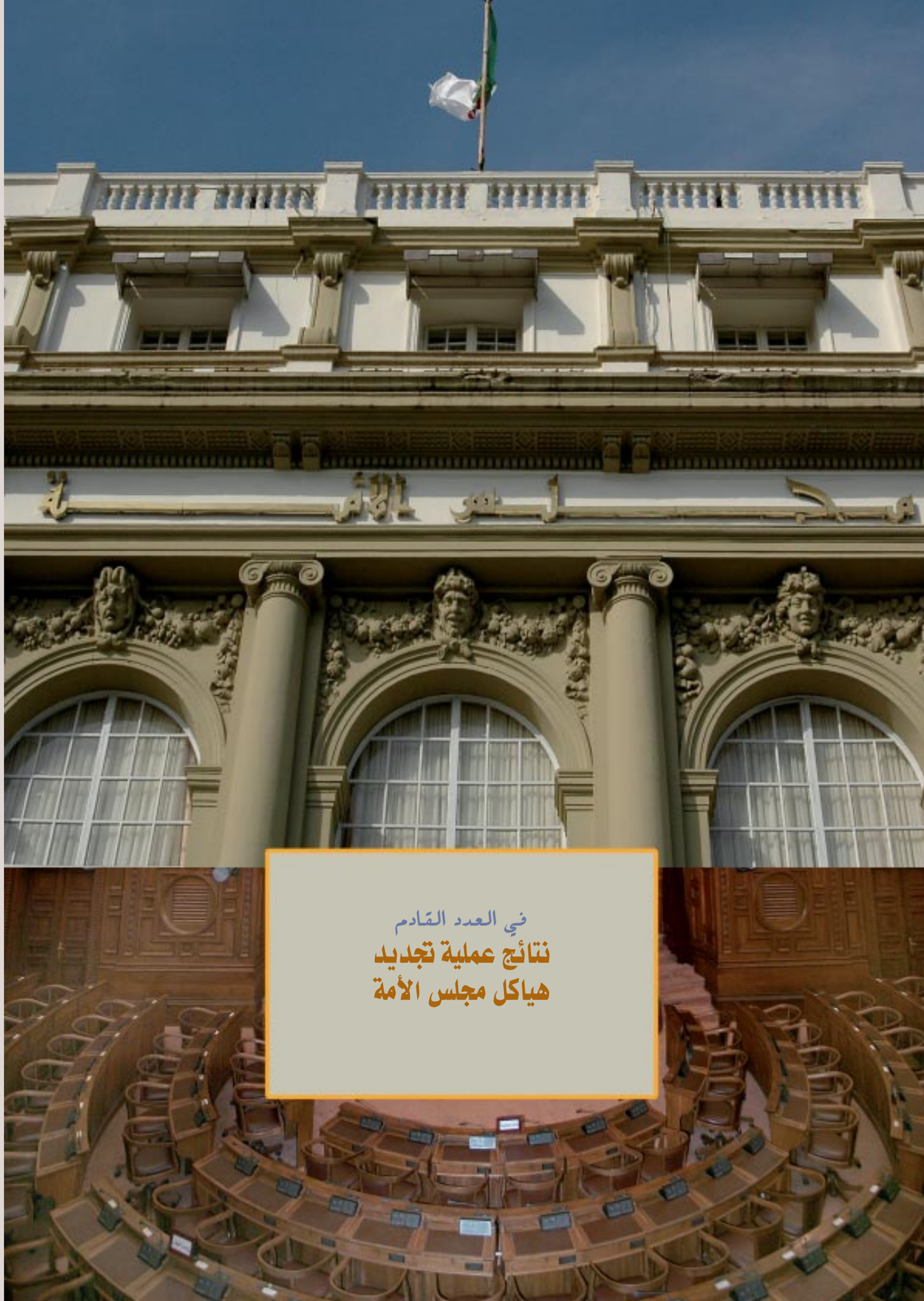

في العدد القادم
نتائج عملية تجديد هياكل مجلس الأمة

بيان السياسة العامة

موعـــــــــــد مع : الحوار الصريح وتعزيز الشراكة المسؤولة

أعضاء المجلس من خلال :

- الأسئلة
- الملاحظات
- الاقتراحات
- التحاليل
- المقاربات

يساهمون في إضاءة الطرق نحو تنمية وطنية مستديمة .. ويحملون في ملفاتهم من الجزائر العميقة أصوات منتخبيهم .. والوزير الأول يؤكد أن الإصغاء مفتاح الثقة.

الوزير الأول :

"التقييم لمسار بلادنا خلال السنوات الأخيرة يدعونا جميعاً إلى أن نستحضر في أذهاننا بأن أي تقدم لا يمكن أن يكون مستداماً ما لم يغذه الجهد المتواصل وما لم يتم تعزيزه بالتكييف المطلوب .. وبنظرة إستشرافية مستمرة.."

رؤساء المجموعات البرلمانية :

جبهة التحرير الوطني : لا بد من الصرامة في إنجاز المنشآت واحترام شروط النوعية

الثلث الرئاسي : إعادة الاعتبار للعمل والجهد والإبداع

التجمع الوطني الديمقراطي : اللامركزية الإدارية وجه من وجوه الإصلاح.

■ من ص 13 إلى 31

حياة المواطن ويومياته .. في صلب الاهتمامات .. وصميم الأولويات

ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس بمناسبة افتتاح دورة الخريف (02 سبتمبر 2010) كلمة تناول فيها مشاريع القوانين المعروضة على الدورة وأهميتها .. مبرزا في ذات السياق النشاطات البرلمانية المختلفة التي يعتزم المجلس مواصلتها وترقيتها بما يضمن مساهمة هذه المؤسسة الدستورية في النشاط المؤسساتي بأكبر قدر من المصداقية والفعالية.

أود بداية أن أقول لكم، سيداتي سادتي، رمضان كريم وكل عام وأنتم بخير...

ولضيوفنا الكرام أقول مرحبًا بكم في رحاب مجلس الأمة، وشكرًا لكم على مشاركتكم أيانا المناسبة... مناسبة افتتاح دورة الخريف العادية.

مرحبًا بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ... مرحبا بالسيد الوزير الأول ... بالسيد نائب الوزير الأول، وبالسيد وزير الدولة وكافة أعضاء الحكومة الموقرين ...

الترحيب موصول إلى أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيد الرئيس الأول للمحكمة العليا، والسيدة رئيسة مجلس الدولة...

أعضاء أسرة الإعلام الذين شرفونا بالحضور اليوم، لهم منا التحية والترحاب...

نلتقي اليوم في هذه المناسبة الدستورية الهامة لكي نعلن بحضوركم عن انطلاق أشغال دورة الخريف العادية في مجلس الأمة... وأمامكم وللمناسبة نسعى إلى رسم الخطوط العريضة لأعمال هيئتنا خلال الفترة...

إننا نلتقي وأياكم، زميلاتي زملائي، كذلك لكي نذكر بعضنا البعض بما يتوجب على الواحد منا القيام به من عمل ضمن الهيئة وفي إطار ما تخوله أيانا القوانين المرعية، سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الأداء البرلماني...

طموح إلى الارتقاء وإلى مصاف الدول الصاعدة

فيما يخص جدول أعمال الدورة، فقد تكرس (كما تعلمون) التقليد الذي بموجبه تتولى الحكومة إشعار البرلمان بمشاريع النصوص التي تنوي تقديمها خلال الدورة...

...ومن هذه القائمة يتقرر (بعد اتفاق الأطراف الثلاثة المعنية بالموضوع) اعتماد عناوين النصوص التي يتم الاتفاق على تقديمها وترتيب أولوياتها...

...وبقصد إعطاء المرونة لأعمالها مع الهيئة التنفيذية عملت غرفتا البرلمان على إبقاء جدول أعمال الدورة مفتوحًا لفسح المجال أمام الحكومة لتسجيل مشاريع قانونية أخرى قد تقتضي الضرورة تسجيلها خلال الفترة...

...من القراءة الأولية العاجلة لعناوين المشاريع القانونية التي يتوقع إدراجها ضمن جدول أعمال الدورة... تحتل نشاطات خمس قطاعات أولوية الاهتمام فيها... يأتي قطاع الاقتصاد والمالية وكيفيات حماية المال العام في مقدمتها.

وفيه سيدرس البرلمان ويحدد الموقف من قانونين للمالية، واحد تكميلي (لسنة2010) و آخر عادٍ (لسنة 2011) ...

...مشروعي القانونين في خطوطهما العريضة يترجمان –حقيقة – سياسة البلاد التنموية خلال السنة ومن بنودهما ستتجلى المعالم الكبرى للتوجهات الاقتصادية للدولة. وهي التوجهات التي تجد مرجعيتها في المخطط الخماسي المستوحى بدوره من برنامج السيد رئيس الجمهورية... بكل ما يحمله هذا المخطط من مشاريع تنموية طموحة... وما يتضمنه من إجراءات عملية ناجعة تظهر مدى حرص الدولة على تطوير البلاد وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

وبعبارة أخرى نقول أن هذا البرنامج "المرجع" يرمي (في غايته النهائية) إلى إرساء قواعد اقتصاد دولة عصرية... دولة منظمة بحكامة تسييرها وشفافية عملها وسداد توجهاتها... دولة تتطلع –حقا – إلى الارتقاء إلى مستوى الدول "الصاعدة"..

قوانين وآليات متابعة

...انطلاقًا من هذا الفهم لدورها، قررت الدولة: ألاّ يقتصر عملها على توفير الاعتمادات المالية الضرورية وتحديد أوجه الإنفاق فيها وحسب... بل هي (ومن خلال القوانين التي صادقنا عليها في الدورات السابقة والقوانين المبرمجة لهذه الدورة) ...نقول أن الدولة وفي نطاق تجسيد مسعاها الرامي إلى تحسين وتطوير أساليب التسيير وترشيد الإنفاق، قررت إستصدار قوانين ذات علاقة بهذا الشأن واستحدثت آليات متابعة لها صلة بالموضوع...

ومن هذه النظرة وهذا الفهم لواقع التنمية يمكن فهم غاية الدولة من تسجيل قانوني المالية التكميلي والعادي اللذين جاءا للدفع بالتنمية إلى المستويات العليا... وإعطاء موضوع الشفافية أحقيته:

...وفي نفس السياق يمكن إدراج مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون الخاص بمجلس المحاسبة الذي جاء بدوره ليؤكد هذا التوجه، فيقوي ويوسع من صلاحيات واختصاصات هذه الهيئة الرقابية الهامة ويدعم دورها كهيئة تتابع كيفيات صرف المال العام، ويوسع من صلاحيات قضاتها...

وبالإضافة إلى هذه النصوص سيدرس ويحدد مجلس الأمة الموقف من مشروع قانون يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وبحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج... وأيضًا مشروع القانون الذي يرمي إلى محاربة مظاهر الفساد كالغش والرشوة واستئصال جذورهما...

في قطاع العدالة من المتوقع لهذه الدورة أن تعالج مشروع نص خاص بتنظيم المحكمة العليا وآخر يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة الذي هو قيد الدراسة...

من كل هذا تلاحظون، سيداتي سادتي، مدى حساسية وأهمية النصوص التي سيدرسها مجلسنا خلال الدورة، خاصة في مجال ترشيد الانفاق والحفاظ على المال العام ومعاقبة مرتكبي التجاوزات والعابثين بأموال الخزينة...

استكمال العدة التشريعية في مجالات حيوية

تأتي كافة هذه النصوص، كما تبينها عناوينها، لتعزيز سياسة الإصلاح التي اعتمدتها البلاد من مدة وفي كافة المجالات، وهي تندرج أيضا ضمن التوجه الرامي إلى استكمال مضمون مشاريع النصوص القانونية العديدة التي سبق للبرلمان وأن صادق عليها.

وهكذا يأتي مشروع القانون المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ليكمل الترسانة القانونية التي اعتمدتها البلاد في مجال حماية البيئة.

القطاع الاجتماعي والثقافي سيكون حاضرًا في أعمال مجلس الأمة خلال الدورة، حيث سيتولى البرلمان دراسة وتحديد الموقف من نصين على الأقل... يتوليان معالجة قضايا المسنِّين وحمايتهم وآخر خاص بالتأمينات الاجتماعية.

...قطاع السينما سيكون هو الآخر موضوع عناية البرلمان خلال الفترة.

أما قانون البلدية والولاية وإن لم تتوفر حتى الآن بشكل واضح نية الحكومة من الموضوع ومن تاريخ تقديمه إلى البرلمان، إلا أننا نعتقد أن هذين النصين القانونيين اللذين طال انتظارهما قد أصبحا يشكلان اليوم مطلبًا أكثر من ضروري وعاجل... مطلب يفرضه الواقع المعاش وتقتضيه ضرورة التغيير التي استوجبتها ولهذه الاعتبارات أيضًا، فإننا نؤكد أنه قد آن الأوان لمراجعة قانون البلدية والولاية بما من شأنه تزويد هذه الهيئات بالأدوات القانونية الضرورية وبالإمكانات المالية اللازمة... حتى يتسنى لها التكفل بقضايا المواطن ومسايرة التطور الذي تعرفه البلاد وفي جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة...

وتستوجبها سياسة الإصلاح التي انتهجتها البلاد منذ أكثر من عشرية.

فالبلد برقعته الشاسعة المتنوعة الأوضاع، الاجتماعية والاقتصادية وبتعدد الألوان السياسية فيه، وبعدد سكانه المتزايد، وبتكاثر مطالب وتطلعات مواطنيه، مضافًا لها التطور الكبير الحاصل ضمن المجتمع، وعلى كافة الأصعدة... لهي جميعها عوامل تبرر ضرورة الإسراع بهذه المراجعة... مراجعة من شأنها أن تمكن البلديات من التطور وتحقيق التنمية على المستوى المحلي... ويجعلها تساير واقع التحولات الكبرى التي تعرفها البلاد على كافة الأصعدة...

أعضاء المجلس يدركون مصاعب الجماعات المحلية

إذا كنا نرى الأمور بهذه الرؤية فلأن الأغلبية في مجتمعنا تراها من نفس الزاوية ناهيك عن كون ثلثي أعضاء مجلس الأمة الذين سبق لهم وأن انتسبوا إلى واحدة من هاتين الهيئتين التمثيليتين... ليسوا بعيدين عن هذا الرؤى وتلك القناعة كونهم عاشوا وعايشوا ظروف عمل هاتين الهيئتين التمثيليتين على المستوى القاعدي... وهم لذلك يدركون حقا المصاعب التي تعترض البلدية والولاية ويعرفون حقيقة التحديات التي تواجهها... وهم لذلك يأملون من الحكومة الإسراع في تقديم هذين النصين القانونيين الهامين...

ولهذه الاعتبارات أيضًا، فإننا نؤكد أنه قد آن الأوان لمراجعة قانون البلدية والولاية بما من شأنه تزويد هذه الهيئات بالأدوات القانونية الضرورية وبالإمكانات المالية اللازمة... حتى يتسنى لها التكفل بقضايا المواطن ومسايرة التطور الذي تعرفه البلاد وفي جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة...

إننا نعتقد أيضا، سيداتي سادتي، أن الجزائر لن يكون بمقدورها تحقيق الطفرة النوعية التي تطمح إلى تحقيقها ما لم تحْسِن تنظيم وتطوير عمل المجالس المنتخبة محليًا، وما لم توفر لهذه الهيئات أدوات عملها... وبتعبير آخر ما لم تراجع قوانينها في هذا المجال.

تأكيد سياسة الإصلاح

إننا نعتقد أيضا أن مراجعة قانون البلدية والولاية يبقى عملاً غير مكتمل... ما لم يتم التفكير جديا في مراجعة الخريطة الإقليمية للبلاد وما لم يراجع قانون الانتخابات.

في خلاصة الحديث عن عمل الدورة... التشريعي، يمكننا القول أن دورة الخريف لسنة 2010 على الصعيد التشريعي ستكون في محاورها الكبرى استمرارًا وتأكيدًا لتوجهات المخططات الخماسية الثلاث السابقة...

...كما أن النصوص المدرجة ضمن جدول أعمالها سوف

سوف نضع برنامجًا سنويًا طموحا في مجال الخرجات الميدانية وفي مجال النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية. كما سنحرص على تشجيع اللجان لأن تتحرك في مجال اختصاصاتها.

"إننا نعتقد أيضا أن مراجعة قانون البلدية والولاية يبقى عملاً غير مكتمل... ما لم يتم التفكير جديا في مراجعة الخريطة الإقليمية للبلاد وما لم يراجع قانون الانتخابات".

تعمق تأكيدًا سياسة الإصلاحات التي اعتمدتها البلاد والتي بفضلها حققت الجزائر تطورها.

تطور تبرز معالمه في:

– استقرار سياسي وأمني واضح وهو يتعزز باستمرار.

– جهود تنموية كبيرة وعلى كافة الأصعدة.

– أشغال كبرى على مستوى كافة مناطق البلاد أعمال ركزت بشكل أساسي على التنمية المستدامة.

– تطور اجتماعي بيِّن، ركّز ويُركز على استحداث مناصب العمل، تطور حقق ويحقق التحسن المضطرد في مستوى عيش المواطن...

برامج التنمية تهدف إلى تحسين ظروف حياة المواطن

يشكل تحسين نوعية عيش المواطن في منظور الدولة دائما الهدف الرئيسي في أدائها لدورها وفي كافة البرامج التنموية التي تعمل على تحقيقها... بدأ من السكن مرورًا بتحسين ظروف المعيشة للمواطن في نطاق المدن والقرى في البوادي وفي الحواضر... بما يضمن له العيش الكريم... ويمكن المجتمع من التقدم...

وهذا هو ما فعلته وتفعله الجزائر من خلال المشاريع التنموية التي اعتمدتها أو تلك التي تعتمدها اليوم. إنه عمل كبير وهام أقدمت عليه الدولة بنجاح، وبه استطاعت بلوغ الأهداف الطموحة التي حددتها لنفسها... ولصالح المواطن...

إن ما نريد التأكيد عليه في هذه المناسبة هو أن كافة البرامج التي اعتمدتها الجزائر سواء في جوانبها الاقتصادية، السياسية، الثقافية أو الاجتماعية، كانت ترمي (في غايتها النهائية) إلى تحقيق التطور لشعبها وتأمين الاستقرار لكيانها وتوفير شروط العيش الكريم لأبناء شعبها...

لهذا فإن البرنامج التشريعي لدورة الخريف العادية هذه يأتي بالواقع في نطاق تحقيق تلك الغايات والوصول إلى تلك الأهداف.

نشاطنا خلال الدورة لن يبق محصورًا في الباب المتعلق بالتشريع بل هو سيشمل بقية النشاطات التي اعتاد المجلس القيام بها وفقًا للصلاحيات التي يخولها أياه القانون... ولهذا سوف نعمل معكم، زميلاتي زملائي، وبالتعاون والتنسيق مع مؤسسات الدولة الأخرى على تفعيل وتكثيف نشاطاتنا البرلمانية بما من شأنه أن يطور أساليب ممارسة هذا النشاط، سواء في المجال التشريعي والرقابي أو في الأداء البرلماني.

وبالتعاون مع كافة هياكل مجلس الأمة سوف نضع برنامجًا سنويًا طموحا في مجال الخرجات الميدانية وفي مجال النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية. كما سنحرص على تشجيع اللجان لأن تتحرك في مجال اختصاصاتها.

وبالتنسيق مع الحكومة سنعمل على انتظام جلسات الاستماع التي تتولى اللجان اقتراح تنظيمها مع القطاعات الوزارية المختلفة...

...وفي ذلك سنعمل على تنسيق جهودنا أيضًا مع كل من المجلس الشعبي الوطني والحكومة بقصد تحقيق مزيد من الانسجام في مجال الأداء البرلماني وفي نطاق إعدادنا برنامج العمل الذي أسلفنا الحديث عنه... بحيث تكون نشاطات هيئتينا شاملة ومتكاملة ومتماشية مع ما هو مكرس في القوانين المنظمة لعلاقة عمل مجلسينا فيما بينهما وفيما بينهما وبين الحكومة، وبالتكامل مع مختلف هيئات الدولة الأخرى.

كافة البرامج ترمي إلى توفير شروط العيش الكريم

التنسيق ضمانة لأداء برلماني ناجح

إننا في مجلس الأمة نود أن نعبر بهذه المناسبة عن كامل استعدادنا وبذل كل جهدنا للعمل والتنسيق مع كل من المجلس الشعبي الوطني والحكومة. وسنجتهد من أجل توسيع وتعميق هذا التنسيق ومع كافة مؤسسات الدولة الرسمية الأخرى.

في مجال النشاط البرلماني الخارجي يمكن القول أن التنسيق قد خطا خطوات محترمة وقد توصلنا خلال السنوات الأخيرة، (المجلس الشعبي الوطني ونحن)، إلى تحديد قواعد عمل جيدة أصبح الطرفان يعملان بموجبها...

وقد أعطت هذه العملية التنسيقية النجاعة والفعالية لعمل وفودنا وساعدتها حقا على تطوير أسلوب عملها...

ويبقى علينا الآن العمل من أجل تعميق وتطوير هذا التنسيق بما من شأنه الارتقاء بأداء الغرفتين إلى المستويات التي تخدم هيئتنا البرلمانية وتخدم الجزائر... خاصة وقد أصبحنا اليوم نعرف أين تكمن جوانب الضعف وأين تبرز جوانب القوة في أداءاتنا.

ما يمكن قوله في الخلاصة هو أن وفودنا المشاركة في النشاطات الخارجية أصبحت تعمل اليوم بانسجام أكبر عندما ترافع لصالح مواقف الجزائر وقضايا الحق والعدل عبر العالم في مختلف المنابر البرلمانية الدولية... والتي بفضلها أصبح الوجود البرلماني الجزائري في المحافل البرلمانية الدولية يحظى بالتقدير والاحترام...

وفودنا المشاركة في النشاطات الخارجية أصبحت تعمل اليوم بانسجام أكبر عندما ترافع لصالح مواقف الجزائر وقضايا الحق والعدل عبر العالم في مختلف المنابر البرلمانية الدولية... والتي بفضلها أصبح الوجود البرلماني الجزائري في المحافل البرلمانية الدولية يحظى بالتقدير والاحترام...

لقد تزامن افتتاح دورة هذه السنة مع شهر رمضان المعظم، أعاده الله على شعبنا وعلى المسلمين كافة بالخير واليمن والبركات. شهر رمضان هذه السنة خلافًا لأشهر رمضان السابقة عرف (حتى الآن) أجواءً بالإمكان وصفها بالحسنة مقارنة مع الأجواء التي تعوّدنا معرفتها بالماضي...

...أجواء تميزت بتحكم أكبر في أوضاع السوق وبحضور ملموس لأعوان الدولة المختصين في مجال متابعة ومراقبة حركة أسعار السوق... يبقى أملنا كبيرًا في أن يستمر هذا الجهد طيلة أشهر السنة، لأن معاناة المواطن من هذه الظواهر السلبية ليست محصورة في شهر رمضان بل هي موجودة في كافة أشهر السنة...

ونحن نستعرض الحركية التي تعرفها البلاد وفي مختلف المجالات... نود التعبير عن كبير ارتياحنا للسُّنّة الحميدة التي رسخها السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع إطلالة كل شهر رمضان المعظم... والتي فيها يعمد فخامته إلى تنظيم لقاءات تقييمية مع وزراء القطاعات المختلفة، لقاءات يرمي من ورائها معرفة مدى التقدم الحاصل في إنجاز المشاريع التنموية الخاصة بالقطاعات التابعة لهم وبنفس الوقت الاطلاع على المصاعب التي تواجههم. وقد عود السيد رئيس الجمهورية مسؤولي القطاعات الوزارية تزويدهم بتوجيهات قيمة في الموضوع...

إننا إذ نبارك ترسُّخ هذه السنّة الحميدة فإننا نعتقد أن

هذه الاجتماعات لأهميتها تؤسس لاستحداث منبر رقابي إضافي، وترسخ وجود فضاء محمودًا للحوار الجاد ما بين مسؤولي الدولة الكبار...

فيما يخصنا نحن في مجلس الأمة، فإننا نجد أن هذه اللقاءات التقييمية تأتي في وقتها خاصة وأنها تتم قبل انطلاق أشغال دورة الخريف العادية وبداية النقاش الذي ستعرفه غرفتي البرلمان أثناءها... ولما توفره هذه الجلسات التقييمية لعضو البرلمان والمواطن من معطيات رقمية دقيقة وما تقدمه له من معلومات وفيرة ومفيدة...

نقول ستكون هذه المعطيات من دون شك عاملاً مساعدًا لأعضاء المجلس لاستقاء المعلومات –من مصادرها – من شأنها الإسهام في تعميق وتوسيع النقاش في المواضيع المطروحة في هذه القاعة...

ونحن نفتتح أشغال هذه الدورة التي تتزامن مع الدخول المدرسي والجامعي لا يسعنا إلا أن نسجل كبير ارتياحنا لما أسفرت عنه نتائج إمتحانات السنة الدراسية الماضية من نسب عالية في النجاح والتفوق. إن هذه النتائج بقدر ما تبين لنا مدى التحسن في مستويات التلاميذ والطلبة فهي تبين لنا درجة النجاح الذي بلغته سياسة الإصلاح وفي مختلف أطوار التعليم... وأن هذا التحسن وهذا النجاح يستوجبان من الدولة بذل مزيد من الجهد ومنح مزيد من الإمكانيات لمرافقة مسار أبنائنا العلمي

وإذ نفتخر بوجود أقطاب جامعية ومعاهد عليا على مستوى جميع ولايات الوطن تقريبًا فلا بد لنا من القول أيضا بأن ما شهدته البلاد من تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي أصبح يستوجب اليوم بذل مزيد من الجهد من أجل تشجيع النبوغ (الذي برز واضحًا في نتائج حملة شهادة البكالوريا) حتى تستجيب الجامعة لمقتضيات التطور الذي تعرفه البلاد وفي كافة المجالات.

هناك أمر هام لا يمكننا أن نمر دون الإشارة إليه، ونعني به تلك النتائج الإيجابية المحققة في نطاق محاربة الإرهاب وعلى مستوى ترسيخ الأمن والاستقرار في ربوع الوطن. أمْنٌ بعث الطمأنينة في نفوس المواطنين، طمأنينة تحققت بفضل السياسة الرشيدة التي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية في مجال تحفيز الضالين للعودة إلى جادة الصواب وبفضل شجاعة وتضحيات قوات الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن الذين تصدوا باقتدار كبير إلى الجماعات التي ضلت جادة الصواب...

...لقوات جيشنا الوطني الشعبي ولأفراد كافة أسلاك الأمن التحية والتقدير.

...إننا بالمناسبة نريد التأكيد على أن المشروع الإرهابي قد فشل وأنه لم يبق من سبيل أمام المغرر بهم إلا العودة إلى رشدهم وطلب الغفران من شعبهم...

والارتقاء به إلى المستويات العليا ؛ بنفس الرعاية ونفس الوتيرة وبنفس الاهتمام.

المشروع الإرهابي فشل وأنه لم يبق من سبيل أمام المغرر بهم إلا العودة إلى رشدهم وطلب الغفران من شعبهم...

في سياق المخطط الخماسي 2010 / 2014

بيان السياسة العامة
.. التوجهات .. والبيـــانات

أظهر بيان السياسة العامة الذي قدمه الوزير الأول، السيد أحمد أويحي، أمام البرلمان بغرفتيه، والذي تمت المصادقة عليهعدة حقائق وأرقام تعكس أهمية الإنجازات الوطنية المحققة خلال سنة ونصف لتجسيد الأهداف المعلن عنها في البرنامج الرئاسي، والسبل والوسائل التي ستعمل بها الحكومة لتعزيز بناء اقتصاد وطني متنوع.

أكد الوزير الأول، في الوثيقة المقدمة أمام البرلمان أن بيان السياسة العامة يتميز بكونه يخص مرحلة تمثل همزة وصل بين استكمال برنامج خماسي اهتم بالبناء والتشييد، من جهة، والشروع، من جهة أخرى، في برنامج آخر للاستثمارات العمومية يمتد على مدى السنوات من 2010 إلى 2014، حيث سيخصص له أكثر من 21000 مليار دينار، أي ما يقارب 280 مليار دولار، وهو الأول من نوعه في تاريخ الجزائر المستقلة.

وأشارت الوثيقة التي تعكس الحقائق والأرقام التي تضمنها بيان السياسة العامة إلى الظروف التي ميزت الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، ومنها على المستوى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها السلبية على الاقتصاد الدولي، أما على المستوى الوطني فقد تميزت المرحلة بنهاية البرنامج الخماسي 2005/2009، وبداية برنامج جديد يهتم بالتنمية الوطنية بالدرجة الأولى، من خلال الغلاف المالي الضخم الذي خصص للاستثمارات العمومية، أما الميزة الثانية فتتمثل في نهاية سنوات كاملة من الجهود التي تم فيها تدارك عجز اجتماعي واقتصادي موروث عن أزمة متعددة الأشكال، إلى جانب استعادة البلاد استقلاليتها المالية إزاء الخارج بعد التسديد المسبق للمديونية الخارجية.

وتناول السيد أحمد أويحيى أمام البرلمان حصيلة عمله بالتفصيل منذ جانفي 2009 وما بادرت به الحكومة لتحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال المضي على طريق مكافحة بقايا الجماعات الإرهابية من جهة وتعزيز مسار المصالحة الوطنية من ناحية أخرى، حيث تضمنت الوثيقة المتعلقة ببيان السياسة العامة، بشأن الفترة الممتدة بين جانفي 2009 إلى 2010، مؤشرات إيجابية على تراجع التهديد الإرهابي، ولكن مع ذلك فإن الحكومة تؤكد بأن "اليقظة تبقى مطلوبة". وترى الوثيقة ذاتها أن النتائج التي تحققت على الصعيد الأمني مردّها سياسة الوئام ثم المصالحة الوطنية وكذا الشجاعة التي انتهجها رئيس الجمهورية بدعم شبه كامل من طرف الشعب.

إلى جانب تحديث وعصرنة منظومة الحكم وخاصة قطاع العدالة والخدمة العمومية المحلية.

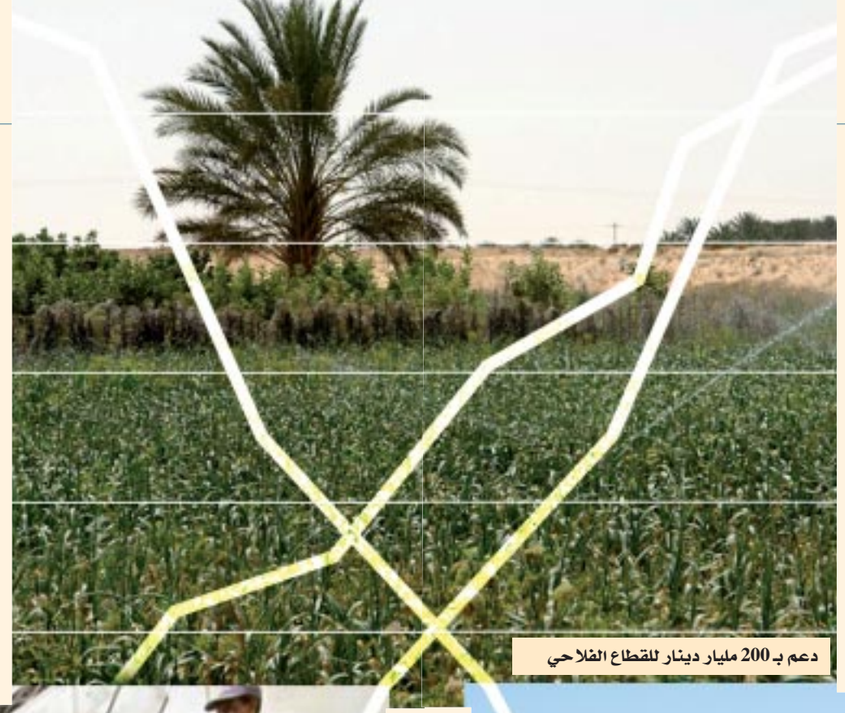
دعم بـ 200 مليار دينار للقطاع الفلاحي

رفع حصة الصناعة من القيمة المضافة

وعلى صعيد آخر، تطرق الوزير الأول إلى إنجازات الحكومة في المجال الاجتماعي كإجراءات تقليص نسبة البطالة وخطة التشغيل واستحداث مناصب الشغل، إلى جانب إستراتيجية النهوض بالصناعة وإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء اقتصاد بديل عن اقتصاد المحروقات.

رهانات الحكومة

في هذا السياق ركز السيد أويحيى، خلال عرضه المخطط الخماسي الذي خصص له غلاف مالي هو الأكبر في تاريخ الجزائر المعاصر بمبلغ يقارب بـ 286 مليار دولار، على أهم رهانات الحكومة من خلال هذا المخطط.

ومن ناحية أخرى، أشار الوزير الأول أحمد أويحيى إلى الإجراءات الاقتصادية الحمائية التي اتخذتها الحكومة في السنتين الأخيرتين التي أثارت جدلا وانتقادات واسعة، مبينا أن الدولة استعادت مهمتها الرقابية والضبطية وعززت سلطتها وتشريعها الاقتصادي دون المساس بالخيارات الجوهرية في هذا المجال، ويتعلق الأمر ببناء اقتصاد وطني على أساس الجدوى والمنافسة وإقحامه في المبادلات العالمية، موضحا بشأن تلك الإجراءات أن الجزائر التي كانت مجبرة خلال عشرية كاملة على فك حصار دولي غير معلن، متسائلا عما إذا كان لا يحق لحكومتها اليوم إعطاء الأغلبية في الشراكة للطرف الجزائري بعدما قدمت تسهيلات واسعة للاستثمار الأجنبي.

الربح نعم ولكن وفق معادلة "رابح-رابح"

وفي مجال الشراكة، كشف الوزير الأول، وهم الاستثمار الأجنبي الذي كانت الجزائر تدعو إليه بإلحاح وباستمرار مقابل انفتاح واسع لسوقها،

البطالة التحدي الأكبر للحكومة

فالأرقام الصادرة عن بنك الجزائر تبين أن البلاد سجلت استثمارات خارج المحروقات سنة 2005 لم تتجاوز 500 مليون دولار، واقل من مليار دولار سنة 2007، في وقت كانت فيه الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر تظن أن البلاد ستبقى مجرد سوق جذابة لها، وقد سعت وراء الربح عن طريق المضاربة ومخالفة قوانين البلاد. وإثر هذه التوضيحات انتقل الوزير الأول إلى تقديم بعض المعطيات عن الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد فقال أن النمو خارج المحروقات ظل معتبرا وثابتا خلال السنوات الأخيرة إلا أنه يبقى هشا لأنه ممول من المال العام الذي قد لا يكون دائما متوفرا. كما حرص على ضرورة ترشيد النفقات العمومية خاصة وأن حجم الواردات من السلع بلغ 50 مليار دولار سنة 2008، بينما لم تساهم الصناعة سوى بنسبة 5 بالمائة الماضية في مجمل القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وهو أمر غير مقبول، في وقت تتوفر فيه البلاد على قاعدة صناعية لا تحتاج سوى للإنعاش والمهارة.

وفي هذا السياق أشار الوزير الأول إلى أن الجزائر اليوم ليست بحاجة بالضرورة لرؤوس أموال أجنبية قدر حاجتها للمهارة والتكنولوجيا والتسيير العصري، وشركاء قادرين على فتح أسواق أخرى في إطار الشراكة، وهي اليوم بإطار قانوني للاستثمار مدعم ومستقر تمنح لمن يريد مساعدتها ومرافقتها في التنمية مزايا عديدة، فهي سوق ميسرة وهامة يعززها إنفاق عمومي للاستثمارات يفوق 208 مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة.

الملاحظ أن المخطط الخماسي الممتد بين سنتي 2010 و 2014 ثلاثة أهداف كبرى، ويتعلق الأمر في المقام الأول برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8 بالمائة سنويا بشكل مستمر ومستقر، وهو ما أكده الوزير الأول الذي أوضح أن الفلاحة ستستفيد من دعم هام أقره رئيس الجمهورية يقدر سنويا بـ 200 مليار دينار، هذا الدعم المقترن بتأمين مستثمري الأراضي الفلاحية العمومية يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، واستحداث مناصب شغل عديدة، كما يرافقه أيضا برنامج هام لضمان وفرة المدخلات، والأسمدة والآليات الضرورية للفلاحة، وتحسين الري ووضع ترتيب ناجع لضبط المنتجات الزراعية لفائدة الفلاح والمستهلك. ويتمثل الهدف الثاني للحكومة خلال الخماسية القادمة دائما في رفع حصة الصناعة من القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا من 5 بالمائة إلى 10 بالمائة سنة 2014، أما الهدف الثالث والأخير فهو التقليص من نسبة البطالة إلى أقل من 10٪ سنة 2014. وأشار السيد أحمد أويحي إلى إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تتوفر على حصة في السوق، حيث ستتحصل على التمويل البنكي الضروري لتحديثها، مع الإشارة إلى أن أكثر من 100 مؤسسة عمومية قد استفادت من هذا الإجراء، ومن جهة أخرى ستعمل الدولة على تجنيد شركاء وفق الشروط التشريعية الجديدة بهدف المساهمة في عصرنة هذه المؤسسات. واتخذت الحكومة أيضا ترتيبات خاصة بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخفيف من أعبائها الجبائية مقابل التوظيف، وهناك اليوم برنامج هام لدعمها وتأهيلها يمكن أن يشمل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وعلاوة على هذا ستستفيد المؤسسات العمومية و الخاصة من هامش تفضيلي قد يصل إلى 25 بالمائة من قيمة الصفقات العمومية، ومن مهلة لرفع الحماية الجمركية.

والمهم أن الوثيقة المتضمنة بيان السياسة العامة أشادت بالنتائج المسجلة خلال الثمانية عشر أشهرا الأخيرة، التي تزامنت مع نهاية البرنامج الخماسي 2005–2009، وأكدت في آن واحد، أن أهداف البرنامج الرئاسي، قد تجسدت ميدانيا إلى حد كبير

وأوضحت الوثيقة الحكومية،أن أسمى شهادة سياسية على بلوغ تلك الأهداف، قد جاءت وبصفة مكثفة، من خلال صناديق الاقتراع يوم 9 أفريل 2009، من أجل عهدة جديدة للسيد رئيس الجمهورية، ومن أجل بناء جزائر قوية وآمنة.

نحو تعميق الإصلاحات

وفي نظر هذه الوثيقة المقدمة من طرف الوزير الأول، أمام البرلمان،أن من شأن هذه الآفاق الجديدة، التي تعززت ببرنامج آخر للاستثمارات العمومية،ووضعت لها معالم اقتصادية متطورة، أن تسمح بتعميق الإصلاحات وتعزيز التنمية البشرية، وتمكن الجزائر أيضا من تحقيق قفزة نوعية نحو اقتصاد أقوى ومتنوع.

وإذا كان المخطط الخماسي يتطلب كلفة مالية عالية، فإن الأمر يتعلق برهان أقدمت عليه الحكومة من اجل مستقبل البلاد التي لا تتميز مداخيلها من المحرقات بطابع الديمومة.مزيدا من الموارد المالية، مزيدا من المثابرة في العمل،وتثمينا أقوى للقدرات المالية للدولة،مثلما سيقتضي تجنيدا سياسيا مستمرا، وعلى مستوى المجتمع المدني لاجتناب مخاطر اللا مبالاة ورفض الشعبوية والديماغوجية. ورغم هذه الكلفة الكبيرة لهذا البرنامج فإن بيان السياسة العامة دعا إلى ترشيد النفقات العمومية للحفاظ على أموال الدولة مثلما أكد ذلك قانون المالية لسنة 2011.

بيان السياسة العامة بين : استكمال برنامج خماسي .. وبرنامج آخر للاستثمارات العمومية

قدم السيد أحمد أويحيى الوزير الأول أمام أعضاء المجلس بيان السياسة العامة .. وكانت هذه المناسبة فرصة قدم خلالها أعضاء المجلس في جلسات عامة الملاحظات والتساءلات والإقتراحات المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وذات الصلة بمؤشرات التنمية في البلاد كما حرص عدد من الأعضاء على التطرق لملف الأوضاع الاجتماعية كالسكن والبطالة والتوزيع المنصف لبرامج التنمية .. ونقل انشغالات المواطنين في الجزائر العميقة وتطلعاتهم لحياة كريمة .

ولما كان من المتعذر التطرق في هذه المجلة لكل التدخلات التي فاقت 60 متدخلا فإننا ارتأينا نشر تدخلات رؤساء المجموعات باعتبارها تلخص مجموع تدخلات أعضاء المجلس .

وفيما يلي نص عرض بيان الساسة العامة الذي قدمه الوزير الأول

... إن لقاءنا هذا ، يتيح فرصة سائحة للحكومة، لتعرض عليكم عملها وجهودها الرامية إلى تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية في الميدان، عمل وجهود مدونة بدقة في الوثيقة التي سلمت إلى هيئتكم المبجلة ، منذ بضعة أيام. وقد حرصت الحكومة على إرفاق هذه الوثيقة، المتضمنة بيان السياسة العامة، بملحق تكميلي يتعلق بالترتيبات والإجراءات الهادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما إن هذه المناسبة ، تتيح لي شخصيا ، فرصة وشرف الوقوف في منبركم هذا ، لأعرض على مسامعكم بيان السياسة العامة للحكومة.

وسوف نتتبع فيما بعد، ببالغ الاهتمام، مداخلات السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر وملاحظاتكم، لكي نستفيد منها في مواصلة عملنا الحكومي.

يتميز بيان السياسة العامة للحكومة المعروض عليكم هذه السنة، بكونه يخص مرحلة تمثل همزة وصل بين استكمال برنامج خماسي، حتى لا نقول عشرية كاملة من البناء والتشييد، من جهة ، والشروع من جهة أخرى ، في برنامج آخر للاستثمارات العمومية يمتد من 2010 إلى 2014، حيث سيسخر له أزيد من 21000 مليار دينار من الاعتمادات ، أي ما يفوق 280 مليار دولار.

ولاشك أن هذه الميزة تتيح لنا فرصة تقييم نوعي لمدى الأشواط التي سجلتها بلادنا على درب التقدم ، سنة بعد سنة ، في جميع المجالات. وفي نقس الوقت ، فإن هذا التقييم لمسار بلادنا، خلال السنوات الأخيرة ، يدعونا جميعا ، إلى أن نستحضر في أذهاننا بأن أي تقدم لا يمكن أن يكون مستداما ما لم يغذيه الجهد المتواصل ، وما لم يتم تعزيزه أيضا ، بالتكييف المطلوب ، وبنظرة استشرافية مستمرة.

وفي هذا السياق ، فإن الأوضاع التي تميز الاقتصاد العالمي ، منذ سنتين على الأقل ، تؤكد لنا هشاشة أي تنمية اقتصادية، كلما وقع مساس بأسسها. وإننا نشاهد حتى اليوم، استمرار اضطرابات هامة على مستوى الاقتصاد العالمي، وكذا تباطؤ عودة حقيقية للنمو حتى في البلدان المتقدمة.

وعلى ذكر الأزمة الاقتصادية في العالم ، يكفينا أن نتذكر وضعنا الوطني ، منذ عشرية قبل اليوم فقط، في خضم عواصف المأساة الوطنية، وأمام سعر برميل النفط الذي انخفض آنذاك ، إلى أدنى من 10 دولارات، في وقت كانت فيه الجزائر خارجة ، منذ بضعة شهور فحسب، من إعادة هيكلة جد أليمة لاقتصادنا على جميع الأصعدة.

وذلكم بالذات ، هو الظرف الزمني الذي اختار فيه شعبنا الأبي ، يوم 16 أفريل 1999، بناء جزائر العزة والكرامة من خلال إخماد نار الفتنة، واستعادة الثقة ، وبعث الأمل من جديد.

وإن نجاح هذا المشروع، المتواضع في شكله ولكنه مصيري في أبعاده، هو الذي دفع شعبنا يوم 8 أفريل 2004، لتجديد ثقته بقوة كبيرة في الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، للمضي معه هذه المرة ، وتحت قيادته ، نحو المصالحة الوطنية، وعصرنة جهاز الدولة، وتجسيد سياسة اجتماعية وثقافية ترقى إلى مستوى طموحاتنا الوطنية، إلى جانب الاستمرار في بناء تنمية اقتصادية قوية ودائمة.

وكما تؤكد ذلك النتائج المحققة خلال الثمانية عشر شهرا الأخيرة ، المعروضة عليكم، التي اقترنت مع خاتمة البرنامج الخماسي 2005– 2009 ، فإن أهداف البرنامج الرئاسي السابق، قد تجسدت ميدانيا إلى حد كبير.

وفي الواقع، فإن أسمى شهادة سياسية على بلوغ تلك الأهداف، قد جاءت وبصفة مكثفة، من خلال صناديق الاقتراع، يوم 09 أفريل 2009 ، من أجل عهدة جديدة للسيد رئيس الجمهورية، ومن أجل بناء جزائر قوية وآمنة.

ومن شأن هذه الآفاق الجديدة، التي تعززت ببرنامج آخر للاستثمارات العمومية ، ووضعت لها معالم اقتصادية متطورة ، أن تسمح بتعميق الإصلاحات وتعزيز التنمية البشرية، وتمكن الجزائر أيضا من تحقيق قفزة نوعية نحو اقتصاد أقوى وتنوع، اقتصاد كفيل بضمان استمرارية ازدهار شعبنا.

ولا شك، السيدات والسادة أعضاء المجلس الكرام، في أنكم قد لاحظتم الكلفة المالية الجد عالية لهذا البرنامج الخماسي للاستثمار العمومي ، كما لا ريب أنكم سجلتم عودة العجز على مستوى الميزانية العمومية.

إن الأمر يتعلق برهان أقدمت عليه الحكومة من أجل مستقبل البلاد التي لا تتميز مداخيلها من المحروقات بطابع الديمومة. غير أن نجاح هذا الرهان سيتطلب، بالإضافة إلى الموارد المالية، مزيدا من المثابرة في العمل، وتثمينا أقوى للقدرات المالية للدولة ، مثلما سيقتضي تجيدا سياسيا مستمرا، وعلى مستوى المجتمع المدني، لاجتناب مخاطر اللامبالاة ، ورفض الشعبوية والديماغوجية.

ومع ذلكم ، فإننا نناشد في نفس الوقت ، المواطنين للتحلي باليقظة إزاء الإرهاب الذي يتميز دوما بالجبن ، ويمكن أن يستغل أي تهاون لارتكاب جرائم غادرة ، والمساس بسلامة الأرواح والممتلكات. وإن الحكومة حريصة كل الحرص ، على التكفل بواجب حماية أمن المواطنين. وبفضل يقظتهم سيساهم المواطنون بدرجة عالية ، في تعزيز أمنهم.

إن عزم الجزائر القضاء على آثار الإرهاب، يتعزز بكون شعبنا قدم يده بكل سخاء، من خلال مسار المصالحة الوطنية الذي تحرص الحكومة على تنفيذ جميع بنوده القانونية.

وختاما لهذا الجانب المؤلم ، فإن الحكومة تغتنم فرصة وقوفها اليوم أمام هذا المجلس الموقر، لتجدد نداء الدولة لأولئك الذين لازالوا مصرين على الإرهاب والخراب، للعدول عن العنف ضد شعبهم وبلدهم، والالتحاق بركب المصالحة الوطنية والاستفادة من رحمة الجمهورية.

إن الحكومة ستظل حريصة على تعزيز وحدة شعبنا وتماسكه، بما يمكن من تحصين أمن واستقرار بلادنا، من أي مؤامرة جديدة قد تحاك ضدها.

وفي هذا الإطار، فإن تمجيد الإسلام دين الدولة، هو موضوع التزام حازم، وبخاصة من خلال تعزيز عدد المساجد، وتعميم تأطيرها بأئمة تسهر الدولة على تكوينهم وتوظيفهم، وكذا عن طريق تعليم القرآن الكريم. وقد أصبح نشر تعاليم الإسلام وقيمه النبيلة ، مدعما بقناة وطنية خاصة، على مستوى شبكة التلفزة.

كما ستواجه الحكومة بحزم كل محاولة لإدخال ممارسات أو خطب دينية غريبة عن تقاليدنا، ومعاقبة أي سعي لتحويل المسجد عن مهمته التوحيدية لمعشر المسلمين.

وفضلا عن ذلك ، تحرص الحكومة على ضمان حرية العقائد في ظل قوانين الجمهورية. وبهذا الشأن، فإن التاريخ البعيد أو حتى القريب، يشهد على أن الشعب الجزائري المسلم، كان دوما مضيافا وحتى حاميا عند الضرورة لجميع باقي أهل الكتاب.

وعلى صعيد آخر ، تستمر الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية بمقومات الهوية الوطنية.

وبهذا الصدد، فإن فتح قناة تلفزيونية وطنية للأمازيغية، لهي خطوة جديرة بالتنويه ، وتأتي

لتثري ذلكم المسار الذي انتهجه السيد رئيس الجمهورية بشجاعة وحزم ، سنة 2002 ، بدسترة الأمازيغية لغة وطنية.

علاوة على ذلك ، فإن شعبنا قد عاد من جديد ، منذ بداية هذه العشرية ، للإلتفاف حول ثقافته.

وقد تمكنت الأمة العربية ، منذ أربع سنوات ، من الوقوف على مستوى الثقافة الجزائرية ، وعلى مدى عطائها للحضارة العربية التي تنتمي إليها. كما عادت الثقافة الإفريقية ، خلال السنة الماضية ، لتلتقي بأهلها في الجزائر. وإن الجزائر كلها ، ممثلة بتلمسان العريقة ، ستكون سنة 2011 ، عاصمة للثقافة الإسلامية ، ثقافة السلم ، والعلم ، والتآخي. وتلكم فرصة حميدة كذلك ، تتاح لشعبنا ، لكي يذكر باقي الأمة الإسلامية والعالم ، بفضائل أسلافه وسخائهم عبر القرون في نشر الإسلام في كل القارات ، وإسهاماتهم الثرية في الحضارة الإسلامية المجيدة.

و لا ريب أن تعزيز وحدة شعبنا وتماسكه ، قد يبقى منقوصا دون التمعن الدائم في ثورة نوفمبر المجيدة ، ودون العرفان الأبدي لصانعيها.

وقد عرف هذا المسعى ، الذي يعد تقليديا في بلادنا ، نقلة جديدة بفضل الأحكام التي أخلت في الدستور بشأن رموز الثورة ، التي هي رموز الدولة ، وكذا تلك الأحكام المتعلقة بصون تاريخنا.

وفي هذا السياق ، فإن الحرص على التاريخ يعني الحرص أيضا على ملحمته برمتها ، عبر آلاف السنين ، بما يضمن المزيد من تمجيد مقاومة شعبنا ضد الغزاة ، وكفاحنا في سبيل استرجاع الحرية والاستقلال. ومن شأن هذا التاريخ الوطني بكل مراحله ، أن يعزز المصالحة الوطنية وبخاصة مصالحة الجزائريين مع الذات ومع الوطن ، مثلما سيساهم دون شك ، في بعث الشعور بالفخر لدى الأجيال الصاعدة وفي حثها على التشبع بالروح الوطنية.

لقد كان تعزيز دولة القانون الورشة الأولى التي فتحها السيد رئيس الجمهورية منذ عشرية قبل اليوم ، من خلال إصلاح العدالة بهدف تعزيز حماية الحقوق والحريات ، ومن أجل توطيد الحفاظ على الأموال العمومية والشأن العام.

وفي هذا الإطار ، شهدت منظومتنا القضائية وثبة نوعية من حيث الجودة والفعالية ، بفضل تعزيز عدد القضاة ، وتحسين مستوى تكوينهم

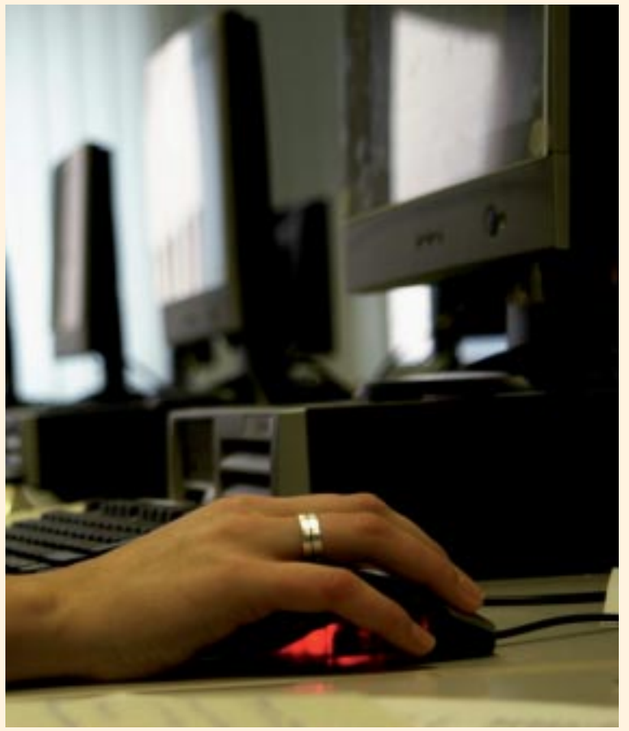

وتخصصهم ، وكذا بفضل عصرنة إجراءاتها المدنية والإدارية والجزائية. و لا ريب أن هذه الديناميكية لن تتوانى في الاستفادة ، مستقبلا، من الإرادة التي تحدو الدولة للمساهمة بموجب القانون ، وبفضل تعبئة الوسائل ، في تكوين المحامين وعصرنة مهنتهم.

كما سمحت مضاعفة عدد قوات الشرطة والدرك الوطني ، وتعزيز انتشارهم المتكامل عبر التراب الوطني ، بتراجع الجريمة بنسبة تزيد عن 30 ٪ خلال السنوات الأربعة الأخيرة.

وقد وظفت القيادة السياسية هذه التطورات العامة بموجب التعليمة الرئاسية رقم 3 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وجدير بالذكر أن هذه التعليمة الرئاسية ، إلى جانب التعزيزات القانونية المنبثقة عنها ، خاصة إيداع ملفات لدى العدالة ، من طرف الشرطة القضائية بقرينة الإتهام بالرشوة ، والمساس بالممتلكات العامة ، قد استقطبت كلها ، اهتمام الرأي العام في هذه الأوقات الأخيرة ، وكانت في بعض الأحيان ، موضوعا حتى لمحاولات استغلالها السياسوي.

أما فيما يخص الحكومة ، فإن الاجراءات القانونية الجديدة التي جاءت بها تعديلات قانون مكافحة الفساد ، وقانون حركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، وكذا تعزيز دور مجلس المحاسبة ، بعد المفتشية العامة للمالية ، وأيضا قانون النقد والقرض ، قد كانت كلها خطوات تؤكد عزما قويا ، طبقا للتوجيهات الرئاسية ، للمضي قدما في مكافحة الجريمة الاقتصادية التي تقترن دون شك ، مع الاتجار بالمخدرات ، وتبييض الأموال ، وبعبارة أخرى مع الجريمة المنظمة التي يتعين من الآن ، القضاء عليها.

من جهة أخرى ، فقد سمحت سلة التدابير القانونية والتنظيمية الجديدة ، بتعزيز محاربة جميع أشكال المساس بحقوق الخزينة العمومية ، أو النيل من مصالح المستهلكين وحقوق العمال.

ومن ذلك أن المعرّف الجبائي الجديد ، وايداع الحسابات الاجتماعية للمؤسسات ، أو وجوب اللجوء إلى التعامل بشفافية من خلال القرض المستندي ، قد تمخضت عنها حتى الآن ، نتائج أولية ملموسة في مكافحة الغش الجبائي والجمركي والمصرفي.

كما ستعزز مكافحة استغلال اليد العاملة غير المصرح بها ، بفضل دعم الرقابة و السهر على

إن عصرنة الإدارة باللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز دور الجماعات المحلية من خلال مشروع مراجعة قانون البلدية، الذي سيكون متبوعا عن قريب، بمشروع آخر يتعلق بالولاية، تندرج كلها في مسعى واحد ، خصصت له اعتمادات مالية معتبرة في البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية.

فرض احترام التشريع المتعلق بالعمل ، وكذا ، بفضل النظام الوشيك لتعاقد المستشفيات مع صندوق الضمان الاجتماعي ، الذي سيوجب على المريض الإفصاح عن حالته تجاه الضمان الاجتماعي.

وأخيرا ، فإن التشريع الجديد المتعلق بالمعاملات التجارية ، الذي يلزم الفوترة واحترام هوامش الربح ، سيعود بفضائل على المستهلك ، عبر تراجع المضاربة في الأسواق.

وستحرص الحكومة على الاستمرار في جميع هذه التحسينات التي ستكون مصحوبة بإصلاحات أخرى للخدمة العمومية ، بما في ذلك على مستوى الجماعات المحلية. وفي هذا المنظور ، فإن عصرنة الإدارة باللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة ، وتعزيز دور الجماعات المحلية من خلال مشروع مراجعة قانون البلدية ، الذي سيكون متبوعا عن قريب ، بمشروع آخر يتعلق بالولاية ، تندرج كلها في مسعى واحد ، خصصت له اعتمادات مالية معتبرة في البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية.

لقد استطاعت الجزائر خلال عشريتان من الاستقلال، أن تقلص من حدة الفراغ الذي خلفه الاستعمار الغاشم في ظروف حياة الجزائريين، وأن تسجل تطورا ملحوظا على درب التنمية، ومنها التنمية البشرية بصفة خاصة. غير أن هذه الحركية توقفت، مع الأسف، جراء الأزمة.

أما اليوم، فلا يمكن لأي كان أن يجادل في تدارك التأخر خلال هذه العشرية. ومن ثمة، فإن الجهد في مجال التنمية البشرية، سيتبلور في ترقية أكثر جودة، وفي مزيد من ترشيد المنهجية، وكذا في تثمين النتائج في إطار التنمية الاقتصادية. وسأوضح هذا التوجه، مرة أخرى، من خلال ثلاثة أمثلة.

في المقام الأول، نسجل التخفيف من حدة أزمة السكن بعد تسليم مليون وحدة، خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهي في الواقع قرابة مليوني سكن التي أنجزت خلال العشرية كلها. وقد كانت هذه التطورات مرفوقة بتحسين ظروف الحياة المعاصرة حتى في الأرياف. وهكذا وصلت عملية إدخال الكهرباء نسبة 98 ٪، وبلغ ربط المنازل بشبكة توزيع الغاز الطبيعي، حدود نسبة 47٪ هذه السنة، كما بلغت نسبة ربط السكنات بشبكة الماء الشروب 93 ٪، في حين بلغت هذه النسبة 86 ٪ في مجال الربط بشبكة صرف المياه.

وإن الدولة عازمة على مواصلة سياستها الوطنية في ميدان السكن، من خلال برمجة مليوني سكن جديد ستسلم منها 1,200,000 وحدة نهاية 2014, في حين ستكون، في هذا التاريخ، 800,000 وحدة أخرى في طور الإنجاز.

وفي نفس الوقت، سيستمر الحرص أكثر على استصلاح العمران، بفضل رصيد مالي مضاعف بمبلغ 150 مليار دينار، للمرحلة الخماسية.

كما سيستمر الجهد في مجال القضاء على المساكن القصديرية، بعد إعادة إسكان 145,000 عائلة حتى الآن في بيوت لائقة.

وقد برمجت 400,000 وحدة سكنية للقضاء على السكن القصديري، دون المساس بحقوق طالبي السكن الاجتماعي الذين برمجت لهم 500,000 وحدة أخرى، على مدى السنوات الخمس القادمة.

علاوة على ذلك، فإن سياسة ترشيد البناء قد أصبحت تشمل مواجهة النزوح الريفي مع إقرار دعم بناء 700,000 سكنا ريفيا خلال الخماسية، أي ما يقارب ضعف العدد المسجل في هذا المجال العشرية السابقة.

وفي نفس هذا المنوال، تبرز إرادة ترشيد النفقات العمومية في مجال السكن عبر توجّه الحكومة إلى توظيف ادخار العائلات قصد تجسيد أملها في اكتساب بيوتها. وقد تم إقرار دعم قوي للقروض البنكية لفائدة العائلات الراغبة في بناء أو اقتناء سكن وذلك تكملة لمساهمة مالية للدولة في الكلفة. كما رصد دعم آخر لفائدة مؤسسات الترقية العقارية على مستوى القرض البنكي، وسعر إيجار الأراضي، وكذا الجباية، إلى جانب عرض مشروع تشريع لتنظيم هذا النشاط.

أما المثال الثاني، فيتعلق بمجال الصحة العمومية، حيث تؤكد الأرقام بقوة، على أن توفير الأسرة للمواطنين في المستشفيات قد عرف، خلال العشرية، قرابة الضعف، وكذلك الشأن بالنسبة للأطباء الأخصائيين، كما تقلصت نسبة الوفيات لدى الرضع بالثلث، ووصلت نسبة الأمل في الحياة إلى مستوى بعض الدول المتقدمة.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن إلا أن نقر بضرورة تحسين الخدمات في مرافق الصحة العمومية، وبأن عدد الأطباء الأخصائيين يبقى دون الحاجة وموزع دون إنصاف عبر التراب الوطني، وأن وفرة الأدوية لا تزال هشة مع ثقل كلفة استيرادها.

ولكل هذه الحقائق، فإن سياسة الصحة العمومية ستتواصل مع إقران الاستمرارية بالتحولات خلال السنوات الخمس المقبلة.

أما الاستمرارية فستتجسد في الحفاظ على حق المواطن في العلاج ومجانيته في القطاع العمومي وكذا تعزيز شبكة المرافق الطبية بـ 1500 إنجاز منها 172 مستشفى و 377 عيادة عمومية.

وأما التحولات فستبرز بداية، في تحسين التكفل بالمريض بتعزيز الطاقات البشرية للصحة. ولهذا، فإن عدد الأطباء الأخصائيين المتخرجين سيصل إلى 11,000 عنصرا خلال الخماسية، أي ضعف ما سجل في المرحلة الأخيرة. كما سيتم تدارك العجز المسجل في الأسلاك شبه الطبية بتعزيز قدرات تكوينهم لنصل إلى 10,000 إطار سنويا، قبل 2014. ومن شأن الأنظمة الجديدة للعلاوات، أن تسمح بتحسين المكانة الاجتماعية لجميع هذه الإطارات للدولة.

ومن جهة أخرى، سيؤدي إصلاح المستشفيات إلى تثمين أفضل للقدرات المالية المعتبرة المخصصة لمرفق الصحة العمومية التي ارتفعت ميزانية تسييرها بنسبة 500 ٪ لتصل إلى قرابة 240 مليار دينار سنويا.

كما إن التعاقد على العلاج الصحي بين المستشفيات وصناديق الضمان الاجتماعي، من شأنه أن يفضي إلى الحفاظ على هذه الأخيرة التي تشكل الضمان الحقيقي لاستمرارية مجانية العلاج.

وعلى صعيد آخر، فإن توظيف آلية التسعيرة لترقية الأدوية الجنيسة من شأنه، إلى جانب حماية السوق في فائدة الأدوية المنتجة محليا، أن يؤدي إلى تخفيض عبء الدفع على صناديق الضمان الاجتماعي، وكذا من قيمة استيراد الأدوية.

وإن التزايد الحالي لملفات الاستثمار في إنتاج الدواء، لهو أحسن شاهد على جدية الخيار المعتمد في هذا المجال، وهو تحول عززته الحكومة من خلال دعم المجمع العمومي "صيدال" لاستثمار 17 مليار دينار، قصد رفع منتجاته من الأدوية بنسبة 100 ٪ على مدى السنوات الخمس المقبلة.

أما المثال الثالث والأخير، فيتعلق بمنظومتنا الوطنية للتعليم والتكوين.

فعلى مستوى التربية الوطنية، فقد تعمم تمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات مع وصول تمدرس البنات من نفس السن إلى قرابة 97 ٪ . وسمحت الإصلاحات بتحسن النتائج البيداغوجية مع بلوغ نسبة 90 ٪ من النجاح في نهاية الطور الأول ونسبة تفوق 60 ٪ من النجاح في امتحانات البكالوريا. وستتجه التربية الوطنية مستقبلا، نحو تحسين مكانة العلوم الدقيقة، وتعميم تدريس المعلوماتية، بما يسهم بصفة جوهرية في تمكين الجزائر من رفع تحدي اقتصاد المعرفة.

ومن جهتها، فإن الجامعة التي شهدت تحسينات ملحوظة، تتأهب الآن، لاستقبال مليوني طالب سنة 2014. وبعد انتشار إصلاح المنظومة التعليمية، ستتمثل المحطة المقبلة في تكييف تدريجي لخريطة الشعب لترقية مكانة الشعب العلمية دون إهمال العلوم الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، وبعد تغطية شبه كاملة للبلاد بالجامعات والمراكز الجامعية، فقد أقدمت الحكومة الآن على ترقية المدارس العليا والأقسام التحضيرية.

من جهة أخرى، وبعد التحسن الملحوظ لأسلاك الأساتذة الجامعيين الذين تضاعف عددهم في عشرية، فإن الاهتمام سيولى الآن لتحقيق نقلة أسمى تتمثل في بلوغ 30,000 أستاذا جامعيا باحثا في آفاق 2014.

وفي هذا الإطار، فإن الإجراءات المقررة من طرف السيد رئيس الجمهورية لدعم البحث العلمي، ومن أجل انتشار تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لهي دليل قاطع على عزم بلادنا التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتقليص الهوة الرقمية.

وقد تأكدت هذه الإرادة السياسية مرة أخرى، من خلال قرارات رئيس الدولة، أثناء الدخول الجامعي الأخير، التي عززت المكانة الاجتماعية للأساتذة الباحثين. وستكون هذه النقلة النوعية مرفوقة بتثمين النتائج الأولية

وقد بلغ قطاع التعليم والتكوين المهنيين ضعف تعداده، وكذا 200,000 متخرجا سنويا، كما رفع مساهمته في رسكلة اليد العاملة للمؤسسات الاقتصادية. وستعكف هذه المنظومة أيضا في المستقبل، على تكييف أفضل لشبكة تكوينها مع الحاجات الدقيقة للاقتصاد الوطني. وفي الوقت ذاته، ستستمر الحكومة في جهدها الرامي إلى ترقية مكانة التكوين والتعليم المهنيين، من خلال تقديم تشجيعات ومنح للمتربصين، ودعم تشغيل خريجيه بأشكال متعددة.

حق المواطن في العلاج ومجانيته في القطاع العمومي وكذا تعزيز شبكة المرافق الطبية بـ 1500 إنجاز منها 172 مستشفى و 377 عيادة عمومية.

إن الصناعة الوطنية في كل القطاعات هي بحاجة لمهلة قصيرة لكي تتكيف وتتأهب لمنافسة شرسة في السوق المحلية، وفي المبادلات الدولية.

للبحث العلمي الجزائري، وهي موجودة، في مجال التنمية وبمساهمة دعم عمومي ملائم من حيث الاستثمار.

إن الدولة، كما جاء في مداخلتي هذه، قد استعادت مهامها الرقابية والضبطية، وعززت في نفس الوقت سلطتها، كما تخلصت من ثقل مديونيتها الخارجية. وها هي الآن تملك رصيدا معتبرا بالعملة الصعبة، وتتوفر لدى الخزينة العمومية، على ادخار محترم لمواجهة الضرورة.

وقد كان لابد لهذه التطورات الايجابية، وكذا التجارب المسجلة، من أن تؤدي بالحكومة إلى تعزيز التشريع الاقتصادي دون أي مساس بالخيارات الجوهرية في هذا المجال، ألا وهي بناء الاقتصاد الوطني على أسس الجدوى والمنافسة، وإقحامه في نفس الوقت في المبادلات العالمية.

وكما لاحظ الجميع، فقد أثارت هذه التدابير عددا هائلا من الملاحظات التي أجبت عليها في مداخلتي أمام المجلس الشعبي الوطني، وبالتالي فلن أعود إليها هنا. ولكني، في المقابل، أرى من المفيد العودة أمام مجلسكم الموقر، إلى بعض المعاينات المتعلقة بأوضاع اقتصادنا الوطني، بإيجابياته ونقائصه.

ففي المقام الأول، كان نمونا الاقتصادي خارج المحروقات معتبرا وثابتا طيلة هذه السنوات الأخيرة، ولكنه يظل هشا لأنه ممول بنفقات عمومية هائلة للاستثمارات لن تكون متواترة في المستقبل. وعليه، يجب علينا أن نبذل كل جهودنا لمضاعفة مشاركة النشاط الاقتصادي في نمو قوي ومستمر.

وفي المقام الثاني، فقد ساهم الإنفاق العمومي الهام للاستثمار في ترقية التنمية البشرية وتحسين ظروف معيشة المواطنين، بشكل كبير، كما سمح باستحداث مناصب شغل والحد من البطالة. غير أن هذا الإنفاق العمومي، وارتفاع المداخيل الذي ترتب عنه، استفادت منه كذلك اقتصاديات بلدان أخرى بشكل كبير، مثلما يؤكد ذلك حجم الواردات من السلع والخدمات الذي بلغت قيمته حوالي 50 مليار دولار سنة 2008.

فمن واجبنا القيام بكل ما في وسعنا من أجل ترشيد النفقات العمومية الهامة للاستثمارات أكثر فأكثر على الصعيد المحلي، واستحداث مناصب شغل، وتوفير الأجور، وكذا تزويد الخزينة بمزيد من الإيرادات، لكي تتحمل الدولة عبء نفقاتها.

وفي المقام الثالث، فإن الصناعة، رغم الانتعاش الطفيف الذي تشهده، لم تساهم سوى بحوالي 5 ٪ من القيمة المضافة الإجمالية للسنة المنصرمة، أي أقل من حصة الخدمات الإدارية. وتلكم وضعية غير معقولة في وقت يتنامى فيه الطلب المحلي على المنتجات المصنعة أكثر من أي وقت مضى، وهذا أمر غير مقبول أيضا، بينما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية هامة لا تحتاج إلا إلى الإنعاش والمهارة.

كما أن الصعوبات التي تواجهها الأداة الصناعية والوطنية ليست قدرا محتوما. إنها الضريبة الباهظة التي دفعتها نفس هذه الأداة العمومية والخاصة جراء الأزمة الاقتصادية والمأساة الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإن الصناعة الوطنية في كل القطاعات هي بحاجة لمهلة قصيرة لكي تتكيف وتتأهب لمنافسة شرسة في السوق المحلية، وفي المبادلات الدولية.

أما في المقام الرابع، فإن مستقبل الجزائر الاقتصادي لا يمكن أن ينبني في قطاع الخدمات فقط، خاصة عندما يتضح أن هذا القطاع يتمحور، بشكل أو بآخر، حول نشاط الاستيراد الممول تمويلا شبه كامل من مداخيل المحروقات.

وفي المقام الخامس، فإن الاستثمار الأجنبي الذي ما انفكت الجزائر تدعو إليه بإلحاح وتطالب به دوما، مقابل انفتاح واسع لسوقها، لم يستجب بعد لهذه النداءات بقدر كاف خارج قطاع المحروقات.

وفي المقام السادس، فإن بلادنا تمتلك من المؤهلات الهائلة والمتنوعة ما يجعلها قادرة على القيام بنفسها ولنفسها، بإنجاز تنميتها الاقتصادية. ومن ثمة، فإن الجزائر لم تكن في حاجة إلى الخوصصة لضمان توازنات ماليتها

العمومية. بل إن الخوصصة التي سيظل تنفيذها محل متابعة عن كثب من قبل الدولة يجب أن تسمح بتثمين أكبر لكل مؤسسة تنقل ملكيتها العمومية نحو الملكية الخاصة الوطنية.

كما إن الجزائر لا تتطلع إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد تحسين ميزان مدفوعاتها، بقدر ما تتطلع إلى المساهمات الخارجية ن في إطار الشراكة ن من أجل تلبية حاجتها إلى التكنولوجيا والمعرفة، والجدوى، والتسيير والرشاد الاقتصادي، وكذا فتح أسواق خارجية للمنتجات المحلية.

أما في المقام السابع والأخير، فإن عزمنا على إقحام اقتصادنا في الاقتصاد والمنافسة العالميين، لم ولن يؤدي إلى تحويل بلادنا إلى مجرد دكان لمنتجات دول أخرى لا غير. كما لا يجوز لأي كان التذرع بحجة هذا الخيار الوطني، لكي يظل الجزء الأكبر من القطاع الخاص المحلي منكمشا على المضاربة والأنشطة الطفيلية، بدافع الخشية من الزوال أمام منافسة المنتوج الأجنبي في السوق المحلية.

فعلى العكس من ذلك، يجب علينا أن نقوم بنهضتنا الاقتصادية، بالاتكال قبل كل شيء، على القدرات المحلية، العمومية والخاصة، حتى وإن ظلت هذه القدرات في حاجة إلى مساهمة نوعية من شركاء أجانب.

وعلى العكس من ذلك أيضا، ينبغي على المؤسسة الجزائرية، أ كانت عمومية أو خاصة، أن تتخلص من هذا التخوف الحالي، وأن تتأكد بأنه في وسعها أن تعتمد على السلطات العمومية لمرافقتها وتحفيزها لكي تنطلق في سوقنا، وتستفيد من صفقاتنا العمومية بصفة أولوية.

وعلى سبيل المثال، أذكر هنا أن المؤسسات المحلية، أ كانت عمومية أو خاصة أو مختلطة، قد أصبحت تستفيد اليوم بهامش امتيازي يصل إلى 25 ٪ عند انتقاء العروض في إطار الصفقات العمومية، في نفس الوقت الذي تسعى فيه الحكومة مع شركائها الأجانب إلى ضبط مراحل انتقالية لفائدة الاقتصاد الوطني في مسار إقامة المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، أو خلال بناء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، أو كذلك في مسار التفاوض حول انضمامنا إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وتلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، هي الأسس التي يرتكز عليها المسعى الوطني في مجال ترقية التنمية الاقتصادية والتي أذكر هنا ثلاثة معالم رئيسية منها.

أولا، ستستفيد الفلاحة من دعم هام أقره السيد رئيس الجمهورية بمبلغ سنوي يقدر بـ 200 مليار دينار.

وهكذا، فإن هذا الدعم المقترن بتأمين مستثمري الأراضي الفلاحية العمومية، يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، واستحداث مناصب شغل عديدة، وتحسين مداخيل المواطنين في الريف.

كما يرافقه برنامج هام لضمان وفرة المدخلات، والأسمدة، والآليات الضرورية للفلاحة، وتحسين الري، ووضع ترتيب ناجع لضبط سوق المنتجات الزراعية لفائدة الفلاح والمستهلك.

وجدير بالذكر أن الإعانات العمومية للفلاحة، التي ما تزال نسبتها أقل من تلك المطبقة في البلدان المتقدمة، يمكن أن ترتفع مستقبلا بما يتماشى وارتفاع الانتاج الزراعي، ولاسيما المنتجات الاستراتيجية، وانخفاض فاتورة الواردات الغذائية، وبما يتناسب والوتيرة التي يساهم بها الاقتصاد الفلاحي في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين.

ثانيا، ستتم مرافقة كل مؤسسات البلاد وتشجيعها لتحقيق تطورها.

وهكذا، فإن الدولة المالكة، ستعمل على إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تتوفر على حصة في السوق، وستتحصل على التمويل البنكي الضروري لتحديثها.

وبهذا الصدد فقد استفادت، إلى حدّ الآن، 200 مؤسسة عمومية، تقريبا، من مبلغ إجمالي يزيد عن 600 مليار دينار لتمويل عمليات تحديثها، منها حوالي 500 مليار دينار من قروض بنكية بعيدة المدى وبفوائد امتيازية، وباقي المبلغ، أي 100 مليار دينار، في شكل تمويل ذاتي من بعض الشركات المعنية. وبالموازاة مع ذلك، تعمل الدولة على تجنيد شركاء وفق الشروط التشريعية الجديدة، بهدف المساهمة في عصرنة هذه المؤسسات العمومية. وضمن هذا المسار، سمحت مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار في رؤوس أموال الشركات المختلطة، بإنجاح عدد من مشاريع الشراكة خلال هذه السنة.

أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اتخذت ترتيبات كثيرة لاسيما من أجل ضمان قروضها البنكية، والتخفيف من أعبائها الجبائية وحتى التخفيف من أعبائها شبه الجبائية، مقابل التوظيف. وقد سلمت لكم وثيقة تبرز الإجراءات الفريدة من

نوعها في العالم، التي اتخذتها الدولة لفائدة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي غضون هذه السنة، اعتمدت الحكومة برنامجا هاما لدعم تأهيل هذه المؤسسات، برنامج يمكن أن يشمل 20,000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا ما أبدى أصحابها رغبتهم في ذلك، لأنه من الضروري التذكير بأن مستقبل المؤسسة الخاصة واستفادتها من أي تحفيز عمومي، يتوقفان، بالدرجة الأولى، على إرادة مالكها لمواكبة العصرنة واقتصاد المنافسة.

ثالثا، فإن الدعوة موجهة مجددا بإلحاح، إلى الشركاء الأجانب وأولهم البلدان الشقيقة والصديقة والمؤسسات التي تنشط في سوقنا، من أجل المساهمة في تنمية الجزائر وعصرنة اقتصادها.

وفي هذا المنظور، فإن الجزائر التي أصبح إطارها القانوني للاستثمار مدعما ومستقرا، تمنح لمن هم على استعداد لمرافقتها، مزايا عديدة.

فالأمر يتعلق أولا، بسوق ميسرة وهامة، يعززها إنفاق عمومي للاستثمارات يزيد مبلغه عن 280 مليار دولار، على مدى خمس سنوات.

ويتعلق الأمر أيضا، بشبكة من المنشآت القاعدية في توسع مستمر، وقروض متوفرة محليا، ومزايا مقارنة أكيدة من حيث كلفة الطاقة واليد العاملة المؤهلة، وحتى أعباء جبائية دائما اقل من تلك المطبقة في البلدان المتطورة.

كما تمنح الجزائر للمؤسسات المختلطة، التي تنشأ مع شركائها، المزايا الهامة التي ينص عليها قانون الاستثمارات والتي تعادل إعفاء شبه كامل من الجباية خلال فترة الإنضاج، وكذا الحصول على الصفقات العمومية وفق الشروط التفضيلية التي أقرت للمؤسسات الوطنية.

وفي المقابل، فإن الجزائر تنتظر من الشركات المختلطة التي ستقام على ترابها، اللجوء إلى السلع والخدمات المحلية، وتطوير نسبة الاندماج الوطني، وإعادة استثمار نظير المزايا الجبائية الممنوحة، وتحقيق ميزانيات إيجابية من العملة الصعبة، من خلال استبدال الواردات بمنتجات محلية، أولا، ثم تصدير منتجاتها بعلاماتها الخاصة.

وهكذا ومن أجل تثمين أكبر لمؤهلاتنا الوطنية ينص قانون الصفقات العمومية على أنه يتعين على كل مؤسسة أجنبية ترغب في الحصول على صفقة عمومية بالجزائر، للسلع أو الخدمات، أن ترفق عرضها باقتراح يرمي إلى المساهمة في تحديث مؤسسة جزائرية، أو بالاستثمار في بلادنا، وفق المعايير المعمول بها حاليا، والمتمثلة في حيازة الطرف الجزائري نسبة51 بالمائة من رأس المال، ونسبة49 بالمائة لصالح الطرف الأجنبي.

ومثلما يعلم الجميع، فإن استعمال هذه الدعامة للنفقات العمومية، من أجل تطوير الاستثمار والاقتصاد يعد قاعدة معتمدة بشكل واسع، في العالم، بما في ذلك البلدان الأكثر تقدما.

ومن خلال هذا المسعى كله، تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى، يتعلق الأمر أولا،برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8 بالمائة سنويا، بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5 بالمائة حاليا إلى حوالي 10 بالمائة، في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا. ويتعلق الثالث والأخير، بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى اقل بكثير من10 بالمائة، خلال السنوات الخمسة المقبلة.

تلك هي إذن، الحصيلة والآفاق التي تتشرف الحكومة باستعراضها أمامكم في إطار بيان سياستها العامة.

وقد تبدو هذه الآفاق متفائلة بالنسبة للبعض، وذلك من شأنه أن ينسي التشاؤم، الصادق أحيانا، الذي نظربه البعض إلى الآفاق التي حددتها السلطات العمومية في إطار البرنامج الخماسي السابق للاستثمارات، مثلا.

إن الحكومة تعتز بالعمل تحت سلطة قائد تكون في مدرسة الكفاح من أجل التحرير الوطني، وأقصد هنا السيد عبد العزيز بوتفليقة، كما تفتخر بخدمة شعب فاجأ دوما بقدراته التي لا يشوبها أي شك، على غرار انتصاره على طغيان الاستعمارأومقاومته، في الآونة الأخيرة، لوحده وبشكل رائع، لدوامة الفتنة والإرهاب.

وإذ تعتز بعزم شعبها وبسداد رؤية رئيسها، فإن الجزائر تمتلك اليوم كذلك قدرات مالية استثنائية في تاريخها المعاصر، قدرات يجب توظيفها في بناء جزائر قوية وهنيئة.

وإن هذه الجزائر لجديرة بأن تتطلع إلى تحقيق طموحات تليق بوسائلها وأبنائها.

وقد اقترح رئيس الدولة المسعى الذي يحقق ذلك،ووافق عليه الشعب السيد بصفة ديمقراطية، وتعكف الحكومة على تجسيده بنتائج ملموسة في الميدان.

إن هذا المسعى بحاجة إلى دعم وتأييد القوى السياسية والاجتماعية التي تؤمن به، أوتلتف حول تحقيقه، أو تشاطر أهدافه على الأقل.

فأما دعم القوى السياسية للبرنامج الرئاسي ولتنفيذه من قبل الحكومة،فيجب بالضرورة أن يتأكد بعيدا عن أي حسابات حزبية أو سياسوية، حول أي ملف كان، لأن الرهان في ذلك يكمن في إنجاح الإصلاحات وعصرنة الجزائر، وكذا بناء اقتصادها على أسس متينة.

وأما دعم المنظمات الوطنية للبرنامج الرئاسي، فينبغي هو الآخر أن يمر عبر القطيعة مع منطق الفئوية، لأن الرهان يكمن هنا في الحفاظ على المساواة بين المواطنين وهي قاعدة جوهرية لوحدة الأمة، كما يكمن في الحفاظ على ثروات البلاد التي هي مكسب للشعب كله.

ولن أفوت هذه المناسبة دون أن أناشد الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتجنيد كل المنضوين تحت لوائه من اجل تثمين إنعاش مؤسساتنا، وحمايته من الديماغوجية والمناورات السياسوية التي قد تفضي بنا إلى نسيان حتمية المردودية، التي بدونها لن تؤتي الجهود المبذولة اليوم،بثمارها في المستقبل.

وإذ تحيي الحكومة منظمات أرباب العمل، تؤكد تمسكها بالثلاثية، وأملها في إثراء وتجديد العقد الاقتصادي والاجتماعي، فإنها في نفس الوقت تناشد القطاع الخاص الوطني وتدعوه إلى المزيد من الاستثمار المنتج وإلى المزيد من خلق الثروات ومناصب العمل، والى المزيد من المساهمة في النمو الاقتصادي.

وإليكم في الختام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، فإن الحكومة تجدد لكم احترامها العميق، وتتطلع إلى آرائكم السديدة ودعمكم الثمين.

رؤساء المجموعات البرلمانية في لحظة التقييم والاستشراف

أحمد حنوفة

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

لابد من الصرامة في انجاز المشاريع واحترام شروط النوعية

بداية أهنئ السيد الوزير الأول على الثقة التي جددت فيه من قبل فخامة رئيس الجمهورية وكذا السادة أعضاء الحكومة.

ولا يفوتني كذلك أن أنوه على المجهودات الجبارة التي قام بها معالي رئيس الحكومة الأسبق السيد الفاضل المحترم عبد العزيز بلخادم.

يأتي انعقاد دورتنا تزامنا مع عدة أحداث هامة وغالية على الشعب الجزائري ألا وهي :

- عيد الأضحى المبارك وبهذه المناسبة أهنئ كافة الشعب الجزائري و عودة ميمونة لحجاجنا الميامين.

- وذكرى أول نوفمبر 1954 و11 ديسمبر .1960

هذان الحدثان الأخيران سمحا للشعب الجزائري باسترجاع سيادته وهذا بفضل التضحيات، التي دفعوها من أجل الوطن، وهنا لا يسعنا استهلالا، إلا أن نحيي أشاوسنا من الأجداد، والآباء، ونقف وقفة إجلال وإكبار، لنترحم على شهدائنا الأبرار، وشهداء الواجب، ونتمنى دوام الصحة والعافية للمجاهدين الذين لازالوا على قيد الحياة.

وتحية إكبار وعرفان إلى المؤسسات وإلى أولئك الذين هبوا إلى نجدة الأمة، والحفاظ على مكتسباتها وفي مقدمتهم الجيش الوطني الشعبي قادة وجنودا، ومختلف أسلاك الأمن.

سيدي الرئيس المحترم؛
السيد الوزير الأول؛
حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

هذا نتيجة إرادة السياسة القوية التي أعادت الطمأنينة وزرعت الأمل والأمان في ربع هذا الوطن.

بتنفيذ ميثاق السلم، والمصالحة الوطنية، التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية، واعتمدها الشعب السيد بكثافة، واخماد نار الفتنة وكان له وافر الفضل في إرجاع السلم والسكينة، والاطمئنان لشعبنا الأبي، الذي تعامل بثقافة الواعي العامل على رأب الصدع، واندمال الجراح.

ومن النفع أن يتذكر الناس فترة الدماء، والدموع، فترة الموت، والفزع الأكبر والدمار المهول.

ونتذكر بالأمس القريب أولى قطرات الغيث، جاءت مع جرعة المصالحة الوطنية وحقنت إلى ذلك الجسد المتهالك، الذي انتعش واستعاد قوته وتعافى.

سيدي الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

وإن لا ينسوا أنه ما انتهت تلك الفترة التي أصيب فيها الجميع بالخنق والوجع حتى جاء وبإرادة وعزم بأكثر صلابة لدعم التنمية الشاملة، وهادفة، وتوفير الجو المناسب للإقلاع من جديد وهذا بالقرار الشجاع الذي اتخذه فخامة رئيس الجمهورية بالدفع المسبق لديوننا الخارجية. والتخلص من المديونية والتبعية، جعلنا في مأمن من مخلفات الأزمة المالية العالمية، التي انعكست على الاقتصاد العالمي، وهذا بفضل السياسة الرشيدة المنتهجة من فخامة رئيس الجمهورية. لا عشنا ما وقع لبعض الدول العظمى وما عشناه في السنوات الماضية ودفع الدولة آنذاك إلى الاستدانة.

إن توفير الجو المناسب للإقلاع من جديد مخططات تنموية شاملة هادفة إلى الانتقال من سياسة الاكتفاء إلى الاستثمار والتطوير الحقيقي والنوعي.

سيدي الرئيس المحترم؛
السيد الوزير الأول؛
حضرات السيدات و السادة الأفاضل؛

نلتقي اليوم كمؤسستين دستوريتين وتتحمل كل جهة مسؤولياتها، تجاه ما هي مؤهلة له، ويدخل في مجال اختصاصها حتى نؤمن من جانبنا الوتبة النوعية المتوخاة من رصد 286 مليار دولار، بتوفير مناخ وطني لائق سعيا منا لدعم وضع المكانة التي صارت تحتلها بلدنا بين البلدان وتعزز طموحات الشعب واهتماماته.

سيدي الرئيس؛
حضرات السيدات و السادة الأفاضل؛
نحن في حزب جبهة التحرير الوطني

إن كنا قد ارتحنا بالاعترافات التي تفضلتم بها باعتبار أن الاعتراف سيد الأدلة، وعامل راحة حتى يستوقف هذا المخطط كافة المواطنين لكي يتجندوا منه أداة قوية للنمو وتحديث البلاد وجعلها في المكانة المرموقة والوصول إلى الهدف المنشور.

سيدي الرئيس ؛

إننا نشدد على الصرامة في إنجاز المشاريع واحترام الشروط النوعية والآجال ومواصلة السعي لإعادة الاعتبار للقطاع العمومي وتوجيه القطاع الخاص الوطني، والشريك الأجنبي تلح على ضرورة بلوغ الأهداف المتوخاة من رسالة التعليم العالي والبحث العلمي وتجنيد كل الطاقات الوطنية من أجل بحث علمي صناعي منتج منافس ومتميز، وهذا بتحسين الظروف الملائمة لتطوير المنظومة التربوية باعتبارها صمام الأمان ومنطلق الارتقاء بالتنمية البشرية نحو الأفضل.

تجدر الإشارة إلا أن الجامعة الجزائرية تشهد تحولا عميقا على كل الأصعدة وهذا لتحقيق آمال أمتنا في التحصيل العلمي مرتكزا على التوافق التخصصات، واحتياجات المجتمع في مختلف المجالات وهذا الأخير شاهد على الأهمية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية لحقل العلم والمعرفة. مع التوسيع في إصلاح العدالة لترسيخ دولة الحق والقانون.

المخطط الخماسي كفيل بتجنيد كل الطاقات الوطنية

إن المجهودات المبذولة في قطاع الصحة العمومية تبقى راهنة تعزيز القطاع البشري المؤهل من الأطباء واختصاصيين والتجهيزات الضرورية .

إن الصحة هي أثمن ما يملك الإنسان لابد من التوزيع بعدل واتقان عل كل الجزائريين في المدن والريف إن حظي به في المخطط الخماسي من هياكل وتكفل بحسن التسيير، وتحسين الخدمات الصحة وتشجيع الإنتاج المحلي للأدوية وإلزامية الاستثمار محليا، وتشديد الرقابة على الأدوية المستوردة للاحترام معايير المنظمة العالمية للصحة حتى نظمن الدواء الصحيح (هو العلاج الصحيح). مع عصرنة المناهج والتركيز على الكفاءات التسيير الحديثة وتزويد المستشفيات بالأدوية مع ردّ الاعتبار للصيدلية المركزية للمستشفيات ووضع شبكة جديدة لعمليات التمويل العمومية.

سيدي الرئيس المحترم؛
السيد الوزير الأول؛
السادة الحضور؛

إن الضغط على العرض في ميدان السكن مازال متصاعدا ولهذا إن المخطط يوليه عناية خاصة ضمن مفهومنا للسياسات العامة وحتى لا تنكر القفزة التي عرفها القطاع تجاوبت إلى حد بعيد مع الإرادة السياسية لفخامة رئيس الجمهورية من تخفيف من حدة أزمة السكن بعد تسليم مليون وحدة خلال السنوات الماضية، حتى نتمكن من امتصاص والقضاء على السكن الهشّ.

إن الأمل في الحصول على سكن هو حق دستوري لكل جزائري وتشجيع السكن الريفي لتوفيق النزوح الريفي الذي أصبح عبئا ومشوه لمدننا الحضارية، والعمل على إعادة النظر في توسيع المدن وحماية الملامح التاريخية والثقافية والحضارية لمدننا وعراقتها وشواهد جمالها كثروة معمارية متكيفة مع البيئة. مع إنشاء مدرسة وطنية متخصصة في السكن والعمران.

سيدي الرئيس المحترم؛
حضرات السيدات و السادة الأفاضل ؛

صحيح إن قطاع الفلاحة عرف ظروف صحية ولكن بعد انطلاق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية الريفية في السنوات الماضية إلا أنه رغم هذا سجل معدل نمو معتبر به، وسجل اتساع في المساحات الفلاحية وتوسع معتبر بغرس الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها إضافة إلى توفير المياه وتطوير وتحديث تقنيات الريّ مع بناء سدود وأحواض ومحطات السقي مما

سمح بانتعاش الفلاحة مع تعبئة القطاع الصناعي من تحويلات حتى نضمن استقرار الأسعار والتخزين وخاصة الإنتاج المحلي للحليب الذي غالبا ما يهدد استقرار السوق وندرته ويفسح المجال للمضاربة.

إن القطاع الفلاحي يعتبر من أولويات لأنه يمثل المحور الرئيسي حتى نتخلص من تبعية الغذائية التي أصبحت سلاحا قويا في أيدي بعض الدول وتتحكم في السوق العالمية أحيانا تضغط لتوجيع بعض الشعوب في استعماله الحصار التجاري كسلاح في هذا العصر أن الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وهو جزء من السيادة.

سيدي الرئيس ؛
حضرات السيدات والسادة الفاضل ؛

إن قطاعات أخرى المكملة لبعضها البعض إن المنشآت القاعدية هذا القطاع الذي اكتسى أهمية بالغة وما سخر له من إمكانيات وما أنجز من طريق السيار شرق عزب وكذا إعادة التأهيل الطرق الوطنية و الولائية والبلدية عبر التراب الوطني ولا يفوتنا أن نشير إلى ضرورة تدارك التأخر الحاصل في إنجاز محطات البنزين والراحة التي بدات تنجز مما يبعث الارتياح و الأمل.

وإذ نسجل بارتياح مما يجري من تحديث في شبكة السكة الحديدية التي تظل فرعا استراتيجيا في توسيع الشبكة بشكل حقيقي وتحديثها حتى نضمن نقله نوعية في جميع المجالات وكذلك انجاز مشروع لتحديث وتغطية النقل الجوي الداخلي والخارجي.

وهذا بتعزيز أسطول البحري والجوي إن النقل هو شرايين الحياة وله دور محوري وهام في رسم وتجسيد الحركة الوطنية في مختلف المجالات الإنسانية والصناعية والتجارية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى ضرورة تدارك التأخر الحاصل في إنجاز ورشات المشاريع المفتوحة مثل مترو الأنفاق الناجم عن تراكمات وتأخر في السنوات الماضية في هذا المجال.

ونسجل بكل ارتياح الخطوة الإجابية في ربط بعض الولايات بالخط السكة الحديدية وتوسعها بشكل حقيقي حتى نضمن فك العزلة في بلادنا.

وذلك الإسراع في انجاز ازدواجية السكة الحديدية وهذا حتى نتمكن من فك الخنق على طروقاتنا، وهذا نظرا ما تحتويه حضيرتنا الوطنية.

سيدي الرئيس المحترم؛
حضرات السيدات و السادة الأفاضل؛

لا أحد منا باستطاعته أن ينكر حجم الإصلاحات المنتهجة في بلادنا كما سبق ذكره لكن هذا لا يعني عن صعوبة وتردي الوضعية المعيشية لشبابنا الذي لا يزال يعاني من البطالة رغم آليات التشغيل المنصبة مما ولد عنده ظاهرة الهجرة والمغمرة فلا بد من حشد الهمم وتضافر الجهود واستغلال كل الطاقات لدعم الاستثمار سواء كان صناعي أو فلاحي والذي سيمكن من تحسين الوضعية الحياتية للشباب اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

وتجدر الإشارة إلى ما أنجز من هياكل والمتمثلة في المركبات الرياضية والملاعب الجوارية والمسابح والفضاءات العلمية والترفيهية الثقافية وتفتخر بالأدوار التي تقوم بها في تربية النشأ وصقل المواهب في الإبداع والتوجيه السليم. وندعو إلى مواصلة مختلف الخطوات الرامية إلى التكفل بعناصر هوية الشعب الجزائري بأبعاده الثلاثة: الإسلام والعروبة والأمازيغية، كما ندعو إلى تفعيل وتطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية والعمل به حتى تأخذ اللغة الوطنية والرسمية مكانتها الطبيعية في مختلف دوالب الدولة ومؤسساتها.

سيدي الرئيس؛
الحضور الكريم؛

إننا نعلن تمسكنا الدائم بموقف حزب جبهة التحرير الوطني المناوئة للظلم والطغيات والمساندة للحركات التحررية وكل مقارمة شريفة.

ومن هذا المنبر نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن موقفنا على الساحتين العربية والدولية.

نحن في حزب جبهة التحرير الوطني إذ نستنكر بشدة الحصار الجائر على غزة وهو في شكل حرب إبادة الشعب الفلسطيني وندعو كل الفصائل الفلسطينية إى تجاوز الخلافات ورص الصفوف لمواجهة الاحتلال الصهيوني وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس.

وإذ نستنكر كذلك قمع الشعب الصحراوي في المخيّمات.

ونؤكد الموقف الثابت لحزب جبهة التحرير الوطني من القضية الصحراوية ونعتبر أن الحل الوحيد والأمثل هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

ونجدد على موقفنا الداعم للشعب العراقي الشقيق في الحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية والتربية وإنهاء الخلاف.

كما نتمنى تعزيز واحترام الاتفاق وهو الاستفتاء المقبل بجنوب السودان الشقيق وتفادي الانزلاق الخطير الذي لا يحمد عقباه. وهذا ينعكس على باقي الدول الأخرى من تقسيمها من فوتات إلى فتيتات، وهذا ينطبق على أنجدة الأمريكية الصهيونية على العالم.

و أغتنم هذه الفرصة لأبارك وأهنئ دولة قطر شعبا وحكومة على فوزها وإحرازها على

خطوات هامة في مجال الربط بالسكك الحديدية

تنظيم كأس العالم لسنة 2022 إنه لمفخرة للعرب والمسلمين متمنيا لهم النجاح والتوفيق.

إذ نستنكر بشدة لبعض المنظمات الدولية غير حكومية (مأجورة) في تصنيف وترتيب بلدنا في مراتب متأخرة في مجال احترام الحريات وحقوق الإنسان علما أن المصالحة الوطنية لقد أبهرت العالم وأصبحت نموذجا يدرس به في بعض الدول.

سيدي الوزير الأول؛

بحكمته وسياسته الراشدة ها هو فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، يقلع بنا بمرحلة جديدة داعمة لما سبقا بثراء كبير وسخاء منقطع النظير .

إن المخطط الخماسي الذي سهر على إعداده، تنظيرا وتحضيرا وأطلقه في ثوب منهجية موضوعية محكمة.

قد أشار فيما أشار إلى مزايا إعادة السلم وخوض غمار المصالحة الوطنية.

مؤكدا أن ذلك ما مكن من تحرير طاقات البلاد، تدارك نار العشرية السوداء.

وزمهرير المأساة الوطنية، وعملا على تحقيق مكاسب جديدة كإضافات رائدة من شأنها أن تواجه التحديات وتقف في وجه الرهانات الآتية والمستقبلية، وتقسيم ظهر التخلف وسوء الأداء في العمل صونا للمسار واستكمالا لبناء صرح الرقي والإزدهار .

سيدي الرئيس؛
السيد وزير الأول؛
السادة الحضور؛

من الفخر والاعتزاز في هذا الزمن الذي بدا فيه واضحا انفلات العقد المالي والاقتصادي في دول عظمى.

تشمخ الجزائر بقيادة فخامة رئيس الجمهورية، و في مسار حكمته وسياسته الرشيدة والجزائر شامخة معززة مكرمة، ومجردة من الديون الخارجية وتبعاتها. وترصد في ذات الوقت 286 مليار دولار للاستثمار العمومي 04٪ منه بالتنمية البشرية من أجل إدارة الحياة بشكل أفضل.

السيد الوزير الأول،

إن مجموعتنا لم تدخل في أرقام الحصيلة، وما أنجز وما لم ينجز حتى لا تعكر الصفو، إنما أردنا أن نؤكد أن المخطط الخماسي الذي انتم مسؤولون على تنفيذه قد قرأ خاطر المجتمع وأحصى ما يشغل بال الدولة مجسدة في قاضيتها الأولى وعدّد ما يحتاج من العلم والمعرفة وساق بوضوح ما هو ضروري.

إن أبسط قراءة لراحة مالية كهذه، وتميّز في برامج مخطط كهذا يضع الجميع على المحك ويصبر عزمهم ويمتحن إرادتهم، إن كانوا قادرين على المرافقة أو أنهم سيقعدون دون ذلك "لا قدر الله". ولكن مما يلفت الانتباه إن الخلية الأساسية والمحورية لتطبيق وبلورة المشاريع على أرض الواقع إلا وهي البلدية وهي همزة وصل مباشر مع المواطن والممثل الشرعي للشعب في المجالس البلدية والولائية ولابد من إعادة الاعتبار إلى الجماعات المحلية مع توسيع الصلاحيات لها وتحملها المسؤولية مع مراعاة إعادة النظر في قانون الانتخابات.

سيدي الوزير الأول؛

في الأخير

أمامنا مخطط خماسي ما ترك شاردة ولا واردة إلاّ أحصاها وأعطى لها ما يكفيها وما يؤهلها.

فإذا ما وفقتم في تنفيذه، بحزم وإخلاص، وحاربتم الفساد بكل أشكاله وما انتشرت من رشوة وما يظهر من انحراف وانحلال خلقي، ووفيتم بوعود الاستمرار بتطوير البرامج التنموية الشاملة الذي تعود بالفائدة للوطن والمواطن، و خاصة الزيادة في الرواتب وأفرجتم عن مخلفات علاوات ومنح الموظفين بأثر رجعي، فستكونون من السعداء ذلك أن من أكثر اللحظات سعادة هي عندما تحقق .

إن تشديد الرقابة على الفساد بأشكاله ومحاربة التبديد المال العام بطرق ملتوية وفنية وخاصة في الصفقات العمومية، وإذ صحّ استعماله في الشفافية وزادت الثقة مع الخير والازدهار، أوفينا للشهداء ونحن سعداء.

سيدي الرئيس المحترم؛
سيدي الوزير الأول؛
حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

لقد حان الأوان من إيجاد الحلول جذرية لأن المشوار طويل ومرير ولن يصل إلى النهاية إلا ذووا النفاس الجادة المصرة على أداء الأمانة ممن لهم القدرة على التحمل المسؤولية .

وأخيرا في اعتقادنا أن المخطط المعروض علينا طموح على درجة تمكننا أن نضمن قفزة نوعية عملاقة قادرة على دفع عجلة التنمية الشاملة في إطار سياسة مستدامة.

هذا كله ينبئ بتغيير جذري لمسار اقتصادنا نحو الرقي والازدهار ونتمنى توفير كل الوسائل والآليات لتنفيذ هذا المخطط الهادف ونشكركم على حسن الإصغاء.

زهية بن عروس

المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

إعادة الاعتبار للعمل والجهد والإبداع..

السيدات والسادة،

خماسي مضى بحصيلته وإنجازاته المعتبرة ليحل علينا خماسي جديد بكل ما يحمله من مؤشرات استقرار ونمو ورفاه، ويزرع بذور الخير والأمل في نفوس كل الجزائريين والجزائريات.

ذلكم ما نستشفه من خلال الوقفة التقييمية والتقويمية لعمل الحكومة طيلة خماسي منصرم، وإعداد ورقة طريق لخماسي قادم يرسم معالم واضحة ووضاءة لبرنامج تنموي شامل وجريء يعبر عن مدى الإرادة السياسية والالتزام المطلق "المعنوي والأخلاقي" الذي قطعه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على نفسه وأمام كل الجزائريين منذ أكثر من عشرية لتجاوز آثار المأساة الوطنية التي زعزعت ركائز الدولة وكادت أن تمزق كيان الأمة وتعصف بمؤسسات الجمهورية، وكذا التزام فخامته بتطبيق الثلاثية المشهورة غداة توليه مقاليد الدولة:

بدءا بتوفير شروط الأمن والاستقرار والطمأنينة عبر ربوع الوطن من خلال رسم معالم السلم والمصالحة الوطنية "وما أدراك ما المصالحة الوطنية" وهل هناك أبلغ من كلمة الصلح...والصلح خير مرورا بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ووصولا إلى إعادة الاعتبار للجزائر في المحافل الدولية، وهذا ما تحقق والحمد لله... في ظل السياسة الحكيمة والرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، ومن حوله كل المخلصين والمخلصات من المواطنين والمواطنات وكل أسلاك الأمن الوطني وعلى رأسهم: قوات الجيش الوطني الشعبي ورجال الدفاع الذاتي/ Les Patriotes وكل من هب بروح وطنية خالصة للحفاظ والدفاع على ثوابت الأمة وأركان الدولة التي لا تزول بزوال الرجال والحكومات.

وها نحن إذن، سيدي الرئيس... في هذه السانحة أمام السياسة العامة للحكومة الذي يأتينا لأول مرة بعد تعديل الدستور...نعبر بداية كمجموعة للثلث الرئاسي عن ارتياحنا لمثل هذه المحطات التقييمية لعمل الحكومة الذي يعكس بالدرجة الأولى احترام مبادئ الدستور من جهة واعتماد هذه السنة الحميدة بالنسبة لقواعد الممارسة الديمقراطية والتنسيق فيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خدمة للمصالح العليا للوطن والمواطن من جهة أخرى.

إن بيان السياسة العامة المعروض علينا للنقاش ولإثراء يعد في نظرنا كمجموعة للثلث الرئاسي وقفة لمساءلة وتقييم أنفسنا قبل غيرنا...و محاولة الإجابة عن جملة من الانشغالات والتساؤلات التي نراها جديرة بالاهتمام والتحليل من خلال تحديد مواطن الضعف والقوة، فيما تحقق في ظرف ال 5 سنوات الأخيرة من إنجازات ومشاريع قائمة في الميدان وأخرى تنتظر إشارة الانطلاق ضمن الخماسي الجديد 2010–2014 .

وعليه السيد الرئيس...السيدات والسادة و بصفتي مقررة عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي تجدنا في هذا المجلس الموقر مطالبون وهذا من باب الأمانة والإنصاف بإقرار الحق والشهادة بكل روح المسؤولية والشجاعة الأدبية، بأن الحصيلة المنجزة حتى الآن إيجابية للغاية وتوحي بمجهود وطاقة لا ينكرها إلا جاحد."كيف لا والمشاريع الكبرى ترى النور يوما بعد يوم، وتلك الورشات والبناءات القاعدية مفتوحة هنا وهناك للاستجابة لطلبات واحتياجات المواطن الجزائري الذي يبحث أولا وقبل كل شيء عن أسباب الحياة الكريمة والمحترمة التي تجعل منه مواطنا بأتم معنى الكلمة...مواطن يتفاعل ويندمج مع الحركية التنموية التي تعرفها الجزائر.

ثقافة الدولة تنبع من ترقية المواطنة

مواطن يتمتع بحس مدني وبصفة المواطنة الحقة وهي الحلقة المفقودة حتى الآن –مع الأسف– في غياب محيط اجتماعي منسجم ومتماسك...يعكس فعلا روح الانتماء للوطن، ولقيمنا الحضارية والوطنية.

والجدير بالتقدير والإشادة هنا: "إن الجزائر جعلت من مسيرة الإصلاحات إحدى أولوياتها دونما التخلي عن الجهة الاجتماعية...ومبدأ التكافل والتضامن الوطني.

وجعلت من معركة إصلاح العدالة وحماية الحقوق والحريات شغلها الشاغل...كل ذلك حفاظا على الموال العمومية والشأن العام. وإعادة بل واسترجاع الثقة الضائعة بين المواطن وإدارته، بين المواطن ومسؤوليه.

لأن الواقع اليومي يعكس مع الآسف صورا في غاية المرارة، لممارسات لا تشرف لا الجزائر ولا رجالها ونساءها ولا تمت بصلة لقيمنا الروحية والحضارية، ونقصد بذلك السيد الرئيس التمادي الفادح في سوء إدارة وتسيير الشؤون العامة، والاستمرار في التجاوزات الخطيرة في حق المال العام والملكية الجماعية، من خلال تفشي صارخ ومخجل لظاهرة الرشوة والفساد والمحاباة والتعاطي مع هذه المسألة على كافة المستويات سرا وعلانية: "إلا من رحم ربكز.

يحدث ذلك السيد الرئيس، السيد الوزير الأول رغم الترسانة القانونية القوية لردع ومعاقبة مثل هذه الممارسات المشينة والتصدي بحزم وصرامة للمخالفين لقوانين الجمهورية، و المتلاعبين بأموال الدولة والمواطن. لأنها تعد حقيقة جرائم اقتصادية بكل ما تفرزه من انعكاسات سلبية على مستوى التنمية بمفهومها الواسع.

ومن هذا المقام يجدر التشديد على بذل المزيد من الجهد والعمل من أجل ترسيخ ثقافة الدولة ومحاربة عقلية "البايلك"...ويخطي راسي" والخارجون عن القانون.

وهو ما فتئ يؤكده ويصر عليه القاضي الأول في البلاد رئيس الجمهورية في كل مرة، آخرها افتتاح السنة القضائية، نتمنى أن تكون آذانا صاغية وقلوبا واعية لفحوى توجيهات رئيس الجمهورية.

إنه لا يمكن الحديث عن تنمية وطنية ودولة القانون" كما –قال السيد الرئيس– في غياب العدالة واستقلالية السلطة القضائية في كنف حماية الحريات والحقوق، داعيا الجميع إلى تفعيل القوانين والسعي لمكافحة الجريمة والفساد.

هذا وقد بادر فخامته مؤخرا بتفعيل آلية أساسية من آليات الرقابة من خلال الإجراءات الجديدة التي تخص تفعيل مجلس المحاسبة ودوره مستقبلا.

فالمطلوب منا ليس فقط إضافة المخصصات المالية لتغطيته كلفة المشاريع المسطرة بقدر ما هي مسألة ترشيد المال العام وإحاطته بالشفافية اللازمة محليا ووطنيا.

والمسألة في الجوهر ليست عجزا ماليا وماديا...إنما هو عجز في الموارد البشرية التي على عاتقها ترجمة المال إلى أعمال...مع السهر عل تحقيق القيمة المضافة الأولى والخيرة هي" المصلحة الوطنية"..."لا غير"...ئ! وليس ذلك بعزيز على بنات وأبناء الجزائر.

فمثلما لبى المخلصون من أبناء الوطن نداء الثورة والواجب الوطني لمواجهة دوامة العنف والإرهاب، ما أحوجنا اليوم إلى هبة شعبية أخرى لدعم مؤسسات الجمهورية، والوقوف إلى جانب الراعي الأول للبلاد رئيس الجمهورية لمواصلة المسيرة، والإقتداء بحكمته وسياسته المتبصرة لتجاوز كل العقبات وجني ثمار ما زرعناه خلال مسيرة الوئام والمصالحة الوطنية.

لقد جاء بيان السياسة العامة عنوانا لمرحلة مضت و لأخرى آتية لخصت جهود السيد رئيس الجمهورية في الرقي بالوطن المفدى إلى مصاف الأمم المتطورة بانتهاج سياسة الإصلاحات والتنمية القائمة بالدرجة الأولى على ترقية وتحسين المورد البشري والاستغلال الأمثل لخدمة الأرض والتنمية الريفية، والإيمان فعلا بقداسة الأرض وعطاء الإنسان.

وعليه سيدي الرئيس،

فإن عنوان التحدي الذي ينتظرنا جميعا في المخطط التنموي القادم بحاجة ماسة إلى رجال ونساء مخلصين يؤمنون حتى النخاع بوجوب الارتقاء بالأداء إلى مستوى عظمة الشعب الجزائري، وهذا الوطن الذي لا يجب أن يتناول قيد أنملة عن تاريخه وسيادته الوطنية.

وهي أهداف وغايات مرهونة قبل كل شيء بجملة من العوامل والشروط بدايتها إعادة الاعتبار للعمل والجهد والإبداع والتكوين انطلاقا من المعلم والأستاذ ومرورا بتثمين وتشجيع البحث العلمي المرافق للآلة الاقتصادية والرفع من مستوى التأطير والتكوين والتأهيل لدى شبابنا، مع السهر الفعلي على نقل التكنولوجيا في أقرب الآجال من خلال شراكة ذكية قائمة على إلزامية المتعاملين والمتعاقدين مع الجزائر على مرافقتها بصورة جدية وفعلية بإتباع السياسة المعمول بها حاليا، سياسة ما يعرف بـ : gagnant / gagnant

وأخر شروط النجاح : تطوير آليات التقرب من قطاع العدالة لصالح المواطن وخدمته!

ولن يتأتى ذلك إلا بتحيين بل وتنفيذ الترسانة القانونية التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطنين وممتلكاتهم، لامتصاص غضب البعض وسخط البعض الآخر وإزالة العواقب الوهمية والجدران المفتعلة في طريق الوصول إلى ثمار التنمية الوطنية التي تنتظر سواعدنا جميعا كمواطنين جزائريين قبل كل شيء.

وخاتمة القول:

إننا في مجموعة الثلث الرئاسي نؤكد من جديد على حتمية التكيف مع متطلبات العصر وما يعرفه من تقلبات اقتصادية لا ترحم الضعفاء...ولا يكون الأقوياء بمنئ عنها:" فإما أن نكون أو لا نكونس.

هذا في المقام الأول، أما في المقام الثاني فنرى أنه يتعين علينا جميعا شعبا وحكومة وأحزابا أن نضع نصب أعيننا الاهتمام الأكبر بعنصر الشباب (مستقبل الجزائر) اللي كيما نقول بالعامية "لا ما قمناش بيه– يقوم بينا"

وفي هذا الصدد، نؤكد في مجموعة الثلث الرئاسي على فسح المجال للمبادرات الخلاقة للفئات الشبانية التي من حقها أن تحلم وتعيش في محيط سليم وصحي." فقد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر" كما يقال.

الشباب الجزائري الذي ينتظر بأمل كبير أن يفسح له المجال ولكل القدرات الوطنية البناءة التي بإمكانها المساهمة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، من خلال تكوين وإنشاء مناصب عمل دائمة قائمة على أسس متينة وقوية مثل ما توفره البنى القاعدية والاعتماد على كل المؤسسات المنتجة (عمومية كانت أم خاصة).

وعليه، نعتقد أن الاستثمارات المنتجة لامتصاص البطالة لا مناص منها.

وهذا ما يدعونا إلى التوجه نحو الصناعة والتصنيع مع التركيز على خيار إستراتيجي لا مفر منه: ألا وهو التنويع الاقتصادي، والمساهمة في بناء اقتصاد مستقبل عن المحروقات.

نلح هنا على استخدام العائدات البترولية بكل عقلانية وإرشاد والاستمرار في تطبيق المخطط الزراعي الذي نعلق عليه آمال كبيرة لضمان الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد وليس ذلك بعزيز على إطاراتنا ومسؤولينا.

ذلكم سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، ما تراه مجموعة الثلث الرئاسي ضرورة حتمية كمساهمة منها لتطبيق المخطط الخماسي الجديد والذي سيجعل بلدنا إحدى الدول التي بإمكانها أن تطلق كل عوامل التخلف، وان ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة.

وما دمنا على مقربة من حلول السنة الميلادية الجديدة، فإننا نتقدم بأحر التهاني وأجمل الأمنيات لكل مواطنينا.

بلعباس بلعباس

رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي

اللامركزية الإدارية وجه من وجوه الإصلاح

بداية نهنئ الشعب الجزائري بأعياد رأس السنة الهجرية 1432 والسنة الميلادية 2011 وعيد عاشوراء، والدلالة في ذلك واضحة أن أمة تحتفل بأحداث هامة غيرت مجرى تاريخ البشرية، هي هجرة المصطفى علية الصلاة والسلام وميلاد المسيح عليه السلام، ونجاة سيدنا موسى عليه السلام. فذلك يعني فيما يعنيه ان التسامح الديني راسخ في ذهن الشعب الجزائري وأنه ليس هناك أي حضر على المعتقدات بل أبعد من ذلك فإن الدولة أدخلت هذه الأعياد ضمن الأعياد الرسمية للجمهورية ولكن في المقابل فإن الأمة لا تتسامح مع أي تحرش ديني يمس مشاعرها أو يهين معتقداتها، فالكل حر فيما يعتقده ولكن وفق النظام الذي تقرره الدولة.

كما أن الشعب الجزائري احتفل مؤخرا بعيدي الأضحى المبارك والثورة المجيدة، وإن كان من الصدفة الحسنة أن تزامنا هذين العيدين في شهر واحد ولهما عامل مشترك هو التضحية من أجل مبادئ سامية وفق منطق لإثار بالنفس وهي أغلى تضحية يمكن أن يقدمها الإنسان في حياته.

هذا ما تحقق نتيجة الثورة المجيدة والتي هي ملك لكل الجزائريين ولا يمكن أن تكون محل مزايدة أو الدفاع عنها من أشخاص أو جهة دون أخرى لأن الأمة كلها ملزمة أخلاقيا بتحصينها واحتضانها عبر كل الأجيال، لأنها أي الثورة ليست ملك حتى للذين قاموا بها أو استشهدوا من أجلها لأنهم في النهاية هم نتاج الأمة الطيب عبر التراكمات الايجابية والقول بغير ذلك هو تجني على الأمة ومكاسبها وأنها تنتهي بانقضاء آجال جيل أطال الله في أعمارهم، وأنهم يريدون بالوكالة إنهاء إرثنا الحضاري والتاريخي.

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي نؤمن كما يؤمن غيرنا بتواصل الأجيال، إلا أن مفهومنا للتواصل قد يختلف عن غيرنا حيث نرى فيه الوسيلة الأنجع لإنجاح مشروع الأمة والدولة خاصة بمفاهيمها المختلفة وإلزامية توفر الأسباب والعناصر منها الثقة وأن الأمة لا تريد أن تستأجر إلا القوي الأمين على شؤونها تفكيرا وتنفيدا. ونفتخر بكون الدولة يقودها رجل من الرعيل الأول أدى ما عليه في الجهاد الأصغر وهو الآن يقود عمليتي الجهاد الأكبر والانصهار والتواصل بين جيلين، ولا أدل على ذلك أنه يقوم بتنفيذ برامجه رجال من الجيل اللاحق للثورة على رأسهم رجل دولة لم يتفانى قولا وفعلا بتبني فكر الدولة فله الشكر كل الشكر على إنجاح برنامج فخامة رئيس الجمهورية وطاقم حكومته.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،
السيدات والسادة،

إذ نسجل من جهة في التجمع الوطني الديمقراطي ارتياحنا الكبير في إخراج برنامج فخامة رئيس الجمهورية من لغة الأرقام إلى التجسيد الميداني والذي لمس آثاره الطيبة المواطن البسيط وفي كل المجالات وعبر كامل التراب الوطني لأن التنمية والخدمة العمومية خرجت من مرحلة النقائص الفادحة إلى مرحلة الاحتياجات العادية التي تنتج عن تزايد السكان وغيرها وهو أمر متكفل به في البرنامج التنموية المتواصلة.

ومن جهة أخرى، سجلنا باستغراب متوقع وغير مقنع امتعاض وانزعاج البعض من النجاح في تجسيد برنامج الرئيس ميدانيا وأن الدولة الجزائرية أصبحت قوية في تنفيذ التزاماتها ومواقفها وإن كان غير الجزائريين له المبرر سواء كانوا أشخاص أو هيئات دول لهم غيرة أو تنافس أو حتى إرادة الهيمنة على اقتصادنا من أجل مصالح دولهم، فإن الأمر غير مستاغ من طرف بعض من الجزائريين والذين لا حظنا عليهم كما لاحظ البعض انزعاجهم وخوفهم من رد فعل الأمة لأنهم كذبوا وصدقوا كذبتهم بأن الحكومة تحت قيادة السيد أحمد أويحي غير قادرة على تجسيد برنامج السيد فخامة رئيس الجمهورية ميدانيا رغم أننا في التجمع الوطني الديمقراطي نرى في هؤلاء أنهم مواطنون جزائريون لم يحسنوا التصرف لرعونتهم واعتماد طمس الحقائق لأغراض مبيتة إلا أن المواطن البسيط يتساءل ويردد أنه كيف لجزائري يعتز بجزائريته وغيرته على مصالحها أن يستشهد بتقارير السفارات الأجنبية حول أحوال بلاده الأمنية والاقتصادية، فالمواطن يرى تلك التقارير أنها من قبل التهويل لأجل الابتزاز السياسي والاقتصادي ونحن نوافقه على ذلك، وللعلم، هؤلاء لازالت الأمة تحجر عليهم سياسيا لأنهم يشكلون خطرا حتى على أنفسهم ولا أدل عللا ذلك أنهم كلما يتقدمون في الاستحقاقات يرفض المواطن تكليفهم ويؤجل ذلك إلى وقت إكتمال أهليتهم السياسية.

ومن هذا المنطلق فإننا نرى في التجمع الوطني الديمقراطي أنه يجب أن يتم في فكر المواطن

المزج بين فكرتي الدولة والوطن وهذه ليست مسؤولية الحكومة لوحدها بل مسؤولية كل الفاعلين والناشطين وخاص الغيورين على وحدة الجزائر، لأن بذلك تعزز الاستقرار والوحدة وحتى التقدم المنشود.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،
السيدات والسادة

إن ثمار المصالحة الوطنية هو ليس فقط استتباب الأمن بل هو كذلك مسح الغبار على قيم وأخلاق الأمة.

فإن كانت المصالحة الوطنية هي الاختيار الحر للشعب من أجل إرجاع أبنائه المغرر بهم، فإن مكافحة الإرهاب والقضاء على جذوره بالقوة هو اختيار كذلك للشعب ولكن مرغما عليه لأن الأمة ووحدتها بل ووجودها هو أمر لا نقاش فيه.

وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن نقف بالتحية والإجلال أمام أفراد الجيش الشعبي الوطني وأسلاك الأمن الأخرى على ما بذلوه من مجهودات وتضحيات من أجل استتباب الأمن عبر تراب الدولة. حقيقة أن الأزمة الأمنية والاجتماعية التي مرت بها البلاد كانت قوية، وراهن الكثير على إسقاط الجمهورية وكشفت بذلك على حقيقة البعض ونواياهم اتجاه هذه الأمة.

كما أنها كشفت على نوع من الرجال المخلصين والأوفياء لمبادئ هذه الأمة وحملوا أختام الدولة ورواياتها في يد والسلاح في يد أخرى، ومن هؤلاء المسيرين في تلك الفترة الحالكة والتي لم يتضح فيها الخيط الأبيض من الخيط الأسود وقاموا بواجبهم بل هناك من استشهدوا والآن بعض منهم يحاسبون رغم أن جريمتهم لا ترقى إلى سفك الدماء أو تخريب منشآت الدولة، وعليه نرجو ان يشمل هؤلاء المسيرين عطف الجمهورية وأن تمتد لهم تدابير قانون المصالحة الوطنية، وأخص بالذكر المسيرين من رؤساء مندوبيات تنفيذية وغيرهم، لأن من آمن من بالنظام الجمهوري وهو ينهار ليس مثل من آمن به وهو قائما.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،
السيدات والسادة،

إن الدولة سعت إلى فتح ورشات كبرى لإصلاح الإدارة العمومية وغيرها لتعزيز دولة القانون وتجسيدها ممارسة ولا يخفى على الجميع أن ورشة إصلاح العدالة قطعت أشواطا كبيرة فمن الايجابيات التي لاحظها المواطن والمتمرس والمتقاضين خاصة في الجانب المادي حيث تم تحسين هياكل استقبال المواطنين على مستوى عالي والتكفل بموظفي القطاع من قضاة ومساعديهم ماديا وماليا وتكوينا وإذا كان هناك بعض من الاحتياجات تتطلب مزيدا من الجهد والتدبير. كل هذا يدفعنا للقول بأن مجهود القطاع مستمر ومتطور إلى نوعية الأحكام وتنفيذها وهذا ما لمسه المتقاضين.

والملاحظ أن سياسة الحكومة في الإسراع في تنصيب المحاكم الإدارية ليس القصد منه فقط الانسجام مع التدابير الدستورية المبنية على مبدأ ازدواجية القضاء إنما القصد منه تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للمواطن لأن في النهاية المحاكم الإدارية هي رقابة قضائية وتقويمية لأعمال الإدارة واتجاه المواطن لمثل هذا الأسلوب أو النوع من التقاضي هو تبنيه لثقافة أو أسلوب متحضر في التعاطي مع النزاعات ويجب ترسيخا في ذهنه حتى يتفادى اللجوء إلى الشارع عندما يرى أن قرارات الإدارة تتعارض مع مصالحه. كما أننا نرى ذلك في التجمع الوطني الديمقراطي هو عامل ايجابي والدليل الملاحظ أن حجم القضايا في ارتفاع نتيجة على صحة توجه وتطور مفهوم القضاء لدى المواطنين كوسيلة حضارية لحل نزاعاتهم ولكن بالمقابل أن حجم هذه القضايا ومثال ذلك أكثر من 70 ألف قضية نقض في المحكمة العليا يستدعي التوقف ونرى أنه لا بد من إعادة التفكير في بعض التدابير القانونية لتقليص حجمها خاصة اللجوء إلى بعض الأحكام وجعلها ابتدائية ونهائية على مستوى المجالس واعتماد مبدأ الواسطة في القضايا الجزائية.

إن المبدأ القانوني "أنه لا يعذر أحد بجهله للقانون" يصطدم مع واقع أن المواطن يغرق أمام التضخم الذي تعرفه المنظومة القانونية للدولة والتي تجعل من تطبيق هذه المادة القانونية مستحيلة التطبيق أو بالأحرى المواطن عاجز عن الإحاطة بالنصوص القانونية، إن كانت ظاهرة تضخم النصوص القانونية ليست مقصورا على الجزائر بل أن كل تشريعات الدول تعرف ذلك إلا أن هناك إجراءات يجب إتباعها للتقليص وتصفية بعض من النصوص لعدم مواكبتها لتطور المجتمعات. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الكثير من الأنظمة القانونية.

وفي إطار تعزيز الحريات نرى ضرورة إعادة النظر أكثر في شروط الإفراج المؤقت أو الإفراج المشروط لأنها متعلقة بالحرية الفردية.

لماذا عندما يكون الأمر متعلق بإصدار الحكم الجزائي نكون أمام تدخل أو إجبارية الأخذ برأي جماعي فمن باب أولى أن يكون الأمر كذلك أمام الإفراج.

وندعو في هذا المقام إلى ضرورة تكوين القضاة المختصين في هـــذا المجال أو ذلك، قضـــاة محميين يملكون الجرأة والشجاعة على النطق بالبراءة دون تردد ويجعلون حقوق المتقاضين مبدأ أساسي وأخلاقي ولأن الخطأ في النطق بالبراءة أفضل من النطق بالإدانة ، وأن أبشع مظهر يمكن أن يتعرض له المرء ليس أن يرى أشلاء جثث أو غيرها بل هناك أبشع من ذلك وهو أن يرى صاحب الحق، حقه مسلوب منه ولا يستطيع له طلب.

إن إصلاح الإدارة العمومية متواصل بعدة تدابير وأنظمة قانونية ولعل أبرزها على المستوى المحلي قانوني البلدية والولاية تجسيدا أو تعزيزا لمبدأ الديمقراطية المحلية واللامركزية الإدارية.

ورغم أن البعض يرى بأن اللامركزية الإدارية هي تقنية لتنازل الدولة عن صلاحياتها محليا للبلديات فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي نرى أن اللامركزية الإدارية هي إصلاح للدولة من أجل الدولة، لأنه لا يعقل أن تبقى الدولة مكتوفة الأيدي معصوبة العينين عما يحدث محليا ثم يوجه لها كل النقد ولوحدها عن أي تقصير ومن هذا المنطلق فإن تعزيز الشراكة الإجبارية المقننة بين ممثلي الدولة والمنتخبين أكثر من ضرورة، على أن لا يشرد ذهن المنتخبين عن حقيقة أن اللامركزية هي إصلاح للدولة من أجل الدولة بل عليه أن تبني هذه الفكرة من أجل تعزيز وحدة الدولة لأن البلدية فلا يمكن لها لوحدها أن تعبر أو تحقق المصلحة العامة كما أنه من الضروري اعتناق الدولة لسوسيولوجية السلطة المحلية كإصلاح لنظام البلديات.

ورغم أن النقاش قد انطلق حول قانوني البلدية والولاية منذ مدة طويلة، إلا أن تقديم الحكومة لقانون البلدية والذي جاء لمعالجة بعض القضايا المستعجلة والطارئة على الممارسة الديمقراطية ومن أجل تعزيز هذه الأخيرة، فإن الإصلاح المنشود والجذري هو آت لا محالة في الآجال المتوسطة وإلى غاية ذلك نرى في التجمع الوطني الديمقراطي أنه لا بد من فتح النقاش وبعمق ومع كل الفاعلين السياسيين والمهتمين بالشأن المحلي، حول أولا الهوية القانونية للبلدية، ثم يحدد الموقف من الأهلية القانونية للبلدية. لأن المشكل المطروح بحدة ليس هو في الترتيبات القانونية للبلدية، أي بمعنى وضع نظام قانوني خاص بها ولكن هو في كيفية تقييم مضمون ذلك النظام وملائمته. لأن المنتوج القانوني ليس هو حكرا على البرلمان أو اقتراح من الحكومة، بل هو كذلك يتأثر في تكوينه ووجوده من موقف ورغبات المجتمع. كما أن وجهة النظر التقليدية والتي تبناها القانون الحالي للجماعات المحلية لا تشجع ثقافة الانتماء للوطن لأنه لا يوجد أن تأسيس إداري يحمل في ذاته إرادة الحياد الإقليمي المحلي عن ما يحدث في الوطن وإبقاء هذا الإقليم الإداري بعيدا أو جعل خيط رفيع بينه وبين ما هو سياسي هو أمر فيه وجهة نظر واختلاف، وهل هي أي البلدية معنية في صنع والمحافظة على السيادة الوطنية؟

المنشآت القاعدية..أحد ركائز الإقلاع

كما أنه لا يمكن التخلي عن نظام كامل لظهور بعض العيوب التي يجب تصحيحها مع مرور الوقت فقط.

لقد أسهينا في الكلام عن قانون البلدية ليس فقط لأن هذا المجلس الموقر تشكيلة ثلثي أعضائه من الجماعات المحلية، وهذا دليل قوي على أهمية المجالس المنتخبة وقدرة أعضائها على ممارسة السيادة في مجلس سيادي كمجلس الأمة والمجلس الدستوري، بل لأن قانون البلدية هو أهم قانون في الإدارة العمومية ولا بلديات بدون جمهورية ولا جمهورية بدون بلديات.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،
السيدات والسادة،

إن المجموعة البرلمانية في التجمع الوطني تتمنى الإجراءات الاقتصادية والسياسية المالية التي اتخذتها الحكومة خلال آخر ثمانية عشر شهر وليست الأخيرة والمبنية على تخطيط واضح الرؤية محدد الأهداف والمعلنة ضمن المخططات وقوانين المالية المتتالية على عكس ما يروج له هنا وهناك.

قد أتيحت للحكومة فرصة لبناء قاعدة اقتصادية ضخمة، فاستغلتها بدون تردد أو تهاون وذلك تحصيرا وتهيئة للإقلاع في التنمية الشاملة، وهذه المشاريع مولت عن طريق الأنفاق العمومي، وهذه الفرصة قد لا تتكرر، لكون المنشآت القاعدية من طرق سريعة، سكك حديدية، سدود، موانئ، ومنشآت تعليمية ضخمة تنجزها الأمم لتبقى لعقود طويلة من الزمن حتى يسهل فيما بعد انجاز وجلب الاستثمارات سواء كانت داخلية أو خارجية بعد الانتهاء من إنجاز المخطط الخماسي 2010–2014, نستطيع القول بأن الجزائر حققت الإقلاع الاقتصادي، وبما أنه لا يمكن لنا استعراض كل العناصر الايجابية التي أتى بها بيان السياسة العامة للحكومة للاستدلال على صحة التوجه وسلامته المالية ونواياه الواضحة ولكن هناك ثلاث مؤشرات:

في مجال السكن: الحكومة تعتزم الانتهاء في نهاية سنة 2014 من انجاز وتسليم حوالي 3,5 مليون وحدة سكنية بكل الأصناف وهو البرنامج المنجز في الفترة 2000 إلى 2014 وإذا كان معدل العائلة الجزائرية لا يقل عن 5 أفراد، فإن حوالي 18 مليون جزائري معني بعملية توفير الإيواء أي نصف سكان الجزائر، فأي الحكومة، في نفس هذه الظروف أنجزت ذلك ولكن نظام التوزيع لا يزال يحتاج إلى إعادة النظر في ميكانيزماته وتشجيع المواطن إلى اللجوء إلى القضاء الإداري عندما يتعرض إلى الغبن.

السكن.. مجال آخر لاستيعاب أعداد البطالين

التعليم: وهو أحد أهم المؤشرات في التنمية البشرية وعندما تصل الجزائر إلى توفير المقاعد لحوالي 98٪ من التلاميذ في سن التمدرس فهي نسبة تحققها الدول المتقدمة فقط، إثنين مليون طالب جامعي سنة 2014 إلى جانب أكثر من مليون متربص في مراكز التكوين المهني والأساتذة المكونين والأساتذة في جميع أطوار التعليم. وبعملية حسابية فإنه بحلول سنة 2014 يكون عدد المنتسبين والعاملين في قطاع التعليم والتكوين حوالي 15 مليون أي تقريبا نصف عدد السكان. وهنا ندعو إلى ضرورة بذل المجهود أكثر في نوعية التحصيل وربطه باحتياجات سوق العمل. ولأنه لابد من تقليص الهوة الكبيرة بين طبقات المجتمع ليس من الجانب المعيشي بل حتى من الجانب المعرفي، هذا عمل جبار يجب إتمامه في مرحلة أولى ثم في المرحلة الثانية وهي القادمة لا محالة سوف تأتي بالنوعية؟

إن الحكومة اتخذت إجراءات استطاعت أن تقلص من حجم الواردات خلال سنة 2010 بحوالي 10 مليار دولار وبذلك أن إرادة التحدي يمكن أن تثمر ونحافظ على توجيه الاقتصاد نحو ما يتطلبه تطور المجتمع، ومن هذا المنطلق، فإن رفع التحدي لتحقيق الأمن الغذائي وتخصيص مبلغ 10 مليار دولار لقطاع الفلاحة في المخطط الخماسي أمر يدل على جدية الدولة في تحقيق الأمن الغذائي، كما أن الصرامة التي انتهجت الحكومة في التعاطي مع الأموال العمومية وذلك بإخضاعها للشفافية، ورقابة أعوان الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية أو التجارية أو الاقتصادية لرقابة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة كرقابة بعدية يتطلب الأمر تزويد هذه الهيئتين الرقابيتين بالوسائل المادية والبشرية الكفأة. وأن تمديد العمل بقانون الصفقات العمومية على المؤسسات التجارية الاقتصادية وذلك لتوحيد صرف كل الأموال العمومية لنظام قانوني موحدا وذلك يعني كذلك إخضاع تلك الأموال إلى الرقابة القبلية للهيئات المشار إليها في قانون الصفقات العمومية. كما أن الحكومة ألزمت إجراءاتها وتعاطيها مع الأموال العمومية لنفس الإجراء الرقابي وهي الرقابة القبلية ويتكفل بها قانون المالية والذي يخضع لتحميض والنقاش مع ممثلي الشعب ورقابة بعدية حتى وأن جاءت متأخرة والمتمثلة في قانون ضبط الميزانية وهذا يحسب لصرامة الحكومة ووزيرها الأول ومنطقه كرجل دولة يلزم نفسه بما يلزم به غيره، تكريسا لدولة القانون وأن الحكومة ذهبت بعيدا في المحافظة على المال العام.

وحتى النقد الموجه إلى الحكومة بأنها تحولت عن حرية الاقتصاد وهو غير برئ لأن حتى الدول مهد الاقتصاد الحر تدخلت لإنقاض شركاتها وبنوكها من الإنهيار والإفلاس لأن مصالح شعوبها تتطلب ذلك.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،
السيدات والسادة،

لقد كثر الكلام عن الاقتصاد وما بعد البترول والفساد المالي.

فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي وإن كنا ندعو إلى تنوع الاقتصاد إلا أن ما يأرقنا هو كيفية تقليص من حجم الواردات وجعلها في حدود المستويات المقبولة، لأنه بالمقابل فإننا نسجل كذلك أنه لا توجد دولة في العالم اقتصادها لا يرتبط بالواردات ولكن واردات من المواد الأولى وليست جاهزة للاستهلاك. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الحكومة إلى فتح نقاش والتقرب أكثر من الرأس المال الوطني الخاص وجعله ينصهر في السياسة العامة للدولة والمشاركة في تحقيق أهدافها خاصة الاكتفاء الذاتي وتوفير مناصب العمل وذلك بضرورة اعتماد مبدأ الثقة وتوفير أكثر الأطر القانونية ومرونتها خاصة عند إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نرى أنها المنفذ الوحيد للإقلاع الاقتصادي وعلى البنوك أن ترافق هذه المؤسسات بدون تردد والتخفيف من إجراءات التمويل وتنويع الحصول على القروض بالفائدة وتوسيعها للإيجار أو المشاركة لأن منطق المجتمع يقتضي ذلك ووجوب قبول البنوك بمبدأ المخاطرة.

أما الفساد فله كذلك مفاهيم مختلفة وإن كان القصد منه هو الفساد المالي فنرى أن الحكومة اتخذت إجراءات صارمة ووضعت منظومة متكاملة يتم تحيينها كلما دعت الضرورة لذلك.

أما الفساد الذي ندعو كذلك إلى محاربته هو بعث الشك في نفوس المواطنين للتأثير على عقولهم وأحكامهم. ألا يعتبر من يجد التنمية متواصلة والتغير قد حدث في ظروف معيشة المواطنين ثم يشهد ويحكم بغير ما لاحظ، ألا يعتبر ذلك من قبيل الفساد والمرض النفسي والعقلني. مثلهم مثل من يعطل التنمية ويؤثر على آخرها.

ومن هذا المنطلق نقول أن هناك مناطق هشة اجتماعية بفعل فاعل يجب الانتباه لها وأخذ الاحتياطات اللازمة للرفع من قدرة تلك المناطق حسا وتنمية تفويت الفرصة على المغامرين. وأن نزولكم سيدي الوزير الأول للتعبئة هو أكثر من ضرورة لشرح المخطط الخماسي ودعوة المواطنين للالتفاف حوله. لأن التعبئة هي حول فرصة تاريخية قد لا تتكرر والوقت أكثر من مناسب لذلك.

أما المشككين والزارعين لبذور الفشل فنقول لهم أن أرض الجزائر خصبة بدماء شهدائها وعبير مجاهديها، أطال الله في أعمارهم، لا تقبل إلا البذور الطيبة.

قانون المالية لسنة 2011 أعضاء المجلس يرافعون من أجل تحسين الاطار المعيشي

وزارة المالية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 2 ديسمبر 2010 على نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2011 خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري، نيابة عن وزير المالية السيد كريم جودي.

قانون المالية بوابة البرنامج الخماسي

تطرق وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خذري نيابة عن السيد وزير المالية خلال عرضه للخطوط العريضة لقانون المالية لسنة 2011 ، والمعطيات الخاصة بالسياق الكلي الاقتصادي والمالي التي بني عليها.

فأما عناصر تأطير قانون المالية لسنة 2011 فتتمثل في:

– تم إبقاء السعر المرجعي للبترول 37 دولارا أمريكيا.

– حدد سعر صرف الدينار الجزائري بـ 74 دينارا جزائريا للدولار الواحد الأمريكي .

– سجلت واردات السلع ارتفاعا قدر بـ 2 ٪ .

– قدرت صادرات المحروقات بـ 42,2 مليار دولار أمريكي على أساس سعر قدره 60 دولارا أمريكيا للبرميل الخام، أي أنها سجلت تراجعا بـ 4,5 ٪ مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2010.

– حدد معدل التضخم بـ 3,5 ٪ للإبقاء على التناسق مع السياسة النقدية المنتهجة من طرف بن الجزائر الذي يهدف إلى معدل تضخم بـ 3٪ على المدى المتوسط.

– قدر النمو الاقتصادي بـ 4٪ وبنسبة 6٪ خارج المحروقات.

أما بخصوص عناصر تحديد ميزانية الدولة لسنة 2011 أوضح الوزير أن الإيرادات والحواصل والمداخيل على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2011 عرفت ارتفاعا يقدر بـ 2٪ مقارنة بقانون المالية لسنة 2010, كما سترتفع النفقات بـ 2,3 ٪ مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2010 ويعود ذلك الارتفاع بسبب ارتفاع نفقات التجهيز بـ 5,3 ٪.

أما فيما يخص نفقات التسيير فقد قدر اعتمادها المالي بـ 3,434,306,634,000 مليار دينار جزائري بارتفاع قدر بـ 9,6 ٪ ، في حين نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي قدر اعتمادها المالي بـ 3,184,120,000,000 مليار دج .هذا وستعرف الخزينة عجزا يقدر بـ 3355 مليار دج أي بنسبة 28٪ .

وعن أهم التدابير التشريعية يضيف وزير المالية فتتمثل في:

تخفيض الضغط الجبائي وذلك من خلال :

– تشجيع منتجي ومجمعي الحليب، بإعفاء النشاطات المرتبطة بالحليب الطازج من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات

– إعفاء النشاطات المولدة للعملة الصعبة من الضريبة على أرباح الشركات، سواء بالنسبة لنشاطات التصدير أو النشاطات الممارسة محليا.

– تحديد شروط تطبيق نظام التخفيض بنسبة 30٪ في حالة إعادة استثمار المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي

– إعفاء اقتناء السفن من طرف شركات الملاحة البحرية من الرسم على القيمة المضافة

– تطبيق النسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة بنسبة 7٪ لورشات بناء السفن

– إعفاء واردات أغذية تربية الأحياء المائية من الحقوق الجمركية وتطبيق نسبة منخفضة بـ 7٪ للرسم على القيمة المضافة.

– تسهيل الإجراءات الجبائية وتعزيز ضمانات المكلفين بالضريبة من خلال :

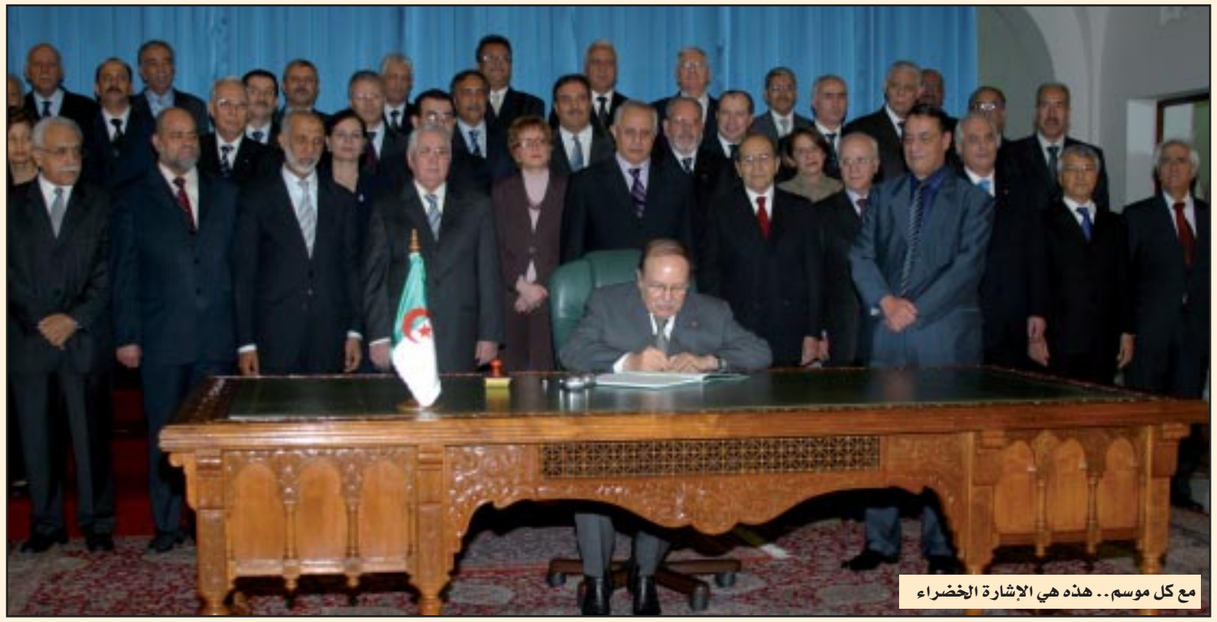
مع كل موسم.. هذه هي الإشارة الخضراء

– تمديد آجل إيداع التصريحات السنوية إلى غاية 30 أفريل لكل سنة مدنية لمجموع الضرائب الرسوم والبيانات الملحقة، مهما كان النظام الجبائي المطبق.

– تطابق فترة دفع التسبيقات على حساب الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات مع فترة إيداع تصريح رقم الأعمال.

– إجبارية تبرير القرارات المتنازع فيها من طرف مصالح الضرائب مهما كانت طبيعتها

– تحديد كيفيات منازعات التحصيل (أجل الالتماس، وأجل الجواب، إلخ ..)

– تأسيس نظام التصفية في مجال الرسم على القيمة المضافة الذي يسمح بدفع الرسم.

مكافحة الغش الجبائي وتعزيز إجراءات التحصيل من خلال:

– التسديد الفوري لمستحقات التسوية من طرف المكلفين بالضريبة غير المستقرين بالجزائر والمستفيدين من التأجيل القانوني للدفع والذين انتهت مدة صلاحية عقودهم

– إجبارية إصدار شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين أو أي متدخل في هذا الشأن، بيان وثائق التأمين المبرمة من قبل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين والهيئات الإدارية، بعنوان سياراتهم أو ممتلكاتهم العقارية.

– إنشاء إجراء توجيه مراقبة التصريحات الجمركية من خلال اختيار المراقبات الجمركية المزمع إجراؤها.

التشجيع على حماية المحيط من خلال :

– إعفاء السيارات المجهزة بالغاز المميع (GPL) من قسيمة السيارات

– تعزيز نظام المعلومات الاقتصادية الوطنية من خلال:

– ترخيص الديوان الوطني للإحصائيات بالحصول على قاعدة معطيات المركز الوطني للسجل التجاري.

مؤكدا في الختام أن السياسة التي انتهجتها الحكومة ترمي أساسا إلى الاستمرار في تخفيف الضغط الجبائي على النشاطات الإنتاجية، تبسيط إجراءات دفع الضريبة،مكافحة الغش والتهرب الجبائيين، حماية البيئة وتعزيز نظام المعلومات الاقتصادية.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

تناول المتدخلون الأعضاء وعددهم 27 خلال مناقشتهم لقانون المالية لسنة 2011 المواضيع والأحكام المختلفة التي تضمنها نص قانون المالية لسنة 2011وكانت أهمها:

– تأطير الاقتصاد الكلي الذي تم على أساسه إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2011,
– تحسين الإطار المعيشي وحماية القدرة الشرائية للمواطن
– الجوانب الميزانياتية، وتخصيص وتقدير الموارد
– التدابير المتخذة لتعزيز رقابة استعمال الأموال العمومية
– مكافحة الغش والتهرب الجبائيين
– انشغالات مختلفة.

وزير العلاقات مع البرلمان يتولى الرد نيابة عن وزير المالية

الدولة تواصل دعم أسعار : الحبوب..الحليب..المياه..والطاقة الكهربائية

أكد وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خذري نيابة عن وزير المالية السيد كريم جودي خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس أكد المؤشرات المذكورة في قانون المالية لسنة 2011 تعبر عن دلائل تأطير النص لتحديد توقعات الإيرادات الميزانياتية والنمو الإقتصاي، فارتفاع حجم المحروقات ومعدل صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وسعر برميل البترول الخام سيسمح بإجراء حساب للحواصل الجبائية البترولية .ويعد ارتفاع القيمة المضافة للقطاعات الأخرى وتدفقات الاستيراد ضرورين لتوقع الإيرادات الميزانياتية الناجمة عن الجباية العادية.وبالتالي فالمؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية مرتبطة مباشرة بميزانية الدولة وليس بمؤشرات لتطور اقتصادي واجتماعي للأمة.

أما فيما يخص تحسين القدرة الشرائية للمواطن، فقد شرعت الدولة في مراجعة الأجور على مستوى الوظيف العمومي من خلال اعتماد شبكة جديدة للأجور، وأنظمة تعويضية جديدة تنعكس أثارها في تطوير ميزانيتي التسيير لسنتي 2010 و2011 هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تواصل الدولة دعم أسعار الحبوب والحليب والمياه والطاقة الكهربائية وتوحيد أسعارها على المستوى الوطني وذلك من خلال صندوق تعويض مصاريف النقل إلى ولايات الجنوب .

كما قامت الدولة بتخفيض الضغط الجبائي على مداخيل الأسر من خلال مراجعة نسب تأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي على

مختلف أقساط المداخيل، بالإضافة إلى احتواء التضخم من خلال السياسات الميزانياتية والنقدية.

وردا عن انشغالات الأعضاء المتعلقة بالجوانب الميزانياتية أكد الوزير أن موارد الميزانية متأتية أساسا من الإيرادات عن منتوجات الجباية البترولية، بالرغم من أن المنتوجات الجبائية غير البترولية تسجل سنويا تطورات إيجابية تقدر بـ 20٪ ، مضيفا أن ميزانية الدولة تتميز بارتفاع في نفقة التسيير نتيجة تأثير التكاليف المتكررة المرتبطة باستلام منشآت هيكلية قاعدية جديدة منجزة في إطار برامج الاستثمار العمومي ووضع القوانين الأساسية الجديدة وكذا النظام التعويضي الجديد في الوظيف العمومي.

وبخصوص تعزيز رقابة استعمال الأموال العمومية وحماية المال العام فقد اتخذت الحكومة عدة تدابير تطبيقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 المؤرخة في 13 ديسمبر 2009, من أهمها:

– مراجعة القانون رقم 01–06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،
– تعزيز صلاحيات مجلس المحاسبة،
– تدعيم المفتشية العامة للمالية وتوسيع صلاحياتها،
– مراجعة تنظيم الصفقات العمومية،
– تدعيم وتوسيع الرقابة المالية،
– تدعيم رقابة منح الإعتمادات وتنفيذ النفقات العمومية،
– عصرنة الإدارات الجبائية والجمركية،
– تعديل الأمر المتعلق بالنقد والقرض،
– تعديل الأمر المتعلق بمخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف.

وعن مكافحة الغش والتهرب الجبائيين أكد الوزير أن اللجوء إلى التحكم الأفضل في البطاقة المعلوماتية والاستعلام الجبائي، لاسيما عن طريق ترقيم المتعاملين الاقتصاديين وإلزامية استعمال البطاقة المغناطيسية قد ساعدت الإدارة الجبائية على إعادة توجيه نشاطاتها الرقابية نحو قطاعات النشاط التي تعرف أرصدة جد ثقيلة في مجال الغش كالاستيراد والتوزيع بالجملة. وقد سمحت مراقبة الصفقات العقارية باسترجاع أكثر من 3 ملايير دينار سنة 2009 بواسطة 31962 عملية إعادة تقويم جبائي.

توصيات اللجنة : ضرورة تنويع مصادر تمويل الخزينة .. وترشيد النفقات العمومية

بعد الاستماع لرد الوزير اجتمعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية للمجلس تحت رئاسة السيد أحمد حنوفة ، رئيس اللجنة وأعدت تقريرا تكميليا صادقت عليه، ثمنت فيه مضمون نص قانون المالية لسنة 2011 ، ومساعي الحكومة الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة للبلاد وقد أوصت بما يلي :

– ضرورة تشجيع البحوث العلمية في مجال الطاقات المتجددة التي تمتلك الجزائر قاعدة طبيعية هامة لها.
– ضرورة تشجيع الاستثمارات المنتجة خارج المحروقات وتفعيل السياسة الصناعية وسياسة التنمية الفلاحية لإيجاد اقتصاد بديل للمحروقات.
– ضرورة التعامل بعقلانية مع الإعتمادات المالية الضخمة التي رصدت لتنفيذ البرنامج الخماسي للاستثمار العمومي.
– ضرورة التحكم في التقديرات المالية للدراسات والإنجازات للحد من عمليات إعادة تقييم البرامج.
– ضرورة ترشيد النفقات العمومية لخفض العجز المتوقع في ميزانية الدولة لسنة 2011 ، والبقاء في منأى عن تداعيات الهزات الاقتصادية والمالية العالمية.
– ضرورة السهر على متابعة انعكاسات الأزمة المالية العالمية والعمل على تفادي تداعياتها على الاقتصاد الوطني.
– ضرورة الإسراع في استكمال الإصلاحات المالية والبنكية وتفعيل الرقابة لحماية المال العام من الفساد.
– ضرورة الإسراع في إصلاح المالية والجباية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من موارد مالية إضافية.
– ضرورة دعم المخططات البلدية للتنمية لتمكينها من تلبية الحاجيات المحلية.

رؤساء المجموعات البرلمانية يجملون انشغالات الأعضاء

ويركزون على **البعد الاجتماعي** في مسار التنمية

أحمد حنوفة

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

التحويلات لفائدة النظام الاجتماعي التضامني تقارب 13٪ من الدخل القومي الخام

ٌيها السادة والسيدات .

تزامنت دورتنا مع عدة أحداث هامة وغالية على الشعب الجزائري.

ألا وهي ذكرى 56 لإندلاع ثورة نوفمبر الخالدة إن جبهة التحرير الوطني، بهذه المناسبة تحيي الشعب الجزائري المغوار ولا ينسى مناضلوها الترحم على أرواح شهدائها الأبرار، وعلى من وافتهم المنية من مجاهديها البواسل، ويتمنون للأحياء منهم الصحة والعافية، وكذلك الترحم على شهداء الواجب.

إنها لفرصة سانحة لنا أن نهيب في كل مرة بما بذله الرجال الواقفون. من مختلف الأسلاك الأمنية ونشيّد قويا بنبل إشاعة روح التواصل عندهم بسلفهم أفراد الجيش التحرير الوطني.

وهذا لحماية بيان نوفمبر، إنهم قدموا النفس والنفيس من أجل أن نعيش أحرارا سعداء في وطن العزة و الكرامة.

سيد الرئيس،
السادة الحضور،

إن الرعيل الأول، عربون ووفاء منه وتمجيدا لرفقاء السلاح ممن أخلصوا للوطن.

إنه المجاهد، وزير الدفاع الوطني، فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي قال ذات مرة "إن أسعد فترة عشتها في حياتي حيث كنت مجاهدا في صفوف جيش التحرير الوطني ومن أوائل المناضلين في جبهة التحرير الوطني.

وهو الذي أخمد نار الفتنة بتبنيه قانون المصالحة الوطنية ومكن الاستقرار، وتعافى الاقتصاد ودفع عجلة التنمية بتوفير المال الذي نحن بصدد الحديث عن توزيعه، وصرفه، وتقييمه، وهذا بفضل القرار الشجاع بدفع المديونية مسبقا مما مكن الجزائر من استقرار مالي مربح في الظرف الذي تعرف فيه بعض الدول هزات وانكماش، وتعيش أزمات مالية خانقة نتيجة الأزمة المالية العالمية التي انعكست على الاقتصاد العالمي، ونحن جزء من هذا العالم.

إننا غير اللذين ينكرون على أهل الفضل فضلهم والفضل لله ولفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس؛
سيدي الوزير؛

إن قانون المالية 2011 يتزامن مع وهج مخطط خماسي واعد، طموح، واستشرافي.

نحن نتناول وإياكم قانون المالية هذا مرتاحين إذ احتكمن لأحكام قانون المالية التكميلي 2010 الذي أرسى قواعد جديدة لتشديد الرقابة على تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وتبييضها وتفعيل مجالس المحاسبة وكذلك محاربة الفساد.

إن المال يعتبر أساس تسيير شؤون الحياة، حيث لا فساد ولا رشوة ولا انحراف، إذ صح استعماله نجت سفينة النجاة وأرصت ببر الأمن، و الأمان والازدهار.

نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نأمن ونعمل بقوة على بلورته على أرض الواقع إمانا منا أن نتمثل للمشروع الطموح وهذا إذا وفرت له الشفافية وحسن التسيير، لاشك الوصول إلى الهدف المنشود.

انطلاقا من الوعي إن الذاكرة لا تتوقف عند الأمس فقط إنما هي أيضا اليوم والغد بعده.

لقد جاء نص هذا القانون لمواصلة البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي تعلق عليه البلاد آمالا، عريضة في تحقيق القفزة النوعية في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يأتي هذا القانون تعبيرا عن إرادة الدولة، وعزمها عل تنفيذ السياسة المالية، والاقتصادية، والاجتماعية المسطرة لتحقيق طموحات البلاد، والأهداف التنموية الشاملة

البلاد تعلق آمالا على برنامج الاستثمارات العمومية

التي أقرها رئيس الجمهورية في البرنامج الخماسي.

سيدي الرئيس،
السادة الحضور،

إن الدعم الدائم والمتميّز للشعب عبر نظام اجتماعي تضامني بلغت التحولات لفائدته ما يقارب 13٪ من الدخل القومي العام.

بالرغم من تداعيات الأزمة العالمية وهذا إلى جانب تثمين الإجراءات التي وردت في قانون المالية هذا وهي التي ستبقى على توازنات مالية وتسمح بزرع الثقة في أن يبقى طموحنا في التنمية قائما، اعتمادا على المعطيات الأساسية للمخطط الخماسي التي بفضلها ينشط الاستثمار، ويفعل الإنتاج الوطني ويحفز فيزدهر عالم الشغل ويمتص البطالة وتزول الأكواخ.

إن مواصلة تطبيق النظام الاجتماعي بما يكفل للمواطن الجزائري كرامته، وأمنه المعيشي، في الغذاء، الصحة، التعليم، الإعانات، لتحسين الخدمة العمومية.

عن قانون المالية 2011 قد ضمن مواصلة تمويل الأشغال الكبرى والمشاريع بما يوفر المناخ المواتي لمرافقة متطلبات في الداخل والخارج عملا على تحقيق انتصارات أخرى تدعم القرارات ذات السيادة إذا لم تعرقلها البيروقراطية .

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي الوزير،

إن التكفل بتمويل مخطط تنموي وخاصة في قطاع التجهيز بما يحقق الانتقال من الإنفاق

العمومي كمحفز للنمو إلى مؤسسات منتجة عبر برنامج الاستثمارات العمومية، الذي من شأنه أن يمكن من فتح الباب على مصراعيه لبلوغ نهضة صناعية حقيقية وواقعية.

ومما يلاحظ القفزة النوعية من 7000 مليار دج إلى 17000 مليار دج لبرنامج الإنعاش الوطني وهذا لدعم النمو إلى أكثر من 21000 مليار دج للإقلاع بتطوير قياسي واعد.

نتمنى شفافية في التسيير حتى نحرز على مداخيل إضافية أخرى.

إن المداخيل خارج الجباية النفطية لا تغطي سوى نفقات المستخدمين ولهذا من حتمية الذهاب بعيدا في تطوير الدخل خارج الذهب الأسود حفاظا على ترقية وضع المستخدمين الحاليين وتغطية العجز، و تأطير ما هو آت من مؤسسات، والزيادة في عدد الوظائف التي وعدنا بها المخطط الخماسي، إذا فعلنا آليات الرقابة لحماية المال العام من الفساد، والرشوة، والتسيب والإهمال.

سيدي الرئيبس؛
سيدي الوزير،

أكيد أن الحفاظ على التوازنات والصرامة، والاقتصاد عناصر مفيدة لتشكيل مبادئ أساسية تتحكم في إعداد الميزانية في ظل الأزمة المالية العالمية وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الاقتصادي الأول للجزائر.

ونحن في حاجة إلى تغيير أكثر لتدبير لإستحداث شركات واستثمارات عمومية جديدة، وجلب رؤوس أموال أجنبية.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير،

إذ نستنكر بشدة لبعض المنظمات غير الحكومية بتشويه صورة الجزائر وسمعتها والاتهامات الباطلة بمس رموز، وبالأمن العام.

ونذكر منها على سبيل المثال المعهد البريطاني (ليجاتور) وسوسيتي جنرال بأي حق تصنف الجزائر باحتلالها درجة متدنية في المعيشة مع تفاشي الفساد وعدم احترام حقوق الإنسان.

– لولا الإرادة السياسية الفذة لما اكتشف الفساد بأشكاله وحورب ونعلت الرشوة.

سيدي الرئيس؛
سيدي الوزير،
السادة الحضور،

الحاجة ملحة لاستحداث تدابير امتصاص البطالة

نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نرد على هؤلاء المتقولين عبر مختلف القنوات الدولية والشبكات العنكبوتية، وأمام الصحافة الوطنية على الخصوص.

أنكم مأجورون فتتجاهلون حقيقة التطور المعيشي وتوقيف زحف البطالة ونجاعة البرنامج التضامني الفريد والوحيد من نوعه حسب العالم.

ألا ترون ما يجري في العالم وخاصة في فلسطين من تجريم وتجويع لشعب أعزل؟ وقمع الشعب الصحراوي في المخيمات ؟

هذا موقفنا أما بالنسبة لغيرنا، فلكل غاية مفيدة

سيدي الرئيس؛
سيدي الوزير،

في الشهر الماضي أكد المدير العام للأفامي على تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر، وبعظمة لسانه قال "حققتم نمو اقتصاديا مذهلا في مدة لا تتجاوز 10 سنوات، هل هذا بفضل وقرة المال وتخلص من المديونية الخارجية وخاصة الصندوق ئحة ؟ وتحرر من التبعية ومما يموله هذا الصندوق أم هي حقيقة على أرض الواقع ؟

سيدي الرئيس؛
سيدي الوزير،

نتساءل ونطرح أسئلة رشيقة، كما نتمنى ونرجو أجوبة أنيقة ومتألقة .

ما هي نسبة النمو والتضخم المنتظرة مع سعر مرجع البترول الذي أعددتم على غراره هذه الميزانية ؟

هل هناك نمط جديد أو أسلوب يمكن من التحكم في النفقات وهو عامل أساسي في تقليص في عجز الميزانية ؟

هل هناك مؤشرات مرتقبة في الاستثمارات العمومية التي ألحّ عليه المخطط الخماسي كعنوانا بارزا وهدفا منشودا له ؟

هل ترون حلول مستقبلية للتقليص من 10 ملايير دولار كخدمات ؟

ما الجديد في الإصلاح المصرفي والاستثمارات الأجنبية المرتقبة واستثمارات الجزائر في الخارج ؟

بالنسبة إلى إلزامية السداد بالشيكات في التداولات التي تزيد عن 50000دج الذي يدخل التنفيذ في 01 أفريل 2011 المقنن بمرسوم.

– هل البنوك مستعدة ومؤهلة للتنفيذ .

هل ترون أن الوقت قد حان مع توفير كل الظروف لتنفيذ المرسوم.

هل أعددنا قوانين لحماية عملية السداد.

سيدي الرئيس ،
سيدي الوزير،

إن قانون المالية في كل سنة يعود كالعيد في لباس جديد

– إنما العيد ليس في اللباس الجديد

و نضرب لكم مواعيد عن قريب والجزائر في ثوب جديد مع الحرص على تطبيق برنامج وعيد وفيه المزيد وعام سعيد
وعلى ما أقوله الله شهيد
وكل عام والجميع بخير
والسلام عليكم.

زهية بن عروس

المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

تثمين سلسلة التدابير الجبائية..وتدعيم المستثمرين الصغار

العقد الاجتماعي نموذج عربي وإفريقي

يشرفني ويسعدني سيدي الرئيس ونحن نناقش ونثري على مستوى مجلسنا الموقر قانون المالية 2011. أن أقدم لكم فيما يلي كلمة المجموعة البرلمانية للثل الرئاسي ووجهة نظرنا من قانون المالية الجديد المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي منذ أيام.

قانون المالية الذي جاء مرفوقا لأول مرة بقانون ضبط الميزانية، وهو إجراء جديد نثمنه بعدما كان مطلبا للبرلمان منذ سنوات.

السيد الرئيس ،

لا يفوتنا بداية ونحن نودع شهر نوفمبر شهر الثورة وتخليد ذكرى اندلاعها الـ 56, أن نترحم في وقفة خشوع وإجلال على أرواح كل شهداء الثورة التحريرية الجيدة وشهداء الواجب الوطني،ونقف بالمناسبة وقفة عرفان وتقدير أمام المجاهدين الذين حرروا البلاد والعباد ونحي شعبنا الكريم الذي عرف كيف يرفع التحدي ويخرج في كل مرة ظافرا منتصرا خاصة أمام أصعب الظروف وأكحلها، بفضل صمود ووقوف أبناءه من قوات الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن والوطنيين المخلصين.. حتى نصل اليوم في 2010 إلى رسوم معالم مرحلة التنمية الوطنية الشاملة، والتطلع بكل إرادة وإيمان إلى تحقيق عزة وكرامة الإنسان الجزائري حيثما كان في أنحاء المعمورة وذلك صونا لأمانة الشهداء التي سنسأل عنها يوما.

وحبا في جزائرنا ... هذا السقف الذي يأوينا ويحفظنا جميعا من هزات وأزمات الزمن.

السيد الرئيس ،

إننا في مجموعة الثلث الرئاسي لنقف متأنين ومتأملين فيما تحقق من إنجازات كبرى وما يجب تحقيقه من أهداف البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية الحريص قبل كل شيء على تشجيع الاستثمارات الوطنية خارج المحروقات من خلال تجنيد اعتمادات مالية ضخمة تناهز الـ 286 مليار دولار، وهو مبلغ يعد الأهم منذ الاستقلال.

وهنا تجدنا سيدي الرئيس نثمن عاليا ويقناعة المؤمنين بشعبهم وحقه في العيش في كنف الرقي والرفاهية، نثمن التوجيهات التي ما فتئ يسديها فخامة رئيس الجمهورية إلى السلطات التنفيذية محليا ووطنيا، بهدف التوجه وبقوة نحو الاقتصاد المنتج للثروة . بالعودة إلى قطاع الصناعة المولد الأساسي لمناصب عمل دائمة عمادها: "المورد البشري" ... الإنسان العمل المفجر لكل الطاقات والثروات.

العودة إلى الصناعة والتصنيع التي من شأنها المساهمة بوتيرة قوية وفعلية ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد حقا الضمانة الأساسية لمرحلة ما بعد البترول، وذلك وصولا إلى اقتصاد متنوع ومتكامل بحيث لا يكون رهينة لتقلبات السوق الطاقوية .

وهكذا إذن وانطلاقا من إرادة الدولة الثابتة في الوصول إلى تحقيق التنمية الوطنية بكل أبعادها، جاء قانون المالية الجديد بكل تأكيد بمؤشرات نعلق عليها جميعا آمالا عريضة لتحقيق القفزة النوعية المنتظرة منذ سنوات خاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

علما أن المؤشر الرئيس " يبقى مع الأسف" مرهونا بالسعر المرجعي لبرميل البترول والطي تم إبقاؤه في حدود 37 دولار في حين أن الصادرات الوطنية خارج المحروقات لا تزال ضعيفة إذ لا تتجاوز1,40 ٪ أي ما يمثل نسبة 3٪ من الحجم الإجمالي للصادرات الوطنية ... وهي نسبة لا ترقى إلى طموحاتنا وقدراتنا الاقتصادية الحقيقة.

أما نسبة النمو الاقتصادي وهذا هو الأهم في نظر أمل الاختصاص وباعتراف المؤسسات المالية الدولية نفسها، فقد بلغت 4٪ ونسبة 6 ٪ خارج المحروقات. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى القيم المضافة لقطاعات البناء والسكن والأشغال العمومية والري والخدمات.

ومع ذلك فمجموعة الثلث الرئاسي تعتقد أن بإمكان الاقتصاد الوطني عندما يتم ضبط والتحكم في تسيير وتوفير الرقابة اللازمة والمتنوعة الأشكال... بإمكان الاقتصاد الوطني أن يحقق نسبة نمو أعلى، وذلك بدءا بمحاربة مستمرة وصارمة لكل أشكال الفساد المالي وتبذير المال العام والرشوة والاقتصاد الموازي انسجاما مع الخطاب السياسي الرسمي السائد.

وهنا سيدي الرئيس، نسجل ككتلة برلمانية للثلث الرئاسي ارتياحنا وإشادتنا بما تم اتخاذه من طرف الدولة من تدابير وإجراءات جديدة لصالح دعم نظام الأجور بالنسبة لعمال الوظيف العمومي، والإعانة الموجهة للمستشفيات أي لفائدة الصحة العمومية، وكذا تشجيع المؤسسات العمومية ضمن النسيج الاقتصادي الوطني.

تشجيع الاقتصاد الوطني المنتج للثروة

وهنا يجدر التنويه بالمجهود المبذول في إطار " العقد الاجتماعي " الذي أعتبر نموذجا عربيا وإفريقيا وحتى دوليا في المؤتمر الدولي لمنظمة العمل الدولي المنعقد بحر نوفمبر الجاري بجنيف.

وما دمنا بصدد الحديث عن البعد الاجتماعي والاقتصادي لقانون المالية، لا يفوتنا كبرلمانيين وكمسؤولين أما المواطن الجزائري (مصدر كل السلطة) أن نثمن سلسلة التدابير التشريعية الجديدة التي تمس بالدرجة الأولى وبطريقة مباشرة النظام الجبائي، من خلال التخفيض الجبائي الذي يثقل كاهل منتجي ومجمعي الحليب وإعفائهم من الضريبة، وذلك تشجيعا وتحفيزا للاستثمار في هذا القطاع وتفادي ندرة هذه المادة الغذائية الأساسية مثلما عرفناه في الآونة الأخيرة، مع تدعيم المستثمرين الصغار في الفلاحة بالجنوب من خلال تخفيض 50 ٪ من فاتورة الطاقة الكهربائية ضمن ما يعرف بصندوق تنمية مناطق الجنوب.

وأحسن مثال عن تقوية السياسة الجبائية تسهيل إجراءات تسديد الضرائب ومحاربة الغش والتهرب الجبائيين، والبحث عن صيغ جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني وحمايته من أي تحايل أو تلاعب من خلال تسهيل القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان القروض الممنوحة لها، ودعم الدولة للمواد الغذائية الأساسية كالقمح والحليب والماء، ولا ننسى دعم سكان الجنوب والهضاب العليا بالطاقة من كهرباء وغاز من نوفمبر إلى مارس من كل سنة.

إن مثل هده التدابير ليعكس مدى إرادة الدولة في دعم المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والمحافظة على مبدأ التضامن الوطني والقدرة الشرائية للمواطن والسعي من وراء استقرار ميزانية التسيير إلى فتح مناصب مالية جديدة وتغطية النفقات الجديدة على مستوى المنشآت القاعدية الأساسية من طرف سكك حديدية وسدود وغيرها من المشاريع الإستراتيجية التي باشرتها بلادنا نذكر منها على سبيل المثال " ربط المنازل والبيوت الجزائرية بشبكة الكهرباء، بحيث وصلت نسبة الربط الكهربائي إلى 98,80 ٪ عبر كامل التراب الوطني، وهي نسبة بل إنجاز لم تعرفه حتى أغنى الدول الصناعية والمتقدمة في العالم.

وعلى ذكر الاقتصاد وبلوغ أهداف التنمية الوطنية، فإننا في مجموعة الثل الرئاسي حريصون كل الحرص على ضرورة مواصلة سياسة ترشيد النفقات العمومية والتسيير العقلاني لميزانية الدولة وتأطير الاقتصاد الكلي لبلادنا مع التأكيد مرة أخرى على تبني جانب الحيطة والحذر المنتهج حتى الآن في سياسة الإنفاق العمومي خاصة في ظل الاعتماد شبه الكلي على مداخيل المحروقات من جهة وتداعيات الأزمة المالية العالمية من جهة أخرى.

سيدي الرئيس ،

لقد كانت مواقفنا ولا زالت كمجموعة برلمانية للثلث الرئاسي داعمة للتنمية الوطنية المستدامة وتشجيع الاقتصاد الوطني المنتج للثروة الوطنية. اقتصاد يعتمد بالأساس على التكفل أولا وأخيرا بالإنشغالات الأساسية للمواطن الجزائري والاستجابة لمتطلباته الحيوية والشرعية في السكن والتشغيل والصحة والعدالة الاجتماعية.

ولعل في مقدمة هذه الانشغالات " توفير المزيد من اليد العاملة الكفأة القادرة على التحكم في متطلبات التكنولوجيا ووسائلها الحديثة.

وهو ما تضمنه بكل وضوح البرنامج الموجه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والتأهيل المهني يجمع تخصصاته.ويتجلى ذلك من خلال ما رصدته الدولة من اعتمادات مالية كبيرة للتكفل بالموارد البشرية.

وإذ نثني على مثل هذه الخطوات الهامة والهادفة والصائبة فعلا، فإننا ندعو إلى استشراف المستقبل المالي والاقتصادي للجزائر ليس على المدى القصير والمتوسط فحسب، بل على المدى البعيد والطويل خاصة في ظل اقتصاد عالمي تطبعه الضبابية وعدم الوضوح، وحتى نكون في منأى عن الهزات والتقلبات الاقتصادية العالمية، وتذبذب موازين القوى في العالم التي تؤثر علينا بطريقة أو بأخرى طال الزمن أو قصر.

وإذا نبارك سيدي الرئيس القانون المالي الحالي، فإننا في مجموعة الثلث الرئاسي ندعو كل المؤسسات وكل المصالح المعنية بترجمة الأرقام والنسب المئوية الواردة في القانون إلى لغة يفهمها الجميع ويتوخاها الجميع، هي لغة الميدان والواقع مع السهر في المقام الأول على محاربة ظاهرة تبديد الأموال العمومية والعمل الفعلي على صون الأمانة وحماية المال العام الذي هو مفتاح لكل تطور ورقي نصبو إليه.

و في هذا المقام، فإننا نؤكد ونستشهد بتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الرامية إلى التوازنات الوطنية في كل مجالات الحياة ومحاربة كل ما من شأنه أن يكدر ويعكر صفو المجتمع الجزائري، وأن يكون سببا في بعض الانحرافات.

وندعو مرة أخرى إلى ضرورة مكافحة الفساد بكل أشكاله ومحاربة تبذير المال العام والرشوة والمحسوبية المحاباة.

وفي اعتقادنا لا يتأتى ذلك إلا بتفعيل دور العدالة وتجسيد مبدأ سيادة القانون وعصرنة أخلقة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية المرهقة للمواطن.

فأملنا ، مزيدا من الانتصارات والإنجازات لبلدنا على درب التنمية الشاملة والمستدامة وفق الأهداف المرسومة في الخماسي والحكمة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية.

كل ذلك في كنف السلم والمصالحة الوطنية التي نعيش بل ونتلذذ طعمها يوميا في حياتنا من جانب الأمن والاستقرار والطمأنينة واستعادة الجزائر لمكانتها الدولية المرموقة.

فتحية خالصة لكل الجهود المفعمة بحب الوطن والوفاء له.

بلعباس بلعباس
رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي

90 مليار دولار مبلغ لم يرصد في قوانين المالية منذ الاستقلال

ابتداء يسعدني أن أتقدم باسم المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي إلى الشعب الجزائري بأحر التهاني بمناسبة عيدي الأضحى المبارك وعيد الثورة السادس والخمسون، وأن نقف وقفة إجلال وترحم أمام أرواح شهداء الثورة المجيدة معترفين ومقرين لهم وللمجاهدين الكرام بأنهم أدوا ما عليهم وما بدلوا تبديلا.

وبالمقابل فإنه لا يفوتنا إلا أن نترحم على شهداء الواجب الوطني ضحايا المأساة الوطنية الذين بفضلهم بقت الجمهورية قائمة.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

إن جنوح الشعب للمصالحة الوطنية هو لرأفة الجمهورية بأبنائها، وأنها قوية بعفوها، وأن لجوء فخامة السيد رئيس الجمهورية للاستفتاء حول المصالحة هو اختيار حكيم لوضع الشعب أمام مسؤوليته في مرحلة من المراحل التاريخية التي عرفتها الجزائر. وبفضل تلك المصالحة والتي جسدت الحكومة كل بنودها القانونية، استطاعت الدولة أن تجسد برامج التنمية بكل هدوء وأمن.

وفي هذا المقام، فإن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تحي أفراد الجيش الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن وأفراد الحرس البلدي ورجال المقاومة على ما بذلوه من تضحيات جسام من أجل استرجاع الجزائر لأمنها واستقرارها.

لاشك أن قانون المالية يتيح لنا الفرصة للتقييم النوعي لمدى تنفيذ برامج التنمية التي سطرتها الحكومة والوقوف عند الصعوبات التي تعتري التنمية كما أنه يتيح لنا الفرصة لرفع انشغالات المواطنين والدفاع عنها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقديم الحكومة لقانون المالية هو كذلك حرصها على شفافية تعاملها مع المال العام وإخضاعه لرقابة ممثلي الشعب، على اختلاف توجهاتهم مؤيدين أو معارضين وما دامت الحكومة تمتلك الأغلبية البرلمانية فلا شك أنها تنفذ السياسة التي تراها مناسبة للمواطن. فلماذا الانزعاج من تحكيم الديمقراطية وإن الوقوف عند نتائجها هو أسلوب حضاري نرى أن الجميع ملزما باحترامه.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

إننا نعتقد في التجمع الوطني الديمقراطي أن الجزائر استطاعت بحكمة مسئوليها أن تتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي لم تنجو منها حتى اقتصاديات الدول المتقدمة وهذا أمر يحسب للحكومة.

ألا يعتبر تفادي آثار الأزمة المالية العالمية من حسن التدبر وعمق الرؤية الاقتصادية؟

ألم تحقق الجزائر استقلالها الاقتصادي والمالي وبذلك تستطيع أن توجه أموالها نحو الاستثمار أو احتياجات مواطنيها بدون تدخل أو ضغوط أجنبية؟

بل حتى أن الراحة المالية جعلت الحكومة تفكر بهدوء في المشاريع الاستراتيجية وتنجز مخططاتها دون ضغط اجتماعي الذي هو عادة من يوجه الاقتصاد ويجره نحو الحلول الظرفية والتي تستهلك أموال طائلة غير ذات فائدة.

وفي هذا الإطار فإن كل المشاريع التي أقرتها الحكومة لتنفيذ برنامج فخامة الرئيس لقت استحسان المواطن لأنها مست جوانب التنمية التي كان المواطن يبحث عنها ويطالب بها على مدى عقود من الزمن.

إن قانون المالية يعتبر أحد الركائز أو العناصر الثلاث الأساسية التي سيرتكز عليها البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية بل لأي برنامج تنموي، ولكنه ليس أهمها إلا إذا تكاملت وانسجمت كلها مع بعضها، ولقد أشار قانون المالية لهذه الدعامة الثلاث.

وبالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2011 فإنه يعتبر أهم قانون مالية ضمن البرنامج الخماسي 2010–2014 وذلك ربما راجع لما يلي:

لضخامة المبلغ المالي المرصود وهو 90 مليار دولار حيث لم ترصد الدولة منذ الاستقلال في قانون مالية مثل هذا المبلغ وعليه:

فإنه يمثل 31٪ من المبلغ الإجمالي للبرنامج الخماسي،

سجلت به مشاريع ذات أهمية استراتيجية تتطلب آجال طويلة لتنفيذها، ارتأت الحكومة أن تنطلق فيها خلال سنة 2011 حتى تنجز بانتهاء آجال البرنامج الخماسي،

أنه لم يتضمن أي ضريبة جديدة على عكس عادة قوانين المالية التي لا تخلو من الضرائب والرسوم.

إذ أننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي نثمن التدابير والإجراءات التي أتى بها قانون المالية لسنة 2011 خاصة:

الإجراءات المتخذة والتي تهدف إلى تخفيض الضغط الجبائي وتشجيع الاستثمار،

تسهيل الإجراءات الجبائية ومكافحة الغش الجبائي وتعزيز إجراءات التحصيل،

النمو خارج البترول يواصل تبعيته لسياسات الدعم للميزانية لأن التمويل الخاص يبقى دون التطلعات،

إجراء هام جاء به قانون المالية وخاصة بالبيئة هو إعفاء السيارات المجهزة بالغاز الطبيعي)اذج(المميع من قسيمة السيارات ونرجو أن يتم مواصلة الجهد بإجراء أخير وهو

التخفيضات الجمركية على مثل هذا النوع من السيارات،

أما فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بأملاك الدولة والخاصة بالمحالات المنجزة في إطار جهاز تشغيل الشباب وتحويلها إلى الأملاك الخاصة بالبلديات، فنعتقد أن المشكل ليس في ملكية البلدية أو الدولة لهذه المحلات، بل الطابع القانوني لهذه المحلات والذي ينص على وجوب استغلالها في إطار مهني أو حرفي وعليه نرى، وخدمة للشباب، أن تقوم الحكومة بمراجعة طابعها القانوني وتوجيهه البعض من هذه المحلات إلى النشاطات التجارية للمساهمة في القضاء على السوق الموازية من جهة ولتحسين مداخيل البلديات من جهة أخرى.

وكما يعلم الجميع أن سنة 2011 هي السنة الثانية لتنفيذ البرنامج الخماسي للاستثمار العمومي 2010–2014 وأن السنتين 2010 و 2011 رصدت فيها 57٪ من المبلغ الإجمالي للبرنامج الخماسي 286 مليار دولار.

ولذلك فإن كلفة البرامج وحجمها المالي الضخم يتطلب الاستعمال العقلاني والمسؤول للأموال العمومية كخطوة أساسية وهامة في تحسين صورة الميزانية العامة للدولة.

وهنا ندعو الحكومة للتقييم الدوري للسياسة المتخذة في تفعيل الاقتصاد الوطني وتكييفها مع الأوضاع المستجدة على الساحة الوطنية أو الدولية.

وفي هذا الإطار فإن الحكومة قدمت تدعيما هاما لمختلف القطاعات من أجل تشجيع الإنتاج المحلي خاصة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه الأخيرة الرهان كبيرا جدا على دورها في تدعيم الإنتاج الوطني بالنظر إلى التسهيلات الجبائية القانونية التي استفادت منها، وإن كان بعض من مشاكل التمويل لا يزال مطروحا بين البنوك والمؤسسات. وعلى العموم فإن مجهود الدولة واضح وكبير.

إننا نعتقد أن الحكومة بذلت مجهودات كبيرة خلال 18 شهر الأخيرة من أجل تدارك بعض من النقائص والانتهاء من تنفيذ البرنامج الخماسي 2004–2009, ولكن ينتظرها مجهودا أكبر في السنوات الثلاث المقبلة خاصة سنة 2011 والتي سجل بها 90 مليار دولار، كما جاء سابقا والتي نرى أنها سنة الارتكاز أو المحورية بالنسبة للبرنامج الخماسي 2010–2014, كما نعتقد أن الحكومة عازمت على القضاء على مخاوف المواطنين فيما يخص الأمن الغذائي الذي أصبح يورق الجميع وأن حجم الاستثمارات في المجال الفلاحي تظهر حرص الدولة على توفير إنتاج فلاحي أكبر للمواطن داخل وطنه.

وعلى هذا الأساس فإن التسهيلات البنكية والإعفاءات الضريبية في هذا المجال تتطلب المزيد من الجهد وبالمقابل فإنه على العاملين في هذا الحقل أو المجال الفلاحي أن يبذلوا مجهودات أكثر خاصة الجدية في طرح المشاكل والعقلانية في استغلال الدعم المادي الذي وفرته الدولة لتحقيق أهداف الأمة.

كما أن فئة الموالين والمرابين والتي تساهم بمقدار 40٪ من الناتج الإجمالي لقطاع الفلاحة استفادت من تدعيم الحكومة خاصة بالأدوية وسعر الأعلاف للمواشي المدعم بحوالي 62٪، إلا أنها لا زالت تعاني من تدخل بعض الوسطاء الانتهازيين الذين يمنعون عنها وصول دعم الدولة.

لقد كان لقرار فخامة رئيس الجمهورية القاضي بإنشاء فيدرالية خاصة بهم الأثر الطيب.

وعليه فإننا ندعو الحكومة إلى مزيد من الجهد مع هذه الفئة والإسراع في إنجاز الثلاث المذابح الجهوية وتحويلها إلى تعاونيات لدعم اللحوم على أن يذهب الدعم مباشرة للموال عند تقديم مواشيه لهذه المذابح.

سيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة،

وبعيدا عن المؤشرات التقنية والتي جاءت في قانون المالية فإن توجه الحكومة نحو الإبقاء على الدعم الاجتماعي القصد منه تقوية الطبقة الاجتماعية المتوسطة وتوسيعها للتقليص من الطبقة المحرومة ويظهر ذلك جليا بالمبالغ المرصودة في قانون المالية حيث الملاحظ أن التحولات الاجتماعية رصد لها مبلغ يفوق 1200 مليار دينار جزائري، أن 18٪ من مجمل النفقات العمومية وأكثر 35٪ من ميزانية لتسيير والتي سوف تظهر آثارها لا محالة على الحياة المعيشية للمواطن وتحسين الحماية الاجتماعية، هذه الأخيرة هي صمام الأمان للجبهة الاجتماعية واستقرار الدولة.

ولقد بذلت الحكومة مجهودات كبيرة لتفادي الهزات الاجتماعية ونجحت في ذلك على عكس ما حدث في دول متقدمة.

وعلى هذا الأساس فإن آليات ما قبل التشغيل المحدثة مؤخرا نرى أنه يجيب تسريع العمل بها ورفع مبالغها لتصل إلى الأجر القاعدي المضمون 12000دج لأن المبلغ 6000دج غير كافي كما أننا في التجمع الوطني الديمقراطي نثمن مجهود الحكومة المتزايد بالجانب الاجتماعي حيث رصدت قرابة 500 مليار د.ج لدفع مستحقات الموظفين المترتبة عن نظامهم الجديد للعلاوات وذلك بأثر رجعي يعود إلى 20080101 ومبلغ 100 مليار د.ج لدعم بعض الأسعار من طاقة وماء والقمح والحليب.

لاشك أن ضخ هذه المبالغ في السوق سوف يدعهم القدرة الشرائية للموظف وينعكس بالأثر الطيب على حياته وحياة أولاده.

وبالرغم من أن الحكومة حسنت كثيرا من الخدمات الجامعية إلا أننا ندعوها لبذل مجهود أكبر خاصة في المنح وتحسين نوعية الواجبات والإيواء.

كما أن إحداث حوالي 59000 منصب شغل هو مجهودا كبيرا لا يستهان به ويتطلب مبالغ مالية ضخمة تقطع من ميزانية الأمة وعلى حساب الكثير من المواطنين فإننا ندعو على أن التوظيف يكون بمراعاة المحتاجين إليها فعلا وأن تتم العملية وفقا لقوانين الجمهورية.

سيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

إن العنصر أو الركيزة الثانية لتنفيذ برامج فخامة رئيس الجمهورية هو النظام التشريعي الذي يجب أن يتكامل وينسجم خاصة مع الدعامة الأولى والمقصود بالنظام التشريعي

لابد من الحماية القانونية للأموال العمومية

هو المنظومة القانونية للدولة كلها سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية، لأن هذه المنظومة القانونية تقتضي أمرين، أولهما المرونة والسرعة والقدرة على التكيف مع المقتضات الداخلية والخارجية في تنفيذ البرنامج، ثانيهما الحماية القانونية للأموال العمومية.

فيما يخص المنظومة القانونية:

فلقد قامت الحكومة بتقديم مشاريع قوانين كثيرة مرت أمام هذا المجلس الموقر ولقد نالت موافقته حيث قامت بتعديل وتحيين بعض في الأنظمة القانونية الخاصة بالاستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها.

وبالرجوع إلى قانون المالية فإنه يظهر لنا أن الحكومة مدركة كل الإدراك إلى المخاطر الخارجية قبل الداخلية، وقد جاءت إشارات واضحة بالقانون تدل على ذلك تحت عنوان السياق الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2011, وأن الاقتصاد الجزائري ليس بمأمن من التغيرات الاقتصادية العالمية غير المستقرة إذ أنه مرتبط بتكتلات اقتصادية، إقليمية ومنظمات عالمية قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على المالية العامة في الجزائر.

كما أن الحكومة مدركة لبعض من المعطيات والتي أخذتها في الحسبان من أجل:

المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن ودعم المجهود الاجتماعي التنموي،

إيجاد سياسات ناجحة للرفع من قيمة العملة الوطنية،

اتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة لتحسين وضعية الميزان التجاري،

تفعيل زيادة الإجراءات المتخذة لضبط الأسعار،

اقتطاع من الحسابات الخاصة بالخزينة وصندوق ضبط الإجراءات لتمويل عجز الميزانية،

الأخذ بعين الاعتبار الركود الذي يمكن أن يسجله قطاع المحروقات نسبة 0,8 ٪ مقارنة بتوقعات قانون المالية التكميلي 2010,

متابعة استشرافية شاملة للإجراءات المتبعة في القوانين السابقة،

تدعيم الاستثمار الداخلي المحلي من أجل مواجهة التراجع الملاحظ في الاستثمارات الخارجية،

كما أننا نعلم أن الحكومة قد أشارت في قانون المالية إلى المناخ الدولي الذي يتميز بعدم الاستقرار وبالتالي عدم استبعاد أن تتخذ بعض الدول الأوربية سياسات تقشفية التي سوف يكون لها التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني.

اعتماد العمل بدراسات النضج والتي الهدف منها ليس تحديد التكلفة والآجال والنوعية للمشروع كذلك للتقليص من السلطة التقديرية للمسيرين وإخضاعها للرقابة الإدارية،

التأكيد على احترام آجال تنفيذ المشاريع لتفادي إعادة التقويم الذي يستهلك مبالغ مالية كبيرة، ولا يجب أن يكون ذلك على حساب النوعية لأننا ننجز في منشآت لعقود من الزمن،

تفضيل المؤسسات العمومية والخاصة منها الجزائرية للحصول الصفقات العمومية،

إن تفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوربي والذي سوف يدخل سنة 2017 حيز التنفيذ قد ينجم عنه خسائر، وعليه فالواجب التفكير في تمديد العمل به إلى غاية تقوية المنتوج المحلي.

أما فيما يتعلق بحماية الأموال العمومية فليس المقصود بها فقط الحماية عند النفقات، بل الأمر كذلك يجب حمايتها بسرعة تحصيلها وبدون تهاون لأن الأموال المحددة في الوعاء الضريبي تعتبر كذلك أموال عمومية. فالصفقات العمومية أحاطتها الدولة بنصوص تنظيمية لمرونة هذه الأخيرة وسرعت تحيينها أو تغيرها لجعلها تستجيب لمقتضيات الطلب العمومي وإخضاع رقابة هذه الصفقات لمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية يتطلب تدعيم هاتين الهيئتين بمزيد الإمكانيات المادية والبشرية وخاصة التكوين المستمر، كما نرى أنه يجب إدراج المحاكم الإدارية كجهات طعن إجبارية أمام العاملين في هذا المجال وتكون أحكامها ابتدائية ونهائية.

كما أن الكلام عن الفساد ومحاربته هو أمر متفق عليه من الجميع ولكن بدون الانسياق وراء الإملاءات الخارجية والتي وجدت صدى لها في الداخل، المقصود بها التشهير والابتزاز أكثر من الحرص على مصلحة الجزائر، لأننا أمة لها تاريخها ورصيدها الأخلاقي كافيا لتحصينها بدون استيراد أوسمة أو شهادات من منظمات ابتزازية، وقوانين الجمهورية كافية ويمكن تحيينها كلما دعت الضرورة لذلك وكفى.

بالإضافة لذلك فإننا ندعو الحكومة إلى تفعيل أساليب التحصيل الجبائي خاصة بالنسبة للشركات الكبرى، ومكافحة الغش والتهرب الجبائي، ومظاهر السوق الموازية بصفة بصفة عامة والتي تؤثر على مداخيل الميزانية العامة لدولة، وبالرغم من أن الحكومة اتخذت إجراءات ردعية ضد التجارة الموازية فإنه لابد من إيجاد إجراءات أخرى لجعل أموال هذه الأسواق تنصهر ضمن إطار الاقتصاد المنظم لأنها توفر مناصب شغل كبيرة يجب الحفاظ عليها.

وكل هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة هي من أجل الوصول إلى التوازن الاقتصادي الذي سيسمح بتغطية النفقات العامة من خلال الإيرادات العادية.

سيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

إن الركيزة والدعامة الثالثة لتنفيذ برنامج فخامة الرئيس هي العنصر البشري سواء كانوا أعوان الدولة أو منتخبين أو مواطنين يجب على الكل أن يتكامل وينسجم ويسعى لانجاح هذا البرنامج الضخم والذي لم يسبق للجزائر أن عرفت مثله بمشاريعه الاستراتيجية أو بأمواله الضخمة وهذه فرصة قد لا تتكرر.

فأعوان الدولة واختيارهم لتنفيذ البرنامج متكفل به وتحت مسؤولية الحكومة والتي تراعي في ذلك عنصري الكفاءة والنزاهة وبالمقابل فإن التكوين المتواصل للرفع من قدراتهم يجب أن يتكفل به وخاصة نظام قانون يوفر لهم الحماية وينصفهم قبل إخضاعهم للعقوبات الردعية. أما المنتخبين فإن دورهم لا يجب أن يقتصر على رفع الانشغالات بل يجب أن يكونوا قوة اقتراح وممارسة رقابة موضوعية ولعلى أكون متواضعا إذا قلت أن هذا المجلس الموقر هو أكبر واصدق شاهد وأكثر دراية بالشأن المحلي بتركيبته ومحتواه البشري ذي الخبرة، فثلثي أعضائه منتخبين محليين أتوا من كل بلديات الجزائر، يمكنهم وأنا أن نشهد على أن التنمية مست كل القرى والمداشر والمدن وأن الوضع تحسن بكثير على ما كان عليه وأن الزيادة في المجهود مطلوبة.

إن تعاطي المواطن مع قانون المالية كوسيلة مهمة لتلبية احتياجاته وإشباع الطلب العمومي يجب أن تتم أولا في ضرورة مشاركته الفعلية المسؤولة في تحديد أولوياته محليا، لأنه بهذا الشكل يكون هو من طلب ومن حدد احتياجاته ثم يقوم في مرحلة ثانية بمراقبة إنجاز الخدمة العمومية، وفي مرحلة ثالثة وهي الأهم ضرورة مساهمة المواطن في المحافظة على تلك المكتسبات وعليه أن يفهم أنه هو صاحب المنشآت العمومية وأنها أنجزت بأمواله فكيف لا يحافظ عليها وعليه فإن إرادة تحقيق التغير وتحقيق التحدي التنموي للجزائر مرهونة بمساهمة ومشاركة وموافقة المواطن.

سيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

إننا نقول للمشككين في التنمية في الجزائر، نقول لهم أنهم لا تعرفون الجزائر العميقة وأنكم لم تخرجوا من مكاتبكم، ونحن مشفقين عليكم أن تحبسوا أنفسكم في حيز هذه المكاتب بل أن المكاتب هي أوسع من أفاقكم وأنكم بقيتم في حيز الأوراق التي تكتبونها وكلام البهتان الذي تتلفظون به. نقول بكل إنصاف، لقد بذلت الحكومة مجهودا كبيرا وينتظرها مجهودا أكبر.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله فنقول شكرا لكم فخامة رئيس الجمهورية على برنامج التنمية وأن التجمع الوطني الديمقراطي قد أيدكم لشخصكم ودعم برنامجكم قولا وفعلا، وشكرا للبرلمان بغرفتيه على وضعه أمام الحكومة الإمكانيات المادية القانونية والمالية لإنجاح برنامج فخامة الرئيس.

شكرا للسيد الوزير الأول ومن خلاله للحكومة على المساهمة في تفعيل التنمية.

نقول للمنتخبين المحليين كونوا قوة اقتراح ورقابة ونقول للمواطن ألتف حول هذا البرنامج الذي هو برنامجك وأيدته سنة 1999 وجددت العهد معه مرتين فهذه أموالك وهذه فرصتك في التنمية.

قوانين في آخر دورة الربيع 2010

بالنظر إلى أن المجلس كان قد صادق على أربعة قوانين في آخر دورة الربيع 2010، فإنه لم يتسن إدراجها في العدد 43 الصادر في أواخر جويلية 2010 .. وعليه فإن مجلة المجلس تتطرق إلى مضامين تلك القوانين في هذه القراءة السريعة .

1- القانون المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية لتابعة للأملاك الخاصة للدولة

تعزيزا لديناميكية التجديد الفلاحي والريفي

يهدف نص هذا القانون إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 03–03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمنافسة، من خلال ما تضمنه من تدابير تتعلق بضمان الشفافية في الممارسة التجارية وحماية السوق من كل أشكال المضاربة لتحقيق الربح السريع على حساب القدرة الشرائية للمواطن. حيث نصت المادة الرابعة منه تحديد أسعار السلع والخدمات بصفة حرة وفقا لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة، وفي ظل احترام أحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما وكذا على أساس قواعد الإنصاف والشفافية لاسيما تلك المتعلقة بما يأتي:

– تركيبة الأسعار لنشاطات الإنتاج، والتوزيع وتأدية الخدمات واستيراد السلع لبيعها على حالها،

– هوامش الربح فيما يخص إنتاج السلع وتوزيعها أو تأدية الخدمات،

– شفافية الممارسات التجارية

كما نص القانون على تدابير تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات على أساس اقتراحات القطاعات المعنية وذلك من أجل :

تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع في حالة اضطراب محسوس للسوق.

مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك

هذا ويمكن يمكن اتخاذ تدابير مؤقتة لتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها حسب الأشكال نفسها في حالة ارتفاعها المفرط وغير المبرر، لاسيما بسبب اضطراب خطير للسوق أو كارثة أو صعوبة مزمنة في التموين داخل قطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة أو في حالات الاحتكار الطبيعية.

و حسب نص القانون فإن أحكام هذا الأمر تطبق على نشاطات الإنتاج بما فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، ونشاطات التوزيع ومنها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها والوكلاء ووسطاء، بيع المواشي وبائعو الذبائح بالجملة، ونشاطات الخدمات والصناعة التقليدية والصيد البحري، وتلك التي يقوم بها أشخاص معنوية عمومية وجمعيات ومنظمات مهنية مهما كان وضعها وشكلها وهدفها.

كما تطبق أيضا على الصفقات العمومية بدءا بنشر الإعلان عن المناقصة إلى غاية المنح النهائي للصفقة.

2- القانون المتعلق بالمنافسة

مكافحة المضاربة لحماية القدرة الشرائية للمواطن

يهدف نص هذا القانون إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 03–03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمنافسة، من خلال ما تضمنه من تدابير تتعلق بضمان الشفافية في الممارسة التجارية وحماية السوق من كل أشكال المضاربة لتحقيق الربح السريع على حساب القدرة الشرائية للمواطن. حيث نصت المادة الرابعة منه تحديد أسعار السلع والخدمات بصفة حرة وفقا لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة، وفي ظل احترام أحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما وكذا على أساس قواعد الإنصاف والشفافية لاسيما تلك المتعلقة بما يأتي:

تركيبة الأسعار لنشاطات الإنتاج، والتوزيع وتأدية الخدمات واستيراد السلع لبيعها على حالها،

هوامش الربح فيما يخص إنتاج السلع وتوزيعها أو تأدية الخدمات،

شفافية الممارسات التجارية

كما نص القانون على تدابير تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات على أساس اقتراحات القطاعات المعنية وذلك من أجل :

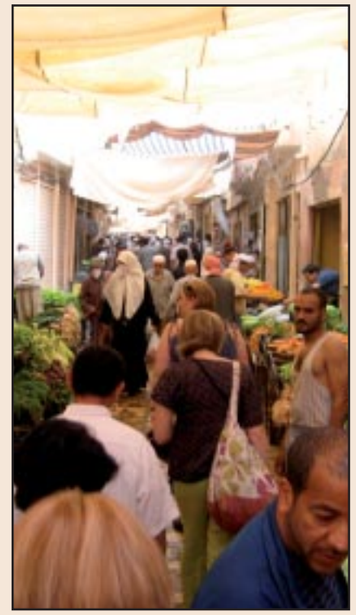

تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع في حالة اضطراب محسوس للسوق.

مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك

هذا ويمكن اتخاذ تدابير مؤقتة لتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها حسب الأشكال نفسها في حالة ارتفاعها المفرط وغير المبرر، لاسيما بسبب اضطراب خطير للسوق أو كارثة أو صعوبة مزمنة في التموين داخل قطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة أو في حالات الاحتكار الطبيعية.

و حسب نص القانون فإن أحكام هذا الأمر تطبق على نشاطات الإنتاج بما فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، ونشاطات التوزيع ومنها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها والوكلاء ووسطاء، بيع المواشي وبائعو الذبائح بالجملة، ونشاطات الخدمات والصناعة التقليدية والصيد البحري، وتلك التي يقوم بها أشخاص معنوية عمومية وجمعيات ومنظمات مهنية مهما كان وضعها وشكلها وهدفها.

كما تطبق أيضا على الصفقات العمومية بدءا بنشر الإعلان عن المناقصة إلى غاية

3- القانون المحدد لقواعد المطبقة على الممارسات التجارية

عقوبات مالية وإدارية للحد من الممارسات غير المشروعة للمتعاملين الإقتصاديين

يهدف نص القانون المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية الحفاظ على استقرار الأسعار ومكافحة المضاربة في أسعار المواد الضرورية ذات الاستهلاك الواسع، وكذا حماية المستهلكين من الممارسات غير المشروعة للمتعاملين الاقتصاديين والمحافظة على القدرة الشرائية.

حيث تطبق أحكام هذا القانون على نشاطات الإنتاج بما فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، وعلى نشاطات التوزيع ومنها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع إعادة بيعها على حالها والوكلاء، ووسطاء بيع المواشي، وبائعو اللحوم بالجملة وكذا نشاطات الخدمات والصناعية التقليدية والصيد البحري التي يمارسها أي عون اقتصادي مهما كانت طبيعته القانونية .

وقد ألزم نص القانون الأعوان الاقتصاديين تأدية وممارسة النشاطات المذكورة سابقا مصحوبة بفاتورة أو وثيقة تقوم مقامها حيث يجب على مقدم الخدمة تقديم الفاتورة أو الوثيقة التي تقوم مقامها وإلزام الشاري بطلب أي منهما حسب الحالة وتسلمان عند البيع أو عند تأدية الخدمة.كما ألزم عون الاقتصادي بتطبيق هوامش الربح والأسعار المحددة أو المسقفة أو المصدق عليها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

في حالة مخالفة أحكام مواد 22 و 22 مكرر و23 من هذا القانون يعاقب صاحبها بغرامة من عشرين ألف دينار (20,000دج) إلى عشرة ملايين دينار (10,000,000 دج) ، كما يمكن حجز البضائع عند مخالفة أحكام المواد 20, 22, 22 4, 5,, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, مكرر و23، 24, 25, 26, 27 و 28 أي كان مكان وجودها. وزيادة على هذه العقوبات المالية يمكن للقاضي أن يحكم بمصادرة السلع المحجوزة. كما يمكن للوالي المختص إقليميا وبناء على اقتراح المدير الولائي المكلف بالتجارة أن يتخذ بموجب قرار إجراءات غلق إدارية للمحلات التجارية لمدة أقصاها ستون يوما .

وفي حالة العود أي قيام العون الاقتصادي بمخالفة أخرى لها علاقة بنشاطه خلال السنتين التي تلي انقضاء العقوبة السابقة المتعلقة بنفس النشاط، فإن العقوبة تتضاعف كما يمكن للقاضي أن يمنع العون المحكوم عليه من ممارسة أي نشاط لمدة لا تزيد عن عشر سنوات.

4- القانون البحري

تدابير وأحكام جديدة للحجز التحفظي

يهدف نص القانون إلى تعديل جزئي يخص الحجز التحفظي (الحجز التحفظي هو توقيف أو تقييد إبحار سفينة بموجب أمر على عريضة صادر عن جهة قضائية ضمانا لدين بحري) حيث يقدم النص حلولا آنية مستعجلة تتعلق بمجال الحجز التحفظي للسفن . والتي كانت تترتب عنها أضرار مالية ونزاعات كبيرة بين الأطراف المتعاملة في هذا المجال، في حين إعداد قانون بحري جديد وشامل.

ينشأ الدين البحري حسب نص المادة 151 والذي يترتب عنه حجز السفينة لعدة أسباب من أهمها :

– الهلاك أو التلف الناجم عن تشغيل السفينة،

– الوفاة أو الضرر البدني الذي يحدث في البر أو الماء ويتصل اتصالا مباشرا بتشغيل السفينة ،

– عمليات الإنقاذ أو المساعدة أو أي اتفاق انقضاء عند الاقتضاء، التعويض الخاص المتصل بعمليات الإنقاذ أو المساعدة لسفينة كانت تمثل هي نفسها أو بضاعتها ضررا محدقا بالبيئة

– الضرر الذي تلحقه أو قد تلحقه السفينة بالوسط أو بالشريط الساحلي أو بالمصالح المتصلة بهما.

– التكاليف أو المصاريف المتعلقة برفع السفينة الغارقة أو المحطمة أو الجانحة أو المتخلى عنها أو نقلها أو استعادتها أو تدميرها أو إبطال أذاها بما في ذلك أي شيء يكون أو كان على متن هذه السفينة.

أي اتفاق يتعلق باستخدام أو استئجار سفينة سواء ورد في مشارطة إيجار أو غيرها

– الهلاك أو التلف الذي يصيب البضائع

– رسوم وأعباء الموانئ والقنوات والأحواض والمرافئ وغيرها من المجاري المائية

الأجور وغيرها من المبالغ المستحقة لربان السفينة وضباطها وسائر العاملين بها

– أقساط التأمين

أي نزاع حول ملكية السفينة أو حيازتها

أي نزاع ينشأ عن عقد بيع السفينة

في حالة إذا لم يكن للحاجز موطن جزائري، يلزم باختيار موطن بالجزائر لدى وكيل سفينة أو لدى محام، يتلقى فيه التبليغات، كما يبلغ أمر الحجز إلى السلطات المينائية المعنية والسلطة الإدارية البحرية المحلية وربان السفينة وعند الاقتضاء إلى الممثلية القنصلية للدولة التي ترفع السفينة علمها.

وقد اشترط القانون في المادة 152 مكرر على الطالب الذي يسعى لحجز السفينة تقديم ضمان لا يقل عن (10) من قيمة الدين كشرط لحجز السفينة من قبل الجهة القضائية وذلك في حالة أي خسارة قد يتحملها المحجوز عليه إذا تبين أن الطالب هو المسؤول عنها.

وعلى السلطات المينائية والسلطات الإدارية البحرية اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها منع السفينة المحجوزة من الإبحار، إلى جانب الاحتفاظ بعدد أدنى من البحارة على متنها لضمان أمنها أما في حالة غياب هذا الطاقم فعلى الجهة القضائية المختصة بطلب من السلطة المينائية تعيين حارس للسفينة.

يرفع الحجز على السفينة بطلب من المحجوز عليه أو ممثله القانوني بكفالة أو بضمان كاف. أو بطلب من السلطة المينائية أو السلطة الإدارية البحرية المحلية بناء على أسباب تتعلق بالأمن والنظام العام.

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم 17 أكتوبر 2010 على نصوص ستة مشاريع قوانين ذات صلة بالمجال الاقتادي والمالي والنقدي مما يعزز القاعدة التشريعية للبلاد وهي تقدم على الشروع في تنفيذ برنامج ضخم قوامه أكثر من 280 مليار دولار

الأمر المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

تدعيم آلية محاصرة الفساد

الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للقانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

وقد استمع أعضاء مجلس الأمة خلال هذه الجلسة إلى التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية للمجلس والذي تضمن أهم المحاور التي عرفت التتميمات وهي :

إنشاء ديوان مركزي لقمع الفساد : نص هذا القانون في مادته 24 مكرر على إنشاء ديوان مركزي لقمع الفساد مهمته البحث والتحري عن جرائم الفساد بغرض إضفاء المزيد من الفعالية على محاربته.

كما نصت المادة 24 مكرر 1 على أن كافة الجرائم المنصوص عليها في قانون الوقاية من الفساد ومحاربته تخضع لاختصاص الجهات القضائية ذات الاختصاص الموسع وفقا لما ينص عليه قانون الإجراءات الجزائية.

كما وسعت هذه المادة دائرة اختصاص ضباط الشرطة القضائيين التابعين للديوان المركزي لقمع الغش بحيث أصبح بإمكانهم ممارسة مهامهم في محاربة جرائم الفساد عبر كامل الإقليم الوطني بهدف تجنب التأخر في عمليات التحقيق والتحري.

مبدأ التصريح بالنزاهة : نصت المادة 2 من نص هذا القانون على إلزامية إمضاء كل متعهد وطني أو أجنبي يرغب في المشاركة في الصفقات العمومية على تصريح بالنزاهة والهدف من هذا التدبير يتمثل في إقحام مسؤولية المخالفين للقانون وتكريس المتابعات والعقوبات التي يعرضون أنفسهم لها.

كما تطرق التقرير إلى العرض الذي تقدم به السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام خلال اجتماعه بأعضاء اللجنة يوم الخميس 14 أكتوبر 2010 حيث أوضح أن هذا التعديل يأتي في إطار مواصلة الدولة لجهودها المبذولة في تتبع مختلف أساليب الفساد وسد الطريق أمامها وكذا حرصها على إضفاء المزيد من الشفافية والنزاهة على طريقة تسيير المال العام وتعزيز آليات الحفاظ عليه خاصة فيما يتعلق بإبرام الصفقات العمومية.

كما تناولت انشغالات السادة أعضاء اللجنة وقد تمحورت حول النقاط التالية:

– ضرورة تطبيق هذا القانون من قبل رجال أكفاء مخلصين

– مسألة تكوين قضاة متخصصين

– لامركزية الديوان الوطني لقمع الغش

وقد رد السيد ممثل الحكومة على هذه الأسئلة موضحا بان إصلاح العدالة ككل يتوقف على رجال أكفاء مخلصين يسهرون على تطبيق القوانين وتجسيدها ميدانيا.

وبخصوص مسالة تكوين قضاة مختصين أكد السيد بلعيز أنه قد تم إنشاء أقطاب قضائية متخصصة تتشكل من قضاة مختصين في هذا المجال.

أما عن مسالة مركزية الديوان الوطني لمحاربة الغش فقد أكد السيد بلعيز بأن وجود هذا الديوان في أربع ولايات كبرى للبحث والتحري عن جرائم الفساد سيضفي عليه طابع اللامركزية.

مؤكدا في الأخير أن الهدف من كل هذه التعديلات هو استرجاع أملاك الدولة التي سرقت حتى وإن انتقلت إلى الفروع.

من خلال دراستها لنص هذا القانون ترى لجنة الشؤون القانونية لمجلس الأمة بأنه يندرج ضمن استراتيجية محاربة ظاهرة الفساد بصفته المدخل الحقيقي لنجاح عملية التنمية وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الدولة الجزائرية جعلت من وقاية الفساد ومكافحته إحدى التحديات التي توليه عناية بالغة وتراهن على كسبها.

القانون المتعلق بالنقد والقرض

.. من أجل استقرار المنظومة البنكية والنقدية في بلادنا

يهدف نص القانون إلى مراجعة بعض الأحكام القانونية التي تضبط النظام البنكي والنقدي في بلادنا وكذا الأسباب المتوخاة منها، وتتمحور هذه الأحكام حول ثلاث محاور أساسية وهي:

1 – تدعيم إطار الاستقرار المالي.

2 – مراجعة الضبط والإشراف وذلك بتوسيع وتعزيز صلاحيات كل من سلطة الضبط وسلطة الإشراف، وفي نفس الوقت يتعين أن يضطلع بنك الجزائر بصلاحيات في مجال الرقابة

3 – **تعزيز حماية المستهلك** التي تصبح أولوية ضمن السياق الحالي بالنظر إلى أهمية المصلحة المصرفية والمكانة التي تحتلها في الحياة العصرية.

فأما عن **تدعيم الاستقرار المالي** فقد كُلف بنك الجزائر بالحرص على استقرار الأسعار من أجل محاربة التضخم التي ستصبح من أولوياته، وكذا الحرص على الاستقرار النقدي والمالي من أجل سلامة الجهاز المصرفي وصلابته، إلى جانب السهر على حسن سير نظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

بالنسبة **لمراجعة الضبط والإشراف** فقد تم تكليف مجلس النقد والقرض بسلطات في مجال إدخال في السوق الجزائرية المنتوجات الجديدة الخاصة بالتوفير والقرض وتحديد المعايير المطبقة على نظم الدفع وفرض قواعد السير الحسن وقواعد أخلاقيات المهنة التي تحكم البنوك والمؤسسات المالية.

كما ألزم الشركاء الأجانب الراغبين في الاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري أن يمارسوا ذلك في إطار الشراكة بالأغلبية الوطنية مع التأكيد على حق الشفعة للدولة التنازل عن الأسهم. في حين منع القانون رهن أسهم البنوك والمؤسسات المالية ودعم مراقبة النظام المصرفي ذو الأسهم الخاصة، ويخول للدولة الحق في امتلاك سهم نوعي في رأس مال كل مؤسسة مالية يمثلها في الهيئات الاجتماعية دون الحق في التصويت.

كما يمنح هذا الجهاز للسلطة النقدية الوسيلة القانونية لضبط النشاطات المتعلقة بها واتخاذ التدابير التنظيمية

الناجعة لاحتوائها، في حدود ما تراه عقلانيا وحسب احتياجاتها الراهنة.

وقد أدرج هذا الأمر حكما يشمل كل المخالفات كالمتاجرة بالمخدرات والفساد وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتي تشكل شروطا يمنع بموجبها تأسيس أو تسيير بنك أو مؤسسة مالية.

كما يفرض على الأشخاص الذين يشغلون أعلى المناصب مثل رئيس مجلس الإدارة ومدير عام ومدير مجلس المراقبة ومجلس الإدارة، أن يكونوا في وضعية مقيم، وأن يكونوا دائمين كما يتعين عليهم الاضطلاع بمهام التسيير في أي وقت.

ومن أجل الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربتهما ألزم جميع المؤسسون بتبرير مصادر الأموال تكيفا مع القواعد في مجال الوقاية. كما الزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع أجهزة الرقابة الداخلية ورقابة المطابقة وهي أدوات لا بد منها من أجل ضمان تسيير سليم، كما يحدد القانون كيفيات تعيين محافظي الحسابات، إضافة إلى تعزيز تشكيلة اللجنة المصرفية وصلاحيتها.

ويلزم هذا الأمر الشركات الخاضعة للقانون الجزائري المصدرة الحائزة على امتياز استثمار في الأملاك الوطنية المنجمية منها أو الطاقوية، استرداد منتوجات صادراتها والتنازل عنها لبنك الجزائر، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما نص القانون على إعداد تقرير سنوي من طرف لجنة حول وضعية النظام المصرفي في الجزائر يرسل إلى فخامة رئيس الجمهورية.

ومن أجل **تعزيز حماية المستهلك** التي تصبح أولوية ضمن السياق الحالي بالنظر إلى أهمية المصلحة المصرفية والمكانة التي تحتلها في الحياة العصرية فقد ألزم القانون البنوك بضرورة وضع تحت تصرف الزبون وسائل الدفع في الآجال المعقولة وإعلامه بطريقة منظمة وموثقة، وكذا تذكير البنوك بلزوم الامتثال لقواعد السير الحسن وضرورة أن تحترم نشاطاتها هذه القواعد.

..تعزيز دور السلطات النقدية والنزاهة في تسيير العمليات البنكية

ثمنت لجنة المالية والاقتصادية بعد استماعها لعرض الوزير مجمل التدابير والإجراءات التي تضمنها نص القانون، فقد اعتبرته لبنة إضافية من شأنها تدعيم متانة النظام البنكي والنقدي في تشريعنا، وذاك من خلال تعزيز دور السلطات النقدية في مجالات الضبط والإشراف والرقابة، وإضفاء المزيد من الصرامة والنزاهة في تسيير العمليات البنكية وترقية حقوق المستهلك في هذا المجال.

مشروع الأمر المتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج

نص القانون الذي يتضمن الموافقة على الأمر رقم 10-03 المعدل والمتمم للأمر رقم 96-22 والمتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج

أهم محاور التعديل :

1- إلغاء الشكوى المسبقة لمباشرة المتابعات القضائية مع وجوب إرسال محاضر معاينة الجرائم إلى وكيل الجمهورية المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية الملائمة

2- اعتماد معيار قيمة محل الجريمة، كأساس لتحريك الدعوى العمومية ،وتفضيل إجراء المصالحة مع المخالف إذا توفرت الشروط المنصوص عليها

3- تحديد أجل شهر ابتداء من تاريخ معاينة المخالفة لتقديم طلب إجراء المصالحة تحت طائلة سقوط هذا الحق

4- إلزام لجنة المصالحة المختصة بالبت في الطلب في أجل أقصاه شهرين من تاريخ تقديم الطلب

5- مراجعة اختصاص اللجنة الوطنية للمصالحة بوضعها تحت رئاسة الوزير المكلف بالمالية أو ممثله

6- إشراك كل القطاعات والمؤسسات المعنية سواء على مستوى اللجنة الوطنية للمصالحة أو اللجان المحلية

7- توسيع مجال تطبيق هذا الأمر ليشمل الجرائم التي يكون محلها وسائل الدفع والسندات وكذا القيم المنقولة

8- توسيع عقوبة المصادرة بحيث تشمل كل الوسائل التي ساعدت على ارتكاب الجريمة.

رأي اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة أحكام الأمر رقم 10-03 التي ستساهم-حسب رأي أعضائها- في حماية الاقتصاد الوطني وذلك بتفعيل دور السلطات العمومية في ردع مخالفات الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج

كما أنها ستعزز الرقابة وتدعم مكافحة الفساد بجميع أشكاله ليندرج هذا في إطار تكريس نظام رقابي للتصدي لمختلف أفعال المجرمة المرتكبة في هذا المجال ، ومنها جرائم الفساد وتبيض الأموال.

قانون المالية التكميلي لسنة 2010
..اقتصـــــــاد ينتعش بتدابير وقائـــــــية

يهدف قانون المالية التكميلي لسنة 2010 إلى تمكين الدولة من الوسائل الضرورية للتكفل بآثار القرارات والإجراءات المتخذة منذ المصادقة على قانون المالية لسنة 2010 من جهة، وسن أحكام تشريعية جديدة من شأنها مرافقة الجهود العمومية المبذولة من أجل التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

تتمثل أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي المعتمدة في صياغة قانون المالية التكميلي في :

– السعر المرجعي لبرميل النفط 37 دولارا أمريكيا

– معدل الصرف 73 دينارا جزائريا للدولار الأمريكي

– حافظت الواردات على مستواها المحدد في قانون المالية الأولي والمقدر بـ 36,7 مليار دولار أمريكي

– معدل التضخم 3,5 ٪ للإبقاء على التناسق مع السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر الذي يهدف إلى معدل تضخم بـ 3٪ على المدى المتوسط.

– سيعرف معدل النمو الاقتصادي انخفاضا طفيفا قدر بـ 4 ٪

– قدر معدل النمو خارج المحروقات بـ 6٪

– نظرا إلى ارتفاع ميزانية التسيير بـ 608 مليار دج مقارنة بقانون المالية الأولي، فإن عجز الخزينة ارتفع من 2700 مليار دج في قانون المالية الأولي إلى 3600 مليار دج

– تقدر سيولة صندوق الإيرادات حاليا بـ 4316 مليار دج، وسيضاف إلى رصيده مبلغ قدره 560 مليار دج وهذا على أساس سعر البرميل في السوق البترولية والمقدر بـ 60 دولارا أمريكيا للبرميل.

– مواصلة سياسة التمويل الداخلي للاقتصاد إلى التقليل من الديون الخارجية ، التي ستنخفض من 483 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2009 إلى 457 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2010.

في حين ستبلغ الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة في نص القانون

اللجنة المختصة تنوه بالتدابير الجديدة باعتبارها تساهم في حماية الاقتصاد الوطني

المالية التكميلي لسنة 2010 بـ 2,923,400,000,00 دج، أما نفقات التسيير فقد خصص له اعتماد مالي قدره 3,445,999,823,00 دج قصد تمويل الأعباء النهائية الخاصة بنفقات التسيير لمختلف الدوائر الوزارية ، أما تغطية نفقات التجهيز لمختلف القطاعات فقد خصص له اعتماد مالي قدره 3,022,861,000,00 دج.

كما تضمن نص القانون على أحكام تشريعية من أهمها:

– تأسيس نظام تخفيض من 80٪ إلى 10٪ فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة المتقاعدين والعمال المعوقين الذي يقل أو يساوي دخلهم 20,000 دج و لا يتجاوز 40,000دج

– إعفاء عمليات بيع الأدوية المنتجة محليا من الرسم على النشاطات المهنية.

– تطبيق عقوبات ردعية على التصريح الكاذب في الفاتورات.

– إلزام المؤسسات الأجنبية التي تتقدم بعرض للحصول على صفقة عمومية بالتعهد بإنجاز الاستثمار بالشراكة مع مؤسسة محلية.

– الترخيص باستيراد مصانع الإنتاج المجددة، قصد تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المستثمرين الأجانب لنقل نشاطاتهم إلى بلادنا.

– منح ضمان الدولة للقروض البنكية الموجهة للمؤسسات العمومية الإستراتيجية في إطار استثماراتها الرامية إلى تحديث نشاطاتها، وتكفل الدولة بالفوائد المترتبة عنها في هذا المجال.

– منع التنازل عن الممتلكات العقارية التي كانت ملكا للأجانب قبل الاستقلال.

– إعفاء الورق المستعمل في صناعة وطبع الكتب من الرسم على القيمة المضافة.

– تكفل الخزينة العمومية بفوائد القروض البنكية الممنوحة للنوادي المحترفة.

..اللجنة المختصة تبرز (مزايا) التوجهات الاقتصادية

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة في تقريرها ما تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2010. مؤكدة أنه سيعزز ويدعم جهود الدولة الرامية إلى مواصلة تنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادنا، وذلك في التسيير العقلاني للنفقات العمومية، باعتبار أن الإنفاق العمومي مازال يعتمد بصفة كبيرة على ميزانية الدولة. كما أن الأحكام والتدابير المقترحة ستساهم بفاعلية في حماية الاقتصاد الوطني ضد مختلف صور الغش والمعاملات غير المشروعة، وتوسع حظوظ المتعاملين الاقتصاديين للمشاركة في جهود التنمية.

مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 02-59 المتعلق بمجلس المحاسبة

الأمر رقم 10-02 المعدل والمتمم للأمر رقم 92-20 والمتعلق بمجلس المحاسبة

وقد جاء التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية للمجلس والذي قرأه مقرر اللجنة بأهم التعديلات التي جاء بها مشروع هذا القانون والمتمثلة فيما يلي:

– توضيح مهام مجلس المحاسبة فيما يخص تقييم الرقابة الداخلية بكيفية تشجع على الاستعمال المنتظم والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتعزيز شفافية تسيير المالية العمومية.

– توسيع مجال تدخل مجلس المحاسبة فيما يخص رقابة الهيئات العمومية.

– منح المجلس إمكانية اقتراح توصيات من شأنها تعزيز آليات حماية المال العام والوقاية من الغش.

– التذكير بالطابع السنوي لمشروع قانون ضبط الميزانية من خلال توضيح ظروف تدخل المجلس في مسار إعداد وربط تقارير المجلس التقييمية بالسنة المالية المعتبرة.

– توسيع مجال تخصص غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية قصد استغلال ومعالجة الملفات ذات العلاقة بالفساد

– رفع عقوبة الغرامات الخاصة بالتأخير وعدم إيداع الحسابات من طرف المحاسبين العموميين والأعوان الخاضعين لإيداع الحسابات.

– تحديد بصفة أدق مسؤولية الأعوان وممثلي وإداريي الهيئة الخاضعة للرقابة

– إلغاء بعض المواد من الأمر رقم 95 –20 المتعلق بمجلس المحاسبة (المواد 22 و111 و211 و113)

كماجاء في التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية ملخصا عن العرض الذي قدمه ممثل الحكومة السيد كريم جودي خلال اجتماعه بأعضاء اللجنة يوم الخميس 23 سبتمبر 2010 والذي تطرق فيه للأسباب والدوافع التي أدت إلى إجراء هاته التعديلات والمتمثلة في تفعيل سياسة مكافحة الفساد لاسيما فيما يخص دور مجلس المحاسبة باعتباره الهيئة الوطنية المخولة قانونا لمراقبة المال العام وحمايته من مختلف أشكال النهب والاختلاس والتبذير مشيرا إلى الأحكام الجديدة التي تضمنها مشروع هذا القانون.

وقد تقدم أعضاء اللجنة بمجموعة من الاستفسارات والملاحظات حول هذا الأمر والمتمثلة خصوصا في التأخر في مراقبة الوثائق المالية والحسابات الإدارية كما أشاروا إلى ضرورة تجاوز هذه الهيئة مراقبة الحسابات المالية فقط إلى التكفل بمراقبة كل ما يتعلق بالتجهيزات والعتاد.

كما استفسروا عن حصيلة عمل مجلس المحاسبة خلال السنوات السابقة وأكدوا على ضرورة تدعيم الغرف الإقليمية والوطنية التي لاتملك الوسائل المادية والبشرية الكافية للقيام بالمهام المخولة لها ليستعيد مجلس المحاسبة الهبة التي كان يملكها من قبل.

بخصوص حصيلة مجلس المحاسبة أوضح ممثل الحكومة بأن هذا الأخير يقدم سنويا حصيلة عمل إلى رئيس الجمهورية.

وأضاف ممثل الحكومة في الأخير، بأن النصوص الجديدة المعروضة على مجلس الأمة ستسمح بتعزيز آليات الرقابة ومكافحة الغش والرشوة والفساد من خلال منح مجلس المحاسبة صلاحيات أوسع في مجال الرقابة إذ أنه سيمارس رقابته حتى على المؤسسات التي تمولها الدولة بصفة جزئية كما سيسمح لمجلس المحاسبة المتواجد في منطقة معينة ان يمارس رقابته في منطقة أخرى.

وفي ختام التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية لمجلس الأمة ثمنت هذه الأخيرة مجهود الدولة في دعم الترسانة القانونية الخاصة بمجلس المحاسبة والتي ستمنح لمجلس المحاسبة صلاحيات أوسع بصفته المؤسسة العليا المخولة قانونا بمراقبة المال العام.

مضمون المواد التي حذفها التعديل الخاص بمجلس المحاسبة:

المادة 22 يمكن رئيس المجموعة البرلمانية في الهيئة التشريعية أن يعرض على مجلس المحاسبة دراسة الملفات ذات الأهمية الوطنية التي تدخل في نطاق اختصاص المجلس

المادة 111 بغض النظر عن أحكام المادة 74 من هذا الأمر وبتفويض من مجلس المحاسبة تخضع الحسابات العمومية للجماعات والهيئات العمومية التابعة لاختصاصاتها لمراجعة إدارية تحدد كيفياتها عن طريق التنظيم باقتراح من مجلس المحاسبة وذلك في انتظار تنصيب الغرف ذات الاختصاصي الإقليمي

المادة 112 تستفيد الأجهزة المكلفة بالمراجعة الإدارية المنصوص عليها في المادة111 أعلاه حق الإطلاع وصلاحيات التحري حسب الشروط نفسها المعتمدة بالنسبة لمجلس المحاسبة

إذا لم يسجل جهاز المراجعة الإدارية على ذمة المحاسب العمومي الذي يكون حسابه محل مراجعة أية مخالفة ، يمنح الإبراء بصدد التسيير الذي تم فحصه

إذا عاين على ذمة المحاسب مبلغا ناقصا أو نفقة غير قانونية او غير مبررة أو إيرادا غير محصل يحدد بصفة تحفظية مبلغ باقي الحساب الواجب وضعه على ذمة المحاسب ويرسل الملف إلى مجلس المحاسبة الذي يفصل نهائيا في الموضوع

تبلغ القرارات التي تتخذها أجهزة المراجعة الإدارية إلى المحاسبين المعنيين والوزير المكلف بالمالية ومجلس المحاسبة

المادة113 يمكن مجلس المحاسبة أن ينظر في الحسابات التي خضعت لمراجعة إدارية وعند الاقتضاء تعديل القرارات التي اتخذتها.

في العدد القادم

1- نص القانون المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة
2- نص القانون المحدد للقواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية
3- نص القانون المتعلق بالسينما
4- نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2008
4- جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الخميس 23 ديسمبر 2010
5- جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الخميس 06 جانفي 2011

القانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين

إجراءات جديدة لحماية المسنين

الوازع الأخلاقي.. والردع القانوني

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 1 ديسمبر 2010 على نص القانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين.

هذا القانون جاء للتكفل حسب السيد سعيد بركات وزير التضامن الوطني والأسرة بهذه الفئة وإعطائها المكانة التي تليق بها وتمكنها من إفادة المجتمع من خبرتها وتجربتها وكذا تحسين ظروف حياتها الخاصة فئة المحرومين كما يسعى هذا القانون إلى تحديد حاجيات بالأشخاص المسنين من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى أشار السيد الوزير إلى دور وواجبات الأسرة الحقيقية تجاه أفرادها المسنين.

ونظرا لأهمية هذا القانون تعددت أسئلة وانشغالات أعضاء مجلس الأمة وقد تمحورت حول النقاط التالية:

– الأساس الذي تم عليه اعتماد سن 65 سنة لاعتبار الشخص مسن

– حول نية الحكومة في إعداد قاعدة بيانات خاصة بالأشخاص المسنين على مستوى التراب الوطني.

– كيفية توفير شروط الضرورية لفك العزلة عن المسنين على مستوى مراكز الشيخوخة وعلى مستوى أسرهم.

– حول وجود مشاريع مستقبلية لمواجهة التزايد المنتظر في عدد الأشخاص المسنين والتفكير في وضع برامج دعم استثمار الطاقات المتقاعدة النشطة والمنتجة.

– حول التفكير في وضع معايير تصميمية في البناء لجعل البيئة المعيشية أكثر ملائمة لخصوصيات المسنين.

– حول إمكانية إدماج تخصص طب الشيخوخة في مناهج وبرامج كليات الطب.

– كيفية المراقبة على مستوى المرافق العمومية التي تقدم الخدمات للأشخاص المسنين.

– حول دور المجتمع المدني والجمعيات في المساهمة في ترقية وضعية الأشخاص المسنين.

وردا على هذه الانشغالات، أجاب السيد سعيد بركات بأنه قد تم اعتماد سن 65 سنة كمعيار لاعتبار شخص ما مسنا حسب ما قررته منظمة الصحة العالمية في هذا المجال.

وأما فيما يتعلق بقاعدة البيانات الخاصة للأشخاص المسنين في كل التراب الوطني فقد أكد السيد الوزير أن هناك قوائم على مستوى البلديات لكنها ناقصة نظرا للتزايد المستمر في عدد المسنين لذا فان الوزارة حسب تصريح السيد بركات ستقوم بعملية إحصائية خاصة بالأشخاص المسنين تمس كل مناطق الوطن.

وحول فك العزلة عن المسنين على مستوى مراكز الشيخوخة وفي أسرهم أوضح ممثل الحكومة أن هذا القانون يتضمن أحكاما تهدف إلى ترقية البرامج الخاصة بالنشاطات الثقافية والرياضية.

وأما بالنسبة للمشاريع المستقبلية لمواجهة التزايد المستمر لعدد الأشخاص المسنين أشار ممثل الحكومة بان هذه الأخيرة تعمل على تحضير مشاريع كبيرة في هذا المجال، منها برامج دعم الاستثمار لطاقات المسنين لخدمة المجتمع وتفعيل دورها كفئة منتجة ونشطة لا مستهلكة.

أما عن الانشغال الخاص بالمعايير التصميمية في البناء والتجهيز فقد أجاب السيد الوزير بأن العمران يلعب دورا كبيرا في المحافظة على الروابط الأسرية والاستقرار الاجتماعي لذلك سيتم بالتنسيق مع وزارة السكن أخذ هذه المعايير بعين الاعتبار في المخططات المستقبلية الخاصة بالمساحات السكنية والفضاءات التي ترافقها وستتكيف مع خصوصيات واحتياجات الأشخاص المسنين.

وفيما يخص اقتراح إدماج طب الشيخوخة في برامج كليات الطب رد ممثل الحكومة بأن هذه المسألة ى يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار في المستقبل كما سيتم في نفس السياق – أضاف السيد بركات– التنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي بغية إدماج مفاهيم حول ترسيخ ثقافة احترام الأشخاص المسنين وتوقيرهم في مناهج المنظومة التربوية لتقديم صورة الشيخوخة على أنها مرحلة عمرية فيها سعادة وعطاء وليست عجزا وحاجة.

وفي ما يخص ممارسة الرقابة على المؤسسات التي تأوي المسنين أوضح السيد الوزير أن هناك إجراءات وتدابير صارمة ستطبق لردع كل التجاوزات والخروقات في هذا المجال وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني والجمعيات أكد ب أن الحكومة ستعمل على تشجيع المؤسسات التي تنشط في هذا الإطار عن طريق تفعيل المجتمع المدني للمشاركة في تنفيذ السياسات الاجتماعية الموجهة للمسنين.

توصيات اللجنة

قصد التمكين من بلوغ الأهداف المنشودة من هذا القانون أوصت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بما يلي:

- التنسيق مع وزارة المالية لإعفاء المسنين من الرسوم التي تتقاضاها السلطات العمومية مقابل الخدمات المقدمة للمسنين وضمان دخل مالي منتظم يكفل حياة مريحة للمسنين.

- التنسيق مع وزارة الصحة في مجال مجانية الرعاية الطبية الضرورية بالأمراض النفسية التي يعاني منها بعض المسنين.

- التأكيد على دور الإعلام في التوعية والحث على رعاية المسنين.

- وضع برامج تربوية للفئة الناشئة لبث الوعي الديني والاجتماعي لترسيخ مبادئ توقير الاشخاص المسنين والاعتناء بهم.

الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 23 سبتمبر 2010 جلسة علنية ترأسها السيد عساس رشيد، نائب رئيس مجلس الأمة، خصصت لطرح الأسئلة الشفوية.
حضر الجلسة وزير العلاقات مع البرلمان والوزراء المعنيين بالقطاعات المعنية وهم وزير المالية ، وزير السكن والعمران ووزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
وكان مجلس الأمة عقد جلسة أخرى يوم الخميس 08 جويلية 2010 تناولت قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الشباب والرياضة..والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ملخص عن الجلسة الأخيرة ص 62

تدابير وأموال هامة للتكفل بمنكوبي فيضان ولاية غرداية

كريم جودي وزير المالية

أكد وزير المالية السيد كريم جودي خلال جوابه على السيد فخار محمد عضو مجلس الأمة عن عملية التعويض للمنكوبين عامة والتجار خاصة المتضررين من فيضان أكتوبر 2008 بعد مضي عام ونصف؟

أن تعويض التجار وغير التجار في حالات الكوارث مرتبط بإبرام المعنيين بعقود تأمين، ولكن في حالة الفيضان ولاية غرداية في أكتوبر 2008 قامت الدولة ووزارة المالية والمؤسسات المالية العمومية باتخاذ عدة تدابير لتخفيف من معاناة المتضررين وخاصة منهم التجار المنكوبين، ومن هذه الإجراءات مايلي:

إجراءات جبائية: المعنيون بالنظام الجزافي فقد تمت معالجتهم بإلغاء الدفع الجزافي المستحق وإلحاق المعنيين بنظام تصريح فصلي لكل ثلاثة أشهر

– أما المعنيون بنظام الربح الحقيقي فقد تم :

1– تأجيل تاريخ أداء التصريحات السنوية إلى غاية 30 جوان 2009

2 – عدم تطبيق غرامات التحصيل من سبتمبر 2008 إلى نهاية 2008

3– منح تسهيلات جزئية أو كلية حسب درجة الضرر على الدين الجبائي ناجم عن نشاطات متضررة

4– إعفاء وبشكل استثنائي لحقوق تسجيل العقود المحررة الناتجة عن وفاة وهو إجراء مس كل المواطنين.

إجراءات بنكية : وتتمثل فيما يلي:

تم إبلاغ شبكة البنوك العمومية لإعادة جدولة الديون الخاصة بإعادة تهيئة وبناء المحلات التجارية و الصناعية

تأجيل استحقاقات القروض الممنوحة في إطار البرامج الحكومية لتشغيل الشباب لمدة عامين

وضع خط لقرض بنكي لتمويل بناء الشاليات.

في مجالات التأمينات: أعلن الوزير أنه تمت تسوية جل الملفات المستحقة للتعويض حسب عقود التأمين السارية وقت حدوث الفيضان أي 70 ألف مؤمن بمبلغ قدر بـ 322 مليون دينار جزائري، في حين بقيت ثلاث ملفات بمبلغ يقدر 271 مليون دينار جزائري هي في طريق التسوية.كما أكد الوزير أنه تم تعويض كل المركبات المؤمنة حسب صيغة كل المخاطر.

منوها في سياق ذاته أن عمليات التعويض قد مست أيضا المنشآت القاعدية والسكن، حيث تم رصدت مبالغ هامة لـ:

إصلاح طرق لشبكات مختلفة للمواقع المتضررة بمبلغ قدره 1,7 مليار دينار جزائري.

فخار محمد

إنجاز 2000 مسكن اجتماعي بمبلغ 6,8 مليار دينار جزائري ، وإنجاز 2997 شاليات للسكن بمبلغ قدره 6,8 مليار دينار جزائري و المجموع يقدر بـ 16,9 مليار دينار جزائري.

تجنيد ودعم معتبر في إطار الصندوق الوطني للسكن الريفي بـ 3 مليار دينار جزائري

إصلاح 146 ألف سكن بمبلغ قدره 4 مليار دينار جزائري

إعانة الإيجار لـ 4300 ساكن بمبلغ 60 مليون دينار جزائري، والمجموع الكلي يقدر بـ 7,7 مليار دينار جزائري .

وهكذا فإن المبلغ الإجمالي للتكفل بالأضرار الملحقة بالسكنات المقدم من طرف الدولة وصل 24,7 مليار دينار جزائري.

إنشاء مديرية مركزية للإعلام والوثائق الجبائية

أكد وزير المالية السيد كريم جودي خلال رده على سؤال السيد نورالدين ديب، عضو مجلس الأمة والمتعلق بالمبالغ التي سجلتها وزارة المالية لسنتي 2009 و 2010 من التهرب الضريبي وعن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتقليص من هذه الظاهرة ؟

أن التهرب الضريبي هو جريمة خطيرة في حق التضامن الوطني، فالضريبة إجبارية وهي مصدر رئيسي لمداخيل الدولة التي تنفق في سد احتياجات الأمة في مجال الأمن العمومي، الدفاع الوطني الصحة العمومية والتربية وكل المرافق العامة .موضحا أنه لا يمكن قياس الحجم الضريبي بصفة دقيقة لتنوع وتعقيد الطرق المستعملة .

أما فيما يخص مصالح وزارة المالية فقد قامت الإدارة الجبائية خلال سنة 2009 بـ 2921 عملية رقابة جبائية منها 2463 مست مراجعة حسابات الشركات أي بنسبة 84 من المجموع . مؤكدا أن برنامج الرقابة لسنة 2009 قد سمح بتوفير مبلغ 107,6 مليار دينار، وبالنسبة للسداسي الأول من سنة 2010 فقد تم توفير 11,6 مليار دينار جزائري.

أما بالنسبة للسنوات السابقة أي من سنة 2006 إلى 2008 فقد وفرت هذه الرقابة مبلغ 169 مليار دينار جزائري .

أما بخصوص طرق الغش الجبائي فهي متعددة ومن بينها:

– عمليات بيع وشراء بدون فواتير

– اللجوء إلى أسماء مزيفة للحصول على السجلات التجارية

– عدم اللجوء إلى الشبكات البنكية لتسديد وتسجيل المعاملات التجارية وتفضيل تسديها نقدا .

– تخفيض الأرباح وعدم التصريح باليد العاملة

– تحويل التحفيزات الجبائية من طرف المستثمر صاحب المشروع.

في السوق العقاري لاسيما عن طريق التخفيض المنظم في أسعار بيع الأملاك العقارية وفي تعريفات الإيجار مباني ذات الاستعمال التجاري والسكني.

السوق الموازي للمواد خارج المحلات التجارية المنظمة

وبخصوص الإجراءات المتخذة للحد من الرشوة والتهرب الضريبي للجبائيين فقد تم تحرك في مستويين:

نورالدين ديب

المستوى الأول :

تخفيض من الضغط الضريبي على مداخيل المؤسسات والأشخاص .

تخفيض المعدل الضريبي 19 على أرباح الشركات بالنسبة للأنشطة المواد المنتجة للبناء والأشغال العمومية والنشاطات السياحية ومعدل 25 بالنسبة لقطاع الخدمات والأنشطة المختلطة بدلا من 42

إلغاء الدفع الجزافي والذي كان معدله يعادل 2 مطبق على أجور مدفوع من طرف أرباب الأعمال

تأسيس ضريبة جزافية واحدة وتخفيض معدلها من 26 إلى 5 لفائدة نشاطات البيع بالتجزئة للحرفيين ومؤجري المعدات وغيرها.

تأسيس الرسم على القيمة المضافة بنسبتين فقط 7 و 17

أما المستوى الثاني : فيتعلق بملاحقة ظاهرتي محاربة الغش والتهرب بإدخال منذ سنة 2002 حق في إبلاغ الذي يسمح الإدارة الجبائية بالبحث عن جميع الوثائق والمعلومات عندما تشك في وجود ممارسات غش.

إلزامية التصريح بالمبالغ المحولة لفائدة أشخاص والشركات لدى المصالح الجبائية المختصة

سحب اعتماد وإلغاء التسهيلات الجبائية ممنوحة لفائدة مستثمر صاحب المشروع عند حدوث الغش.

إنشاء مديرية مركزية للإعلام والوثائق الجبائية .

إدراج الرقم التعريف الجبائي وإصدار بطاقة مغناطيسية بهدف تنظيم التجارة الخارجية

إنشاء مصلحة تحريات جبائية

فرض غرامات مالية تصل إلى 3 مليون دينار جزائري وعقوبات بالسجن لمدة أقصاها 20 سنة.

الصناديق الخاصة.. مكملة لبرامج للتنمية

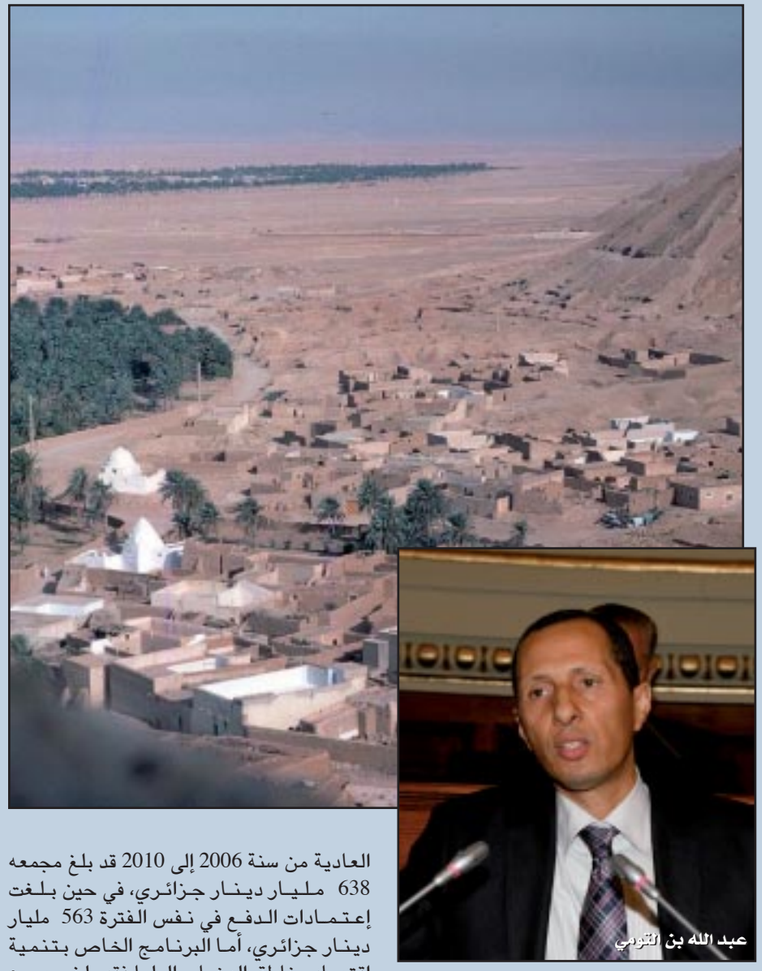

ردا عن سؤال السيد عبد الله بن التومي ، عضو مجلس الأمة حول الإعتمادات المالية المخصصة للصناديق (صندوق الهضاب العليا، صندوق الجنوب) والأهداف المرجوة ؟ وإنشاء صندوق للمناطق الجبلية على غرار الصناديق الأخرى؟ أكد وزير المالية السيد كريم جودي أن البرامج الخاصة بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا تكمل البرامج العادية التي تم وضعها في إطار البرنامج الخماسي (2005–2009) و(2010–2014) والهادفة أساسا إلى تغطية العجز المسجل من ناحية التنمية بالمقارنة مع مناطق البلاد الأخرى، وقصد تحقيق توازن جهوي وتحسين مستوى المعيشة للمواطن العادي في هذه المناطق.

فالمبلغ المرصود في البرنامج الخاص بالتنمية بمناطق الجنوب خارج البرامج العادية من سنة 2006 إلى 2010 قد بلغ مجمعه 638 مليار دينار جزائري، في حين بلغت إعتمادات الدفع في نفس الفترة 563 مليار دينار جزائري، أما البرنامج الخاص بتنمية اقتصاد مناطق الهضاب العليا فقد بلغ مجموع البرنامج من سنة(2006–2010) أكثر من 1000 مليار دينار جزائري، في حين بلغت إعتمادات الدفع لنفس الفترة أكثر من 818 مليار دينار جزائري، أما بخصوص إنشاء صندوق خاص مماثل للمناطق الجبلية، فإن السلطات العمومية لم تقرر إلى حد الآن إنشاء هذا الصندوق وزياد برنامج إضافي إلى البرامج الموجودة حيث أن هذه المناطق متكفل بها من خلال برامج مختلفة أي برنامج الخماسي (2005–2009) و(2010–2010) والبرامج الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا أنظمة دعم مختلفة ، حيث أن مختلف هذه البرامج ساهمت في تدعيم الإنشاءات القاعدية و تحسين مستوى معيشة المواطن في هذه المناطق .

الجامعة:
شبكة خدماتية تتحسن

تساءل السيد كاس قدور ، عضو مجلس الأمة عن الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل تحسين الخدمات الجامعية وجعلها في المستوى الأموال الكبيرة المخصصة للقطاع؟

وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذي الذي ناب عن وزير لتعليم العالي والبحث العلمي في رده عن السؤال أكد أن عمليات الإصلاح التي يشهدها القطاع لا تقتصر على الجوانب البيداغوجية والعلمية من حيث الهياكل والتأطير وإعادة بناء المناهج الدراسية وتحيين البرامج التعليمية وتطوير القدرات في مجال الوسائل الحديثة للمعلومات والاتصال فحسب، بل تشمل أيضا تطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بها إلى المستويات النوعية بغية ضمان تكفل أفضل للطلبة في مجال الإطعام والإيواء والنقل والأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية وكذا الوقاية الصحية.

وفي هذا الصدد فقد ارتفع عدد الإقامات الجامعية من 149 إقامة جامعية سنة 2000 إلى 368 إقامة سنة 2010 أي بنسبة تطور تفوق 146 خلال 10 سنوات فقط، وتأوي هذه الشبكة الخدماتية نحو 450 ألف طالب مقيم أي ما يعادل 42 من مجموع الطلبة المسجلين ، علما أن الطالب المستفيد من الإيواء في غرفة جماعية مؤثثة لا يدفع سوى مبلغا رمزيا سنويا يقدر بـ400 دينار جزائري .

مشيرا إلى أن تطور قدرات الإيواء شملت كل المدن الجامعية دون استثناء انطلاقا من خريطة جامعية متوازنة يندرج توسيع شبكتها ضمن مخطط توجيهي ضابط لتطور القطاع في آفاق سنة 2025.

و في السياق ذاته أكد الوزير أن مسألة الإيواء لم تعرف في ظل التطور المسجل وضعا صحيحا وطبيعيا إلا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قدرات الإيواء في المدن الجامعية بشكل لافت بل أن عددا من هذه المدن سجلت فائضا محسوسا في هذه القدرات .

ضرورة التكفل بالاحتجاجات ذات الصلة بنوعية الخدمات عبر الحوار والتشاور

كاس قدور

وفي مجال الإطعام فقد بلغ عدد المطاعم هذه السنة 420 مطعم جامعي مجهز بأحدث التجهيزات الطهي، وتشرف على هذه المطاعم لجان خاصة يترأسها أطباء الإقامات الجامعية وتضم عمالا متخصصين وممثلين عن الطلبة مهمتها الأساسية مراقبة النظافة والنوعية وتحضير جدول الوجبات الأسبوعية، ودراسة تركيبة الغذائية والمواد المقدمة للطلبة، وتقدم هذه المطاعم ما يفوق مليون و 300 ألف وجبة يوميا، علما أن المقابل الرمزي الذي يدفعه الطالب ثمنا للوجبة بقي على حاله منذ الاستقلال أي 1,2 . دينار جزائري.

وفي مجال نقل الطلبة من مقرات إقامتهم إلى المقرات البيداغوجية أوضح الوزير إلى أن حظيرة النقل الجماعي بنمطيه الحضري والشبه الحضري تقدر بـ 4200 حافلة، إضافة إلى وسائل النقل بالسكك الحديدية في بعض المدن الجامعية التي تتوفر على مثل هذه الوسائل، علما أن المقابل الرمزي الذي يدفعه الطالب مقابل خدمة النقل لا يتجاوز 150دينار جزائري.

أما عن احتجاجات وشكاوي الطلبة ، فإن القطاع يؤكد الوزير سجل تراجعا خلال السنوات الأخيرة في عدد الاحتجاجات ذات الصلة بنوعية الخدمات الجامعية ، مشيرا إلى أن نسبة معتبرة من الاحتجاجات المسجلة في هذا المجال لا تتعلق بشكل مباشر بنوعية الخدمات المقدمة للطالب بل يتم تنظيمها بناءا على لائحة مطالب تستعمل كذريعة لتحقيق أعراض أخرى.أما الاحتجاجات ذات الصلة المباشر بمنظومة الخدمات الجامعية يتم التكفل بها باعتماد أسلوب التشاور والحوار اللذين اتخذتهما القطاع نهجا دائما لمعالجة المطالب المشروعة للطلبة.

مؤكدا في ختام رده إلى أن العناية بتطوير منظومة الخدمات الجامعية تمثل هدفا رئيسيا لأهداف الإصلاح الشامل للمنظومة الجامعية، وقد تم تجسيد المرحلة الأولى من هذه الرؤية الإصلاحية، من خلال تعزيز قدرات الإيواء والإطعام والنقل وإعادة هيكلة الخدمات الجامعية تمهيدا لولوج مراحل أخرى يتم فيها تدريجيا اعتماد تدابير جديدة في المديين المتوسط والطويل لترشيد الإنفاق وعقلنة التسيير انطلاقا من المواءمة المثلى بين مبدأي الفاعلية والإنصاف بهدف تحسين الخدمات المقدمة للطالب وترقية ظروف التكفل به في مجال الخدمات الجامعية.

التأهيل العلمي الجامعي.. ومعايير مناقشة الأطروحات

كلية الطب.. قيد الإنجاز

ردا على سؤال السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة حول سير التأهيل الجامعي والتدابير المعتمدة لإجازة مناقشة الأطروحات في الجامعة الجزائرية ؟ أكد وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري الذي ناب عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن التأهيل الجامعي يخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98–254 المؤرخ في 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتورة وما بعد التدرج المتخصص بالتأهيل الجامعي والمنشورين الوزاريين رقم 03–04 المؤرخين على التوالي في 24 ماي 2003 و 26 مارس 2005 المحددين لكيفيات تطبيقه.

موضحا أن المجلس العلمي بوصفه هيئة تداول أساسية على مستوى مؤسسة التعليم العالي يعد الجهة المخولة دون سواها لتقدير النوعية العلمية لملفات التأهيل الجامعي لا سيما ما تعلق منها المقالات الأصلية المنشورة فضلا عن أطروحة الدكتورة، وعليه فقد قام المجلس العلمي على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي المعنية باعتماد مجموعة من المقاييس العلمية ذات الصلة بالمقالات العلمية الأكاديمية وبطبيعة المجلات والدوريات الوطنية والدولية المعتمدة في النشر في عدد من التخصصات، مما أدى أحيانا بالنظر إلى حداثة التجربة نسبيا إلى بروز مقاربات متباينة في عدد محدود من المؤسسات الجامعية.

مؤكدا أن مسألة التصنيف العلمي للمجلات والدوريات في عدد كبير من التخصصات هو

عبد القادر بن سالم

أمر لا يخلو من التعقيد خصوصا في الحقول المعرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وإدراكا من الوزارة بهذه الوضعية وحرصا منها على ضبط شبكة علمية معيارية للتقييم والتصنيف تستند إلى منهجية موحدة ، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تطبيق تحقيق انسجام النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول والمتمثلة في:

إعداد حصيلة حول إجراء التأهيل الجامعي بعد مرور 5 سنوات على تطبيقه بهدف إبراز الجوانب الإيجابية لتعزيزها وتشخيص الجوانب السلبية قصد تفاديها وإدخال التحسينات الضرورية سواء من حيث الإجراءات الإدارية المتبعة أو من حيث الضوابط العلمية المطلوبة.

اعتماد نظام مرجعي خاص بالمجلات والدوريات العلمية المحكمة حيث تم تكليف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني بمعية لجان من الخبراء من مختلف التخصصات للقيام بمسح شامل وإعداد قوائم للمجالات والدوريات العلمية الصادرة عن الجامعات ومراكز البحوث بغرض تصنيفها ومن ثم اعتماد عدد منها وذلك بناء على مقاييس تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

– أثر المجلة أو الدورية وإسهامها في مجال تقدم البحث والمعرفة.

– مؤشر الاعتماد المرجعي على المجلة من قبل الباحثين.

– نوعية تشكيلة الهيئة العلمية المكلفة بتقييم المقالات وبمدى قابليتها للنشر.

– أقدمية المجلة.

أما بخصوص المنشورات المطلوبة لمناقشة أطروحات الدكتورة والمتمثلة في تقديم بحث أصلي ومبتكر ، وبديهي أن سمة الأصلية وصفة الابتكار لا يمكن ضمانها إلا عن طريق نشر نتائج البحث في مجلة علمية متخصصة ذات اهتمام معترف بها على المستوى الدولي. وهو المعيار المعمول به دوليا ولا يخص الجامعة الجزائرية وحدها، أما فيما يتعلق بآجال نشر المقالات والتي قد تستغرق وقتا طويلا نوعا ما مما قد يتسبب في تأخير آجال المناقشة فإنه تم التكفل بهذا الانشغال على مستوى مؤسسات التعليم العالي التي أصبحت تشترط إذا ما تعذر نشر المقال في الآجال المعقولة وثيقة تتضمن قابلية المقال للنشر أو وعدا مكتوبا بالنشر في إحدى المجالات المحكمة لإجازة مناقشة الأطروحة وعدم تأخيرها.

أعلن الوزير عن تنصيب الهيئة الوطنية للتقويم وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، والمجلس الوطني لتقويم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، اللذين تم إنشاؤهما مؤخرا بموجب مرسومين تنفيذيين والذين سيساهما لا محالة في تطوير منهجية التقويم ومؤشرات الجودة طبقا للمرجعيات القياسية المتعارف عليها بما يمكن من إعطاء دفع نوعي حاسم لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

استقرار سوق مواد البناء.. يقتضي محاربة المضاربة

نور الدين موسى

تساءل السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الوزارة لتوفير مواد البناء والتحكم في أسعارها؟ وعن التسهيلات المقدمة من طرف الإدارة للمقاولين؟

وزير السكن والعمران السيد نور الدين موسى أكد أن قطاع البناء والسكن عرف في بلادنا بعض التأخر في الإنجاز وعدم استلام أغلب المشاريع في آجالها المحددة وذلك بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء كالإسمنت و الحديد وندرة الرمل ، إلى جانب التأخر في تسديد المستحقات المالية للمقاولين.وأن هذه الاضطرابات التي عرفها السوق خلال السداسي الأول من سنة 2009 قد تمت معالجتها على مستوى الحكومة وليس على مستوى الوزارة وذلك حرصا منها على توفير الشروط الضرورة لتحقيق استقرار سوق مواد البناء ، حيث اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات ترمي في آن واحد إلى ضبط أسعار هذه المواد وتوفيرها في السوق كرستها تعليمة الوزير الأول الصادرة بتاريخ 02 جويلية 2009 وتتمثل في :

1 مادة الإسمنت: التي أبدت بشأنها الحكومة موافقتها على برنامج تطوير المجمع الصناعي (جيكا) بهدف رفع طاقة إنتاجه وكذا مواصلة الاستثمارات الجديدة في هذا المجال ، ووضع برنامج أو برامج أساسية لاستيراد كميات كبيرة أو معتبرة من هذه المادة قصد تحسين تمويل السوق، ووضع حد للمضاربة المسجلة في أسعار هذه المادة خلال الفترة المذكورة.

جمال قيقان

فضلا على ذلك وفي نفس الوقت أصدرت الحكومة مرسوم تنفيذي حدد بموجبه هوامش الربح القصوى بالجملة والتجزئة على الإسمنت المركب الموضب، كما كلفت الحكومة مصالح الأمن للقيام بالإجراءات اللازمة سواء على مستوى المؤسسات الإنتاج أو على مستوى مؤسسات الإنتاج أو على مستوى شبكات توزيع هذه المادة من أجل الكشف عن عمليات المضاربة الخاصة بهذه المادة ومكافحتها.

2 مادة الرمل : تقرر بشأنها إدراج تعديلات في القانون المتعلق بالماء تسمح بتمديد استغلال مجاري الوديان بصفة مقننة في المستقبل، وفي نفس الوقت وفي إطار تجسيد قرار مجلس الوزراء القاضي بإقامة صناعة حقيقة لمواد البلاط بما فيها مادة الرمل، قرر الوزير الأول بصفته رئيس مجلس مساهمات الدولة وبموجب نفس التعليمة تأسيس لجنة وطنية من الخبراء تشرف على عمليات الاستثمار فيما يخص هذا المجال.

وقد سمحت هذه الإجراءات حسب الوزير بعودة الاستقرار لسوق مواد البناء، سواء من حيث أسعارها أو وفرتها بدليل أن بعض وحدات إنتاج مادة الإسمنت تشتكي من وجود فائض في مخزونها بسبب ضعف الطلب.

أما فيما يخص مسألة تأخر تسديد مستحقات المقاولين أوضح أن الوزير أن أصحاب المشاريع الموضوعة تحت وصاية الإدارة الوزارية لديها تعليمات صارمة مكتوبة قصد السهر على دفع المستحقات في وقتها للمقاولين ومكاتب الدراسات المتعاقدة معها، باستثناء طبعا التي تكتسي نزاعات تحتاج إلى تسوية مسبقة.

لا جامعات خاصة في الوقت الحالي

أكد وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذي، نيابة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي خلال رده عن سؤال السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة حول إنشاء جامعات خاصة؟ أنه ومنذ صدور القانون التوجيهي للتعليم العالي في صيغته المعدلة التي كرست عدد من الأحكام القانونية ذات الصلة بالتكوين العالي الخاص، لم يتم إبرام أي اتفاقية ثنائية لفتح مؤسسات جامعية أجنبية خاصة طبقا لأحكام المادة 43 مكرر4 لكون القطاع لم يتلقى أي مشاريع في هذا الشأن.

بوزيد لزهاري

موضحا أنه منذ صدور دفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتعليم العالي بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 18 جوان 2008, لم تتلقى المصالح المخولة بالقطاع عروضا لإنشاء مؤسسات خاصة باستثناء عرض واحد لم يستوفي الشروط المطلوبة وتمت دعوة موضعه لاستكمال ملفه بما يتطابق مع ما هو محدد في دفتر الشروط، وبناء على ما تقدم فإن القطاع لم يقدم أي رخصة لإنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي حسب ما تقتضيه المادة 43 مكرر1 في الفقرة الثانية من القانون التوجيهي.

مشروع الجزائر الإلكترونية 2013.. أين وصل؟

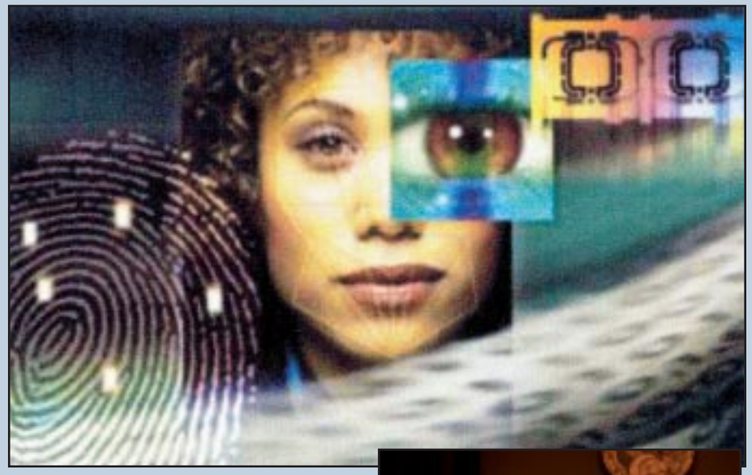

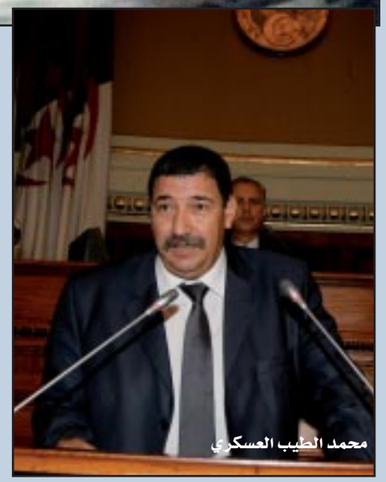

ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة حول المشروع الوطني الجزائر الإلكترونية 2013، وعن مسألة الاستثمار في النطاق العريض (الإنترنيت ذات التدفق السريع) والأجال المحددة لتحقيق ذلك؟

أكد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السيد موسى بن حمادي، أن هذا البرنامج (الجزائر الإلكترونية 2013) يعتبر بمثابة إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتفعيل السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي تشكل هي الأخرى إحدى الأدوات الرئيسية لتنفيذ الاتجاهات الأربعة الكبرى التي حددها رئيس الجمهورية للسياسة الوطنية للتنمية والمتمثلة في :

– تعزيز أمن الجزائر
– إحراز المزيد من التقدم في مجال ترشيد الحكم
– تحقيق أشواط أخرى على درب التنمية البشرية
– دفع عجلة النمو الاقتصادي .

ومن هذا المنطلق ومن أجل التكفل بالأهداف المرتبة عن هذه الاتجاهات يرمي هذا البرنامج الإستراتيجي إلى التعجيل بتشييد مجتمع معلومات والاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال عدة محاور نذكر منها:

–التعجيل باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المؤسسات والإدارة
– تطوير المنشآت الأساسية للإنترنيت للتدفق السريع والسريع جدا
– تطوير الموارد البشرية

وكل هذه الأهداف تبقى قائمة باستمرار نظرا للتحولات في هذا المجال وكذلك التطورات المتواصلة التي يشهدها العالم، والتي بات من الضروري أن نواكبها ونسايرها بصفة مستمرة، وعليه لا يمكن حصر برنامج الجزائر الإلكترونية في فترة زمنية محددة ومعينة، كما كانت عليه في البداية الجزائر الإلكترونية 2013.ومن أجل ضمان حسن سير هذا البرنامج يتم إثراؤه مراعاة للملاحظات التي سجلت في هذا الشأن .

مشيرا في نفس الوقت إلى أن العمليات القطاعية المشتركة التي يتضمنها هذا البرنامج يتم تنفيذها وفقا لجدول زمني دقيق آخذين بعين الاعتبار عنصر الأولوية مشيرا إلى أنه تم ميدانيات تجسيد عدة عمليات مقررة في هذا الصدد أهمها:

من باب الاستعجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة بما في ذلك إعادة دفتر الشروط المحددة لمنهجية وضع مخطط توجيهي للإدارة الإلكترونية

جرد وإحصاء الكفاءات البشرية المتخصصة في البرمجيات ذات المصدر المفتوح من أجل ترقية وتطوير التطبيقات من هذا النوع.

إعداد مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع اتفاقية خاصة بالبلديات الإلكترونية تتضمن مشروع نموذجي لإقامة الأرضية الإلكترونية للبلدية الإلكترونية لصالح مئة بلدية .

إنشاء بوابة المواطن الإلكترونية والتي تضم كل الخدمات الإدارية الموجه للمواطنين

إعداد مع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مشروع اتفاقية خاص بالطب عن بعد والغرض من ذلك إقامة شبكة نموذجية في هذا المجال لتشغيل 50 مؤسسة إستشفائية .

ومن باب الاستعجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المؤسسات الاقتصادية بما في ذلك التحضير للانتقال من ةذض4 إلى مراجعة ةذض6 لتحسين الربط بالإنترنيت وقد تم في هذا الصدد تنظيم أول منتدى دولي في هذا الموضوع.

الشروع في دراسة حول آليات تفعيل أرضية التجارة الإلكترونية من أجل التحكم في الجوانب التقنية والهيكلية القانونية والتنظيمية في هذا المجال.

إجراء تحليل دوري شامل ودائم لتحديث حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال لمواكبة متطلباتها.

أما فيما يخص موضوع الموارد البشرية فأوضح الوزير أنه يجري تنفيذ عدة عمليات على مختلف المستويات من خلال تكوين واسع النطاق والتكوين المتخصص بالتعاون مع القطاعات المعنية مثل قطاع التكوين والتعليم المهنيين والشباب والرياضة .

وفي إطار تهيئة الإطار القانوني، فقد قامت الوزارة بدراسة وتحليل جميع النصوص التنظيمية والتشريعية التي تحكم هذا القطاع ويجري حاليا إعداد نصوص جديدة إما بمراجعة بعضها أوتعديلها أو تكميلها بهدف مسايرة الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات مع أخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة.

منوها في نفس السياق بأهمية التدابير التي أتى به قانون المالية التكميلي لسنة 2010, حيث تم إدراج جملة من التدابير في هذا المجال

تقضي بإعفاء الرسوم على القيمة المضافة بما يخص المصاريف والإتاوة المتحصل عليها من خدمات إيصال الانترنيت وكذا المصاريف المتخصصة بخدمات التكوين.

تصميم وإنتاج البرمجيات

تطوير مواقع الواب

إيواء مواقع الواب على مستوى مراكز المعطيات المتواجدة في الجزائر ضمن نقطة در

الصيانة والمساعدة المتعلقة بأنشطة إيواء مواقع الواب المتواجدة في الجزائر.

ومما لاشك فيه أن هذه التدابير القانونية ستكون بمثابة الحافز القوي في عملية تطوير صناعة المحتوى الذي يعتبر من أهم تحديات العصر، كما يؤدي إجراء المتعلق بالبرمجيات بدفع بالإنتاج في هذا المجال مثمنا بذلك الطاقات البشرية من خريجي الجامعات الجزائرية وتثبيتهم في مؤسساتنا وخابرنا خدمة لاقتصاد متنوع مصدر للثروات خارج المحروقات.

فيما يتعلق بالاستثمار في النطاق العريض (الانترنيت ذات التدفق السريع) والآجال المحددة لذلك ، أشار الوزير أن سوق الانترنيت عرفت تطورا منتظما في الجزائر إذ تبن المؤشرات أن مستعملي الانترنيت وصل إلى 5 ملايين وأن الكثافة في هذا المجال تفوق 13 مستعمل لكل 100 سكن، كما أن عدد المنافذ ذات التدفق السريع يقارب أكثر من مليون منفذ من نوع ADSL ، ويتجاوز عدد المشاركين في هذا النظام 700 ألاف مشترك ، ومع هذا يضيف الوزير أنه مازلنا نعرف تأخر مقارنة مع بعض البلدان وسيتم تدارك هذا الوضع بفضل تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية الذي يتضمن محورا رئيسا يخص تطوير المنشآت الأساسية للانترنيت ذات التدفق السريع.

موضحا أنه في إطار البرنامج الخماسي (2010–2014) ، ستقوم الدولة بمرافقة مجمع اتصالات الجزائر من أجل الاستفادة من قروض بفوائد مخفضة بمبلغ 85 مليار دج من أجل الإنترنيت ذات التدفق السريع والفائق السرعة بمعايير عالمية من حيث نوعية الخدمة ودرجة الأمن.

كما أشار الوزير في هذا المجال أن المجمع اتصالات الجزائر سيصل مبلغ الاستثمار في هذا المجال 230 مليار دج ، وباعتباره الفاعل الأساسي في تنفيذ هذا المشروع فإن اتصالات الجزائر التي يربطها مع الدول عقد نجاعة تم توقيعه في جوان 2009, قامت بإعداد خطة عمل (2010–2014) أدمجت فيها الأهداف المسطرة في هذا الصدد ومن أهمها.

■ تأهيل المستوى التكنولوجي للمنشآت الأساسية باستبدال تدريجي لـ 4 ملايين من تجهيزات مشتركي قديمة بمعدل 900 خط سنويا وتركيب 2 مليون تجهيز جديد.

■ تعزيز كل الشبكة البنية التحتية للألياف البصرية .

رشيد بن عيسى

قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

كمال بلخير

طرح السيد كمال بلخير عضو مجلس الأمة سؤالا على السيد رشيد بن عيسى وزير الفلاحة حول مدى تحقيق مشروع التجديد الريفي في ولاية سكيكدة ؟

فأجاب الوزير بأن هذا المشروع الذي صودق عليه أواخر سنة 2006 قد مر بمرحلة نموذجية ابتداء من سنة 2007 ثم مرحلة التعميم ابتداء من سنة 2009. وكغيرها من الولايات استفادت ولاية سكيكدة من هذا البرنامج بأكثر من 11 ألف سكن ريفي كما شجر فيها أكثر من 1000 هكتار في انتظار تحقيق المشاريع الباقية المتمثلة في مشاريع جوارية تمس 38 بلدية فيها.

أما السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة فقد طرح سؤالا في نفس القطاع حول حقيقة وحجم ظاهرة السقي بالمياه القذرة والإجراءات المتخذة حاليا للحد من انتشارها وذلك لما لها من آثار سلبية على صحة المواطن.فرد السيد الوزير بأنه لوحظ مؤخرا تقلص فعلي في ظاهرة السقي بالمياه القذرة التي تعتبر كما أوضح عملية مخالفة للقانون ويتعرض مرتكبوها لعقوبات صارمة متمثلة في السجن من سنة إلى خمس سنوات وكذا غرامات مالية تصل إلى 500 ألف دينار. كما أسست لجنة وزارية مختصة بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه تعمل تحت إشراف وزارة الصحة على مستوى كل الولايات تعمل بالتنسيق مع المصالح الوزارية الأخرى وترفع تقاريرها دوريا إلى وزارة الصحة .

كما أجاب السيد رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية على سؤال السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة المتعلق بمشروع إعادة تهيئة سهل العبادلة بباتنة نظرا لما يزخربه من إمكانات بشرية ومادية لا يستهان بها،فرد مسؤول القطاع بأن الوزارة المعنية قد كلفت مؤسسة تثمين الأراضي الفلاحية بدراسة كيفية تأهيل هذا النوع من الأراضي الفلاحية في إطار سياسة التجديد الفلاحي.

كما سيقوم الديوان الوطني للاراضي الفلاحية أضاف الوزير في المستقبل بالعمل على استقرار المستثمرين في هذه المناطق فهذا المحيط –أضاف الوزير– يدخل ضمن خطة الاستغلال العقلاني لكل موارد الجزائر بغاية تحقيق الأمن الغذائي.

عبد القادر قاسي

قطاع الشباب والرياضة

تقدم السيد عبد القادر قاسي عضو مجلس الأمة بسؤال حول الوضعية التي آل إليها القطب السياحي والرياضي لمدينة تكجدة وحول الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لإعادة تهيئته؟

فرد السيد الهاشمي جيار وزير الشباب والرياضة أنه يتم حاليا دراسة كيفية إعادة تأهيل وسائل المواصلات والمتمثلة في المصاعد الآلية في هذه المنطقة.

وبخصوص المرافق الرياضية فقد أوضح السيد جيار بأن هذه المنطقة ستستفيد من مشروعين يتمثلان في مسبح شبه أولمبي وقاعة متعددة الرياضات.

في نفس القطاع طرح السيد محمد فخار عضو مجلس الأمة سؤالا حول مشروع تدعيم الفرق

الهاشمي جيار

محمد فخار

الرياضية بالجنوب في إطار تشجيع الشباب على إبراز طاقاتهم فأجاب وزير الشباب والرياضة بأنه وفي إطار إصلاح نظام تمويل النشاطات الرياضية وترقية رياضة النخبة والمستوى العام فإن منطقة الجنوب استفادت كغيرها من مناطق الجزائر الأخرى من مشاريع رياضية. وتتجلى المجهودات المبذولة في منطقة الجنوب أضاف السيد الهاشمي جيار من خلال تسجيل 664 مشروع لانجاز منشآت وهياكل رياضية بمختلف أنواعها ما بين (2000–2004) (2005–2009) استلم منها حوالي 454, وتشمل على سبيل المثال مشاريع في كرة القدم وقاعة متعددة الرياضات كما تم برمجة 343 منشاة رياضية جديدة في إطار البرنامج الخماسي 2010–2014

محمد بن مرادي

في قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

توهامي بومسلات

كمال بوناح

تساءل السيد كمال بوناح، عضو مجلس الأمة عن مخاطر وانعكاسات التوجه إلى تحرير تسويق الأدوية وتركها عرضة لتسيير القطاع الخاص في مجال يتعلق أساسا بالصحة العامة للمواطن.فأوضح السيد محمد بن مرادي وزير القطاع بأن الشغل الشاغل للدولة الجزائرية هوالتوصل إلى إنتاج الأدوية من قبل الصناعات الوطنية ومراقبتها وتوفرها على مستوى السوق. على هذا الأساس فقد تم البدء أضاف الوزير في إنجاز مخطط طموح على مستوى مؤسسة صيدال من أجل رفع حجم الأدوية وتنويع أصنافها وفيما يتعلق بنشاط الصيدلة وبيع الأدوية بالتجزئة هو نشاط مقنن من طرف الدولة سواء على مستوى الأسعار أو على مستوى المنتوجات.

وحول مجال الاستثمار طرح السيد توهامي بومسلات، عضو مجلس الأمة سؤالا حول عدم وجود تقارب وعمل مشترك ومنظم وممنهج مع بعض الوزارات كالبيئة والعمل والتضامن والصحة لدفع وتشجيع الشباب على الاستثمار في مجال الاسترجاع والرسكلة لمختلف المواد التي تطرح في الطبيعة

فأجاب السيد محمد بن مرادي بأنه يوجد حاليا 600 مؤسسة مختصة في عملية الاسترجاع و300 مؤسسة متخصصة في مجال رسكلة مواد الزجاج ، البلاستيك، الورق، الحديد. ونظرا لأن هذه المشاريع تبقى غير كافية أضاف السيد الوزير فقد تم التنسيق مؤخرا بين قطاع الصناعة وقطاع تهيئة الإقليم لإعداد مشروع مذكرة تفاهم في مجال النفايات، الهدف منها إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان الرسكلة في وقت تواجه فيه هذه المشاريع بعض الصعوبات لعل أهمها كما أوضح مسؤول القطاع هي عبء تكاليف هذا النوع من الاستثمار على ميزانيات البلديات.

النشاط الخارجي

دور البرلمانات في وضع الميزانيات ومراقبتها

شارك السيد عبد القادر شنيني، نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة في نقاشات ندوة " الدور المتغير للبرلمانات في عملية تحديد الميزانية: التجارب القطرية لبلدان إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي" ، المنعقدة بمدينة (آفيونكار هيسار) التركية خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 25 سبتمبر 2010.

وقد ناقش المشاركون مايلي :

- تقييم الدور المتغير للبرلمانات في تحديد الميزانيات من أجل وضع سياسات ضريبية ومالية شفافة.
- دور البرلمانات في وضع الميزانيات ومراقبتها.
- تقاسم التجارب بين دول إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والإتحاد الأوروبي.
- الندوة من تنظيم إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإعلامي (UPM-OCI) والبرلمان التركي.

القوى المحددة للتجارة الدولية

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان رفيق قصري وعبد العزيز جفال في فعاليات الاجتماع البرلماني المنظم بمناسبة اجتماعات المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة بجنيف المنعقد خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 سبتمبر 2010, حيث ناقش المشاركون موضوع " القوى المحددة للتجارة الدولية " .

للعلم فإن الاجتماع نظم بالتنسيق والتعاون بين المنظمة العالمية للتجارة والإتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي.

الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي للعام 2010

شارك عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي السيدان بومسلات التهامي وسعدي حمة علي في اجتماع الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي للعام 2010 المنعقدة بالعاصمة السورية دمشق خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 سبتمبر 2010.

للعلم فقد سبق عقد أعمال الدورة العادية عقد ندوة عن "وضع المرأة في الدساتير والتشريعات العربية" قامت بتنظيمها لجنتي الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان والاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي يومي 24 و25 سبتمبر 2010.

..مبادرة السلام العربية والوضع في الشرق الأوسط

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان محند أكلي وإبراهيم بوتخيل في اجتماعات اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية الأورو– متوسطية المنعقدة بمقر البرلمان الأوروبي (بروكسل) يوم 30 سبتمبر 2010.

تناول المجتمعون العديد من المواضيع من أهمها:

– تبادل وجهات النظر حول الوضع في الشرق الأوسط

– تبادل وجهات النظر حول مبادرة السلام العربية

– تبادل وجهات النظر حول دو المجتمعات المدنية في إطار الإتحاد من أجل المتوسط

– تبادل وجهات النظر حول الأمن في المنطقة الأورو– متوسطية.

اجتماعات لجنة الترقية نوعية الحياة، التبادل بين المجتمعات المدنية والثقافية

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة في اجتماعات لجنة الترقية نوعية الحياة، التبادل بين المجتمعات المدنية والثقافية وذلك بمقر البرلمان الأوروبي (بروكسل) يوم 30 سبتمبر 2010. وقد تناول المجتمعين العديد من المواضيع من أهمها:

" الهجرة والإدماج: الحوار بين الأجيال الجديدة للمهاجرين من أجل تنمية ثقافة السلم" .

"الحوار بين الأديان والثقافات من أجل ميثاق متوسطي للقيم"

الميراث المتوسطي : الحفاظ على المواقع الأثرية.

زهرة ظريف بيطاط نائبا لرئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي

أنتخبت السيد زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي، نائبا لرئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي في الدورة 258 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة أيام 30 سبتمبر و 01, 02, 05 أكتوبر 2010 بجنيف سويسرا.

الجمعية 123 للإتحاد البرلماني الدولي والدورة 187 للمجلس المدير للإتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) في أشغال الجمعية 123 للإتحاد البرلماني الدولي وكذا الدورة 187 للمجلس المدير للإتحاد البرلماني الدولي المنعقد بجنيف (سويسرا) خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 6 أكتوبر 2010.

تكون الوفد عن مجلس الأمة من السيدات والسادة:

زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي، رئيسة الوفد

بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة

زهية بن عروس ، عضو مجلس الأمة

صالح دراجي، عضو مجلس الأمة

السيد حفناوي عمراني، الأمين العام لمجلس الأمة، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات بالإتحاد البرلماني الدولي

وعن المجلس الشعبي الوطني من السيدات والسادة :

بن حليمة بوطويقة، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني

عبد القادر شرار ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

زين الدين بن مدخن، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

عبد الحميد بلكاس، الأمين العام للمجلس الشعبي الوطني

وقد تم خلال أعمال الجمعية :

– انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية 123

– دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية

– مناقشة المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجمعية 124 المزمع عقدها في مدينة باناما خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 20 أفريل 2011وهي كالتالي:

– موضوع درء العنف الإنتخابي وضمان إنتقال سياسي سلس،

– موضوع إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والتطور السكاني

– موضوع الشفافية والمحاسبة في تمويل الأحزاب السياسية

كما كانت للمشاركين جلسة نقاش خاصة حول موضوع " الهجرة والتنمية".

اجتماعات الدورة العادية الثالثة للفترة التشريعية الثانية للبرلمان الإفريقي

شارك السيد مصطفى بودينة، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة النقل، الصناعة، الاتصال، الطاقة والعلوم التكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي والسيد أحمد حنوفة، عضو مجلس الأمة وعضو بالبرلمان الإفريقي . في اجتماعات الدورة العادية الثالثة للفترة التشريعية الثانية للبرلمان الإفريقي، بمدينة ميدراند (جنوب إفريقيا) في الفترة الممتدة من 4 إلى 15 أكتوبر 2010.

تبادل المجتمعون بالدراسة والنقاش العددي من المواضع من أهمها:

– ميزانية الإتحاد الإفريقي
–بعثة مراقبة الانتخابات
–إحياء ذكرى 50 عاما لاستقلال سبعة عشر بلدا إفريقيا
–التقرير المقدم في عملية التحول للبرلمان الإفريقي
–تعزيز التصديق على الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية والانتخابات النزيهة والحكم الرشيد
–السلام والأمن في إفريقيا
–تقرير لجنة الشؤون المالية والإدارية
–تغير المناخ
–مدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا.

اللقاء البرلماني العاشر (البرلمان الجزائري - البرلمان الأوروبي)

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في اللقاء البرلماني العاشر (البرلمان الجزائري– البرلمان الأوروبي) المنعقد ببروكسل (بلجيكا) يومي 6 و7 أكتوبر 2010.

ترأست الوفد السيدة خيرة ليلى الطيب، رئيسة لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية .
ناقش البرلمانيون خلال هذا اللقاء خمسة محاور:

– واقع التعاون الاقتصادي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي: النمو الاقتصادي، الشغل والاستثمارات المباشرة.
– واقع التعاون الطاقوي،
– حماية وتثمين التراث الثقافي

اجتماعات المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لسنة 2010

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني) في اجتماعات المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لسنة 2010 المنعقدة بمدينة ستراسبورغ (فرنسا) خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 8 أكتوبر 2010.

يتكون الوفد من السادة:
محمد بوخالفة، رئيس المجموعة البرلمانية للثل الرئاسي بمجلس الأمة ورئيس الوفد
مختاري لزهر، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية، الإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة
قسوم رابح، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
يخلف فاروق ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
تناول برلمانية الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا العديد من المواضيع بالدراسة والنقاش من أهمها:
محاربة التطرف: الإنجازات ومحالات الضعف والإخفاق
حقوق الإنسان والمؤسسات
التلوث الصوتي والضوئي
ضمان حق الطفل المعوق والمريض في العليم
حالات الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين.

الاجتماعات الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة ، المجلس الشعبي الوطني) في الاجتماعات الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 11 أكتوبر 2010 (ببياليرم إيطاليا) .

الوفد يتكون من السادة:
عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسا للوفد
بوقرة عبد القادر، عضو مجلس الأمة
قروي عبد النور، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
بوزيدي التومي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
وقد تضمن برنامج اجتماعات الدورة الخريفية :
– المنتدى البرلماني حول المتوسط (8 أكتوبر 2010) والذي ناقش موضوعي:
■ التعاون في المجالات الاقتصادية والبنى التحتية في الحوض المتوسطي
■ التعاون الثقافي والبيئي كأهم تعابير الحضارة المتوسطية.
ندوة حول موضوع " محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والفساد" (9-10 أكتوبر 2010).

اجتماعات اللجنة الاقتصادية، المالية والشؤون الاجتماعية والتعليم التابعة للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان خضرة براهمة جلول، وبوزيد عمار في اجتماعات اللجنة الاقتصادية، المالية والشؤون الاجتماعية والتعليم التابعة للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية المنعقدة بمقر مجلس الشعب المصري يومي 22 و23 أكتوبر 2010.

تناول المشاركون مسائل ذات الأهمية بالنسبة للشعوب الأورو–متوسطية، بالإضافة إلى القضايا النظامية ، إلى جانب موضوعي :
شبكة النقل الأورو– متوسطية
تأسيس بناء أورو– متوسطي للتنمية .

زيارة استعلامية لمقر منظمة شمال حلف الأطلسي

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان بدعيدة بوزيد وسيدي عثمان لخضر ضمن وفد رسمي جزائري، في زيارة استعلامية لمقر منظمة شمال حلف الأطلسي المتواجد ببروكسل (بلجيكا) يوم 21 أكتوبر 2010.

وفد من البرلماني العربي في السودان

شارك السيد سعدي حمة علي، عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي، ضمن وفد يضم رئيسة البرلمان العربي الدكتورة هدى فتحي بن عامر وأعضاء من البرلمان العربي، في إطار مهمة البرلمان العربي للإطلاع على الأوضاع في جمهورية السودان في زيارة للعاصمة السودانية الخرطوم، وكذا مدينة جوبا جنوب السودان، وذلك خلال يومي 27 و28 أكتوبر 2010.

الندوة الـ36 للتنسيقية الأوروبية للجان المساندة للشعب الصحراوي

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في فعاليات الندوة الـ 36 للتنسيقية الأوروبية للجان المساندة للشعب الصحراوي، وذلك بمنطقة (لومانس) بفرنسا خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 31 أكتوبر 2010.

يتكون الوفد من السادة:
الطيب الهواري، رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة والأخوة مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
الواد محمد، عضو مجلس الأمة
عدلي محمد، عضو مجلس الأمة
محمود زيدان، عضو مجلس الأمة
عبد الله حميد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
ميلود صايم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
محمد سالمي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تحديات وآفاق التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي

شارك السيدان حود مويسه مداني، نائب رئيس مجلس الأمة و بودراجي مسعود عضو مجلس الأمة، في أشغال الاجتماع الثاني للغرف الصناعية والتجارية، المنظم من طرف رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي خلال يومي 27و 28 أكتوبر 2010 بالمنامة(مملكة البحرين).

وقد درس المشاركون المحاور التالية:

■ ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظل نظام عالمي اقتصادي تسوده ظاهرة العولمة
■ تحديات وآفاق التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي، والمبادرات الإقليمية لتعزيز حصة العالم العربي وإفريقيا في التجارة الدولية وتوليد الاستثمار، وزيادة الطاقة الإنتاجية والدخل الفردي ومستوى العمالة وإجمالي الناتج المحلي.
■ العلاقات التجارية كعامل مساهم في التعاون الاجتماعي والسياسي والثقافي بين الشعوب.

الدورة الخامسة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في أشغال الدورة الخامسة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط المنعقدة بالرباط (المملكة المغربية) خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أكتوبر 2010.

تكون الوفد من السيدة والسادة:
فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة
مسعود العيفة، عضو مجلس الأمة
سعيد سعيدي، عضو مجلس الأمة
عبد القادر فضالة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.
علي بوصوف، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

إضافة إلى انتخاب أعضاء مكتب الجمعية ورئيس الجمعية للعهدة (2011–2012)، ناقش وصادق المشاركون على الصيغة النهائية لتقارير وقرارات اللجان الدائمة الثلاث للمواضيع التالية:
الشرق الأوسط
الجريمة المنظمة والإرهاب
البيئة وتغير المناخ
الطاقة والمسائل ذات الصلة
المياه والتجارة الخارجية
المساواة بين الجنسين، الهجرة وحوار الثقافات والأديان.

اجتماع اسطنبول الدولي حول المرأة

شاركت السيدة شاشوة لويزة،عضو مجلس الأمة،في اجتماع اسطنبول الدولي حول المرأة.المنعقد بتركيا فيما بين 5و6 ونوفمبر 2010 والمنظم من طرف الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ن ومركز اسطنمبول للبحوث حول المرأة،وذلك في إطار فعاليات "اسطنبول عاصمة الثقافة الأوربية للعام 2010"

حيث ناقشت المشاركات المواضيع التالية:
–الفقر والعدالة الاجتماعية اتجاه المرأة
–العنف ضد المرأة
– النوع ووسائل الإعلام
– المدن الملائمة للنساء
– اتفاقية القضاء على كل أشكال العنف الممارسة ضد المرأة،مسيرة ثلاثون عاما.

أشغال الدورة السنوية الـ65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلنطي

شارك وفد برلماني مشترك من غرفتي البرلمان في أشغال الدورة السنوية الـ56 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلنطي التي انعقدت بوارسو، بولونيا،في الفترة ما بين12 و16 نوفمبر2010–11– 28 وقد تشكل وفد مجلس الأمة من السيد مصطفى شلوفي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة رئيسا للوفد

حسين داود عضو مجلس الأمة
وقد تضمن برنامج الدورة النقاط التالية :
– اجتماع المجموعات السياسية
– اجتماع لجان الجمعية
– مناقشة قرارات اللجان
– التصويت على التعديلات المقترحة للنظام الداخلي

اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب

شارك السيد حمه سعدي علي عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي الانتقالي في اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب،والمقرر المنعقد في العاصمة القطرية(الدوحة)وذلك يومي 25 و 26 نوفمبر2010,لدراسة موضوع الثقافة العربية.

مع الإشارة أن مجلس الأمة يمثله في البرلمان العربي الانتقالي كل من السيد بومسلات التهامي والسيد حمه سعدي علي.

الاجتماع بين البرلمان الإفريقي والبرلمان الأوربي

شارك السيد مصطفى بودينة عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة النقل والطاقة والتكنولوجيا في البرلمان الإفريقي في أشغال الاجتماع بين البرلمان الإفريقي والبرلمان الأوربي المنعقد يوم 27 نوفمبر 2010 بالعاصمة الليبية (طرابلس)

شارك السيد عبد الله بن تومي، عضو مجلس الأمة، ونائب رئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه،في اجتماع اللجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية الأورو متوسطية التي عقدت بفينا (النمسا)،يومي 29 و30 نوفمبر 2010.

وقد ناقش المشاركون مواضيع حول:
- طرق وسبل تمويل مشاريع ذات الصلة بمواضيع البيئة والطاقة والمياه،من طرف الاتحاد من اجل المتوسط
- حماية التنوع البيئي للثروة السمكية
- تسيير النفايات في المناطق الساحلية للمتوسط

نشاط بمجلس الأمة

احتضن مجلس الأمة في الفترة ما بين 13-15 نوفمبر2010 اجتماع مكتب لجنة الطاقة، البيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية الاورو متوسطية

وخصص هذا الاجتماع لمناقشة المواضيع ذات الصلة باهتمامات اللجنة والتحضير لاجتماعها المقرر يومي 29-30 نوفمبر 2010 بالعاصمة النمساوية فيينا.

وكذا تحديد برنامج عمل اللجنة للسنتين القادمتين

للتذكير فإن السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة يشغل منصب نائب رئيس اللجنة المذكورة أعلاه.

المؤتمر 33 للاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني جزائري (من الغرفتين) في أشغال المؤتمر 33 للاتحاد البرلماني الإفريقي المنعقد بعاصمة غينيا الاستوائية مالابو في الفترة 02–03 ديسمبر 2010,

تكون الوفد من:
السيد بوعلام بوعلام، رئيس لجنة الثقافة والشبيبة والسياحة والإعلام بمجلس الأمة، رئيسا للوفد
السيد إبراهيم لعروسي، عضو مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي
السيد محمد يحياوي عضو مجلس الأمة
السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة
السيدة جفال صخرية، نائب بالمجلس الشعبي الوطني ، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي
السيد على لوحايدية، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة التنفيذية ومراقب حسابات بالاتحاد البرلماني الإفريقي
السيدة حاج أوعراب،نائب بالمجلس الوطني الشعبي
السيد فرحات بن ضيف الله، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

مع الإشارة أن السيدة جفال صخرية والسيدين وإبراهيم لعروسي وعلي لوحادية شاركوا كذلك في أشغال اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي بصفتهم أعضاء فيها وذلك يومي 29–30 ديسمبر 2010 والتي تسبق أشغال المؤتمر المذكور أعلاه

ومن أهم المواضيع التي ناقشها المشاركون في المؤتمر المواضيع التالية:

– انتخاب أعضاء جدد للجنة التنفيذية للاتحاد للعهدة 2010–2012
– انتخاب أمين عام
– المصادقة على ميزانية الاتحاد لسنة2011
–دراسة موضوعين الأول حول الاستثمارات وسبل دعمها في إفريقيا،والثاني حول الأمن والاستقرار الاجتماعي.
– إقرار التعديلات المقترحة على القانون الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد

وللتذكير فإن مؤتمر الاتحاد ينعقد كل سنة أما اللجنة التنفيذية فتنعقد مرتين في السنة،ويبلغ عدد الدول الإفريقية الأعضاء في الاتحاد 40دولة من بين 53 دولة مشكلة للقارة الإفريقية.

الندوة الإقليمية حول تعزيز دور البرلمانات الوطنية في منع الأزمات

شارك البرلمان الجزائري في أشغال الندوة الإقليمية حول تعزيز دور البرلمانات الوطنية في منع الأزمات والإنعاش في المنطقة العربية والمنظمة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي، وذلك يومي 03و04 نوفمبر2010 بالعاصمة الأردنية عمان

مثل البرلمان الجزائري السيدان:
إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، بمجلس الأمة
السيد محمد بوالريش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

المؤتمر العربي الثاني المتعلق بـ:"تجارب الدول العربية

شارك وفد برلماني من مجلس الأمة يتشكل من السيدين
أحمد بلعاليا، عضو مجلس الأمة
سليمان كرومي، عضو مجلس الأمة
في أشغال المؤتمر العربي الثاني المتعلق ب:"تجارب الدول العربية في إعداد وصياغة مشاريع القوانين مقارنة بالاتجاهات الدولية الحديثة ، والذي تنظمه المجموعة الدولية للتدريب ،بالتنسيق مع دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، وبالتعاون مع المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتحت رعاية الإتحاد البرلماني العربي، وذلك في الفترة ما بين 12 إلى 14 ديسمبر 20110 بدبي الإمارات العربية المتحدة.

وقد عرض في المؤتمر نتائج استبيان خاص بالمشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية في إعداد وصياغة مشاريع القوانين، كما سيبحث المؤتمر الموضوعات التالية:

- تجارب جامعة الدول العربية في إعداد مشاريع قوانين نموذجية
- تجارب مجلس التعاون الخليجي في إعداد مشاريع قوانين نموذجية
- تجارب الأجهزة التشريعية في العالم العربي ذات الصلة
- التجارب الدولية في مجال إعداد قوانين نموذجية
- النظرية الحديثة للصياغة التشريعية

البرلمان العربي

البنية التشريعية والقانونية للاستثمار

كما شارك السيدان سعدي حمة علي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

بومسلات تهامي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي،

في فعاليات البرلمان العربي، التي ينظمها في الفترة 15 إلى 20 ديسمبر2010 في مقر الجامعة العربية بالقاهرة (مصر) وهي كالتالي:

مؤتمر حول "البنية التشريعية والقانونية للاستثمار والتحكيم التجاري في الوطن العربي" في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر 2010

مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير الاتحاد البرلماني الدولي

كما شارك السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة في:

اجتماع الخبراء البرلمانيين والقانونيين العرب الممثلين للشعب الأعضاء في الإتحاد البرلماني العربي، لدراسة مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك يوم الاثنين 20 ديسمبر 2010, بعمان (المملكة الأردنية).

ورشة عمل
"الإيدز وضرورة حماية المواطن العربي"

كما شارك السيد شوية طه حسين، عضو مجلس الأمة، في أشغال ورشة عمل بعنوان "الإيدز وضرورة حماية المواطن العربي" التي نظمها البرلمان العربي، بالتعاون مع البرنامج الإقليمي للإيدز في الدول العربية، التابع للبرنامج الإنمائي وذلك يومي 16 و17 ديسمبر 2010 في مقر الجامعة العربية بالقاهرة (مصر)

المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية : ضمان التوازن الثلاثي: الانصاف الإجتماعي ،الفعالية الإقتصادية والاسناد البيئي

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 23 ماي ،2010 على مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وكما أشرنا له في العدد السابق من مجلة المجلس، نعود إلى تفاصيل مضمون المشروع من خلال هذا الملف:

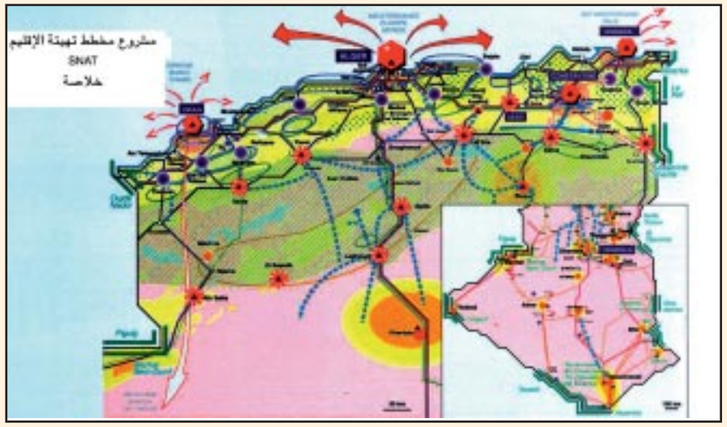

يعد المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ضمان التوازن، والإنصاف، وجاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته بما فيها الدفاع والأمن الوطني

لكن قبل التعرض إلى تفاصيل المشروع نحدد، أولا، مفهوم التهيئة الإقليمية ونوضح الفرق بينه وبين مصطلح التخطيط الإقليمي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي:

التهيئة الإقليمية (المصطلح)

إن مصطلح التهيئة يعادل مصطلح الاستصلاح، هيئ الشيء يعني أعده وتعني كذلك تدخل الإنسان على المجال من أجل تهيئته. والتهيئة كما جاء في معجم المصطلحات الجغرافية للدكتور يوسف التوني هوتنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافئ الفرص لكل إقليم وإبراز مواهبه وإمكانياته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية وإعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة. أما الدكتور بير جورج فيعرف التهيئة الإقليمية في قاموسه الجغرافي بأنها عبارة عن مخطط لتنظيم الإقليم.

ويختلف مصطلح التخطيط الإقليمي جزئيا عن مصطلح التهيئة الإقليمية كون المصطلح الأول يهتم أكثر بالجوانب الاقتصادية المجردة بينما تعالج التهيئة الإقليمية الإطار الإقليمي بعناصره المتنوعة الطبيعية منها والبشرية في الوسط، وترسم توجهاته التنموية على المدى البعيد، وتكون عادة خطط التخطيط الإقليمي متماشية مع الخطة الجهوية للتهيئة الإقليمية ومتطابقة مع أبعادها وتوجهاتها ووسيلة من وسائل تنفيذ برامجها وأبعادها.

في بعض الأحيان يتم الخلط بينها وبين سياسة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فهي تقع في نفس الفضاء الزمني. إن سياسة تهيئة إقليمية مجسدة في مخطط للتهيئة لا يمكن إلا أن تندرج ضمن نظرة طويلة الأمد، لفترة عشرين سنة على الأقل، مقابل خمس سنوات على العموم بالنسبة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية مخطط وطني للعشرين سنة القادمة

المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية هو فعل تعلن بموجبه الدولة عن مشروعها الإقليمي.

ويبرز المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الطريقة التي تعتزم الدولة في إطار من التنمية المستدامة ضمان التوازن، والإنصاف، وجاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته بما فيها الدفاع والأمن الوطني، مثلما هي مذكورة في المادة 5 من القانون 01–20 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 ، المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

فالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يدرج ويدمج الجزائر في سياق شامل وتنافسي على الصعيد العالمي، وضمن فظاءاتها الطبيعية للانتماء والتطور (الفضاء المغاربي، الفضاء الأورومتوسطي، الفضاء الإفريقي)

إن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يمثل قوة توجيه للعمل ووثيقة التخطيط الاستراتيجي. فتهيئة الإقليم، تعني عدم إهمال الدولة لأي إقليم وتركه عرضة لمصيره.

إن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لا يقدم حلولا للمسائل المحلية، بل يعتمد على العناصر الأساسية أو ذات الاهتمام الوطني، من هنا فهو يقوم بدور الموحد للسياسات العمومية ويحترم صلاحيات كل قطاع.

فالتهيئة الإقليمية لا تحل مشاكل القطاعات، بل تسهر على تفعيلها وانسجام أعمالها.

ويرتكز المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على ثلاثة أسس وبثلاثة استحقاقات أساسية هي:

– الرهان الديمغرافي وهو استحقاق مبرمج بدقة مع وصول الموجة الكبيرة من طالبي العمل

– الرهان الاقتصادي بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الأقاليم، ويتزامن هذا الرهان مع إنشاء منطقة التبادل الحر والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– الرهان الإيكولوجي الذي يتطلب الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه حيث تزداد المنافسة قوة بين المستعملين والإقليم.

ويأتي المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية في بيئة دولية تتميز ب:

– بروز فاعلين جدد (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)

– بروز حضارة كونية متعددة المراكز

– توافد الهجرات الجديدة على حدودنا الجنوبية

– اللاأمن المتزايد

– الدور المهم للتكنولوجيات الجديدة

– السياق الطاقوي الجديد لآفاق 2030 والطاقة المتجددة

– الرهانات الكبرى للبيئة الكونية، ورهانات التغير المناخي (كوبنهاجن 2009)

كما يأتي ضمن سياق يتميز باستقرار الإطار الاقتصادي الكلي للجزائر وتحسن المؤشرات الأساسية مع:

– عدد سكان يقدر ب 34,1 مليون نسمة (إحصاء 2008) أي بمعدل زيادة تبلغ 1,6٪

– ناتج داخلي خام يقدر ب 10994 مليار دج سنة 2008 أي بمعدل نمو يبلغ 18 بالقيمة الجارية مقارنة بسنة 2007 وب 2,4 ٪ بالقيمة الحقيقية.

– ناتج داخلي خام للفرد ب4897 دولار للفرد في 2008 مقابل 3482 دولار للفرد في 2006.

– نسبة نمو خارج المحروقات ب 6,1 ٪ سنة 2008 مقابل 4,7٪ سنة 2005

– نسبة بطالة ب 10,2 ٪ في 2009 مقابل 11,3 ٪ في 2008

– نسبة تضخم ب4,4 ٪ في 2008 مقابل 2,5٪ سنة 2006

– حجم مديونية أقل من 2 ٪ من الصادرات

– مديونية خارجية تقدر ب 3,3٪ من الناتج الداخلي الخام في 2008 مقابل ٪ سنة 2006

وهذا ما تسعى دولة الجزائر من تجسيده من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، الذي سنتعرض بالتفصيل إلى عناصره في مايلي:

تشخيص واقع الجزائر: الجزائر، إقليم متباين

الإقليم هو الحلقة المفصلية بين الأنظمة الموجودة الممثلة في (الماء، التربة، السكان، المدن الخ).

ومن ثم يتعرض تشخيص واقع الجزائر إلى الأنظمة الست الرئيسية التالية:

نظام الماء والتربة

إن التباين الفيزيوغرافي إلى جانب التنوع الكبير للمناظر والأنظمة البيئية: جبال التل، 4٪ من الإقليم والهضاب العليا 9٪ من الإقليم والصحراء 87 ٪ من الإقليم يفسر جزئيا ثراء وهشاشة الموارد الطبيعية.

هشاشة الماء في الجزائر

يشكل الماء عنصر أساسيا واستراتيجيا لتهيئة الإقليم. ولقد جعلت حصة 600م3/للفرد في السنة، الجزائر في مرتبة البلدان الواقعة تحت سقف الندرة، وتسجل عجزا مخيفا في المياه.

وما يزيد في خطورة هذه الوضعية وجود فوارق جهوية كبيرة في ميدان توزيع المورد، ونقص في تسيير الماء.

ولهذا فقد أصبح اللجوء على استعمال المياه غير التقليدية (تحلية المياه) والمياه المستعملة حتمية لا مفر منها، حيث يكمن الحل في تحلية مياه البحر.

تربة هشة

تعتبر ثلاثة أرباع تربة الفضاء الشمالي تربة شبه جافة وغير قادرة على إعادة خصوبتها، الأمر الذي يؤدي إلى تشبع وإفقار المناطق المخصصة للفلاحة في الشمال، وتنقل نشاط الفلاحة نحو مناطق الهضاب العليا والجنوب الأقل ملاءمة للفلاحة.

أوساط بيئة حساسة ومخاطر كبرى قاهرة:

من بين المخاطر الأربعة عشر الكبرى التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة، فإن الجزائر معنية بعشرة منها:

الزلازل والمخاطر الجيولوجية، الفياضانات، المخاطر المناخية، المخاطر الإشعاعية والنووية، حرائق الغابات، المخاطر الصناعية والطقوية، المخاطر المحدقة بالصحة البشرية، المخاطر المحدقة بالصحة الحيوانية والنباتية، التلوث الجوي، البحري أو المائي، الكوارث الناجمة عن التجمعات البشرية الكبرى.

وأمام هذه المخاطر، فإن المحافظة على النظام الإيكولوجي وتثمينه كتراث يصبح ضرورة.

النظام التراثي: رهان هوية وإقليم

باتخاذ كل من الهوية والإقليم كعنصرين محددين للمخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية، فإن قطاع الثقافة يكون وضع خارطة أولويات تسبق خيارات طرق حماية وتثمين التراث الثقافي:

نظام النقل والهياكل القاعدية:

يتميز نظام النقل بشبكات متقطعة، فتتكفل شبكة الطرق بقرابة 90 ٪ من النقل الداخلي للمسافرين والسلع، بينما يتركز النقل بواسطة السكة الحديدية في المنطقة الشمالية. فيما يتميز الجزء الأكبر من الشبكة بخط في اتجاه واحد.

تم لغاية اليوم إنجاز 201 محطة للتطهير كما يجري حاليا إنجاز 47 محطة بطاقة معالجة تبلغ 765 هيكتومتر في السنة، يجري استغلال جزء كبير منها في الفلاحة.
وتم استرجاع 04 من المياه المستعملة وهو ما يعادل قدرة ستة سدود بطاقة 06 هكتومتر مكعب.

ومن بين الموانئ الساحلية ال34 ترتبط التسعة الرئيسية منها بشبكات طرق وسكة حديدية، ومن جهته يضمن النقل البحري مجمل نشاط التجارة الخارجية، بيد أن هذا الأخير يعاني من تنظيم غير كاف للموانئ وتترجمه خدمات أقل نجاعة وطول فترات الانتظار.

وتتمركز حوالي 90 ٪ من حركة النقل الجوي حول سبعة من مجموع 63 مطارا تتوفر عليها البلاد.

وأمام هذه المعاينات، فإن الهدف الاستراتيجي للتهيئة هو ربط كامل ومتدرج للإقليم، ربط يأخذ في الحسبان اكتظاظ السكان وكثافة التنمية الاقتصادية.

غير أن مساهمة صناعة المواصلات السلكية واللاسلكية في تطوير الشبكة الوطنية لا تزال ضعيفة، وقد تكبح الانفتاح على الخارج.

سجلت المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة ما بين 1960 و2006 انخفاضا شديدا إذ نزلت من 1 هكتار للفرد في 1960 إلى 0,52 هكتار في 1970 و 0,34 هكتار في 1985 و 0,24 هكتار في 2008, في حين فقد القطاع الزراعي 250,000 هكتار من الأراضي الفلاحية لفائدة البناء.

المؤشرات	1997	2000	2002	2004	2010
عدد المستخدمين للانترنيت	–	450000	530000	610000	12,5مليون
عدد مواقع للانترنيت	10	1500	3000	70000	200000
عدد مواقع للانترنيت لكل 10000 ساكن	–	–	–	20	50
عدد المستخدمين للانترنت المنسوب العالي (ADSL)	–	–	–	75000	–
عدد خطوط المنسوب العالي (ADSL)	–	–	–	100000	–

تطور الاستهلاك في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية

كما يعاني نظام التعليم والتكوين العالي من سوء توزيع هياكله، حيث أن عدد الطلبة المحصى خلال السنة الجامعية 2008–2009 يفوق 1.170.743 ، هذا التعداد يؤطره ما يقارب 35000 أستاذ، أي بمعدل تأطير أستاذ واحد لكل 30 طالبا.

وفيما يتعلق بقدرات الاستقبال البيداغوجية والخدمات الجامعية، فإن القطاع يتوفر على 1.2000.000 مقعدا بيداغوجي، حوالي 510.000 سرير للإقامة. وهكذا فإن حصة عدد الطلبة بالنسبة لكل 100.000 ساكن مؤشر على هذه الفوارق: إذ تبلغ 7.124 طالب في منطقة مثل قسنطينة، و415 طالب في برج بوعريريج و6320 طالب في عنابة و507 في الطارف.

النظام الإنتاجي

يشكل قطاعا المحروقات والفلاحة محددا للنمو الاقتصادي الجزائري. وتفحص الاتجاهات الكبرى تسمح ببعض المعاينات: انخفاض في حصة الفلاحة في النتائج الداخلي الخام (من 11,5 ٪ إلى 7,5 بين 2000 و2009)، انخفاض في حصة الصناعة (من 8 إلى 5، وارتفاع في قطاع البناء والأشغال العمومية من 9,3 إلى 10,7 ٪ ونمو محسوس في قطاع المحروقات من 45 ٪ إلى 52 ٪ وكذا استقرار في قطاع الخدمات من 26٪ إلى 25 ٪) . ويعتمد النمو الاقتصادي بصفة متزايدة على تثمين الأسعار العالمية للنفط.

وما يميز الصناعة الوطنية أنها في مفترق الطرق فقد اقترفت القطيعة مع الاقتصاد المخطط بالتخلي عن التصنيع، ولم يكن القطاع الخاص قادرا بعد على حمل مشعل القطاع العمومي المحتضر. وأدى التوسع المستمر للمساحة الفلاحية الصالحة للزراعة إلى تجنيد أغلبية الأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي دون تغطية العجز في الاحتياجات الفلاحية والغذائية، حيث تصل تكلفة الاستيراد إلى 3,5 مليار دولار كل سنة.

أما بالنسبة لقطاع المحروقات فقد لعب دورا كبيرا وأساسيا في دينامية التنمية الإقليمية. غير أن النضوب الآجل للاحتياطات سيؤدي إلى التعجيل بحدوث عجز في تغطية الاحتياجات الوطنية في آفاق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية. ولهذا، فإن تحديد مناجم جديدة للطاقة يعتبر امتدادا لسياسة عقلنة الطلب، واستغلال أمثل لباطن الأرض ومضاعفة الموارد المالية الناجمة عن المحروقات.

ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية في الناتج الداخلي الخام، ويشكل القطاع الأول للتشغيل. ويعتبر التجارة النشاط الأكثر تطورا (11,7 ٪ اليوم) متبوعة بالنقل والاتصالات (8,7٪) ثم الخدمات (3,5٪)، بما فيها السياحة. غير أن الاختلالات الفضائية جد متميزة: تستقبل مناطق الشمال 70 من الوظائف، فالشغل مرتبط بتوزيع الساكنة.

ومن جهته، سجل قطاع السياحة الذي عرف تقدما إلى غاية 1991 (000 723 شخص وافد) انخفاضا عنيفا في حركة الأجانب على الحدود (95000 وافد)، وسجلت في سنوات 2000 عودة إلى المستويات السابقة التي تعكس أساسا عودة السياحة العائلية وتثمين بعض أنواع السياحة مثل السياحة الصحراوية، السياحة المرتبطة بأحداث معينة، السياحة الثقافية وسياحة الأعمال، وهذا يترجم بدخول سياح قدر عددهم ب 000 1 911 سنة 2008 عبر الحدود وهورقم قياسي لم يسجل منذ الاستقلال.

النظام الحضري

عرفت المدن والأرياف الجزائرية تحولات عميقة تحت تأثير النمو الديمغرافي والتطورات الاجتماعية الاقتصادية في العقود الأخيرة حيث تقيم 86 ٪ من الساكنة في تجمعات مقرات (الولايات والبلديات) وهو اتجاه سيتزايد في المستقبل.

وقد وافق هذا النمو تدهورا في إطار الحياة، يميزه النسيج العمراني غير المهيكل والسيئ التجهيز، مما أدى إلى تهميش أحياء بكاملها وإلى انتشار السكن العشوائي وبيوت الصفيح (بمعدل 8 ٪ من حظيرة السكن) وبناء السكنات مع خرق القانون والنظام المتعلق بالعمران. كما أدى إلى تطور المشاكل المرتبطة بالتنقلات، النقل، التلوث وزيادة التعرض للمخاطر الكبرى.

بالرغم من تزايد عدد التجمعات في العقود الأخيرة، تبقى البنية الحضرية، تهيمن عليها الجزائر العاصمة وبدرجة أقل وهران، قسنطينة وعنابة.

ويمثل عدد سكان الريف 30 ٪ تقريبا من السكان الجزائريين. ويعرف سكان الريف ديمغرافيا ملموسا ويتجهون أكثر فأكثر نحو التمدن في مدن ريفية.

السنة	السكان الحضريون	السكان الريفيون	إجمالي السكان	حصة السكان الريفيين
1966	3 778 482	8 243 518	12 022 000	% 31.40
1977	6 686 785	10 262 515	16 948 000	% 40.00
1987	11 444 249	11 594 693	23 038 942	% 49.70
1998	16 966 967	12 133 926	29 100 863	% 58.30
2008	23 870 000	10 230 000	34 100 000	% 00.07

أربعة سيناريوهات لجزائر المستقبل

تمت صياغة عدة خيارات كبرى للتهيئة انطلاقا من الرهانات الستة الأساسية السالفة الذكر التي تم التعرف عليها بالنسبة للإقليم الوطني. فكانت أربع صور أو سيناريوهات ممكنة لجزائر الغد وهي:

السيناريوالأول: التوازن الإرادي

يستهدف هذا السيناريو تحقيق تنمية قوية للهضاب العليا والجنوب، تسمح بكبح تطور الساحل من حيث السكان والقواعد الإنتاجية:

ويتعين من خلال أن يتواجد 55 من السكان في الشمال في حين يتوزع 45 منهم على الهضاب العليا والجنوب.

السيناريوالثاني: ديناميكية التوازن

تهدف في الوقت ذاته إلى خلق توازن بين مناطق الساحل ومناطق الهضاب العليا (إنشاء المدن الجديدة) بل وأيضا الوازن بين الريف والمدينة والتوازن المستدام للإقليم.

السيناريوالثالث: الإقليم التنافسي

يقوم على رهان لعبة السوق المدعوة لأقلمة الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد.

السيناريوالرابع: الإقليم المتناثر

سيناريو اللامقبول لإنه يبقى بين مكونات الإقليم وتكييف الأقاليم الجزائرية مع متطلبات الاقتصاد المعولم

السيناريو الخامس والمقبول: التوازن الإقليمي والتنافسية

يتمثل الهدف المقصود على المدى البعيد في التوفيق المنسجم بين مطلبين لتهيئة الإقليم، إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني وتكييف الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، لأنها الحركية التي يمكن أن تقلب التوجهات على المستوى الاستراتيجي.

وتندرج هذه النظرة خيار الهضاب العليا المتمثل في تثمين مزدوج للإقليم إلى جانب إنشاء أقطاب للتوازن تضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب وهيكلة المنطقة التلية.

وحركية التوازن الأقاليم لا تقتصر فقط على إعادة التوازن الساحل/التل، بل ترمي أيضا إلى إقامة التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للأقاليم.

وفي المقابل يتمثل الهدف في إيجاد تنظيم يشجع لعبة قوى السوق والابتكار قصد تكييف الإقليم الوطني مع متطلبات التنافسية، ومع مجتمع مبني على المعرفة.

رهانات وتحديات تهيئة الإقليم الوطني

يواجه الإقليم الوطني سلسلة من التناقضات والتوترات الاجتماعية والمجتمعية، الريفية والحضرية تضاف إليها إشكاليات ذات طبيعة هيكلية، تم تحديدها من طرف المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: "العقدة الفعلية للمستقبل" وقد سمحت بإبراز ستة رهانات كبرى:

1– نضوب الموارد وأساسا الماء
2 – أزمة عالم الريف
3 – انحلال الرابط الديمغرافي – الاقتصادي
4 – الأزمة الحضرية
5 – انفتاح الاقتصاد الوطني ورهاناته
6 – انقطاع الرابط الإقليمي وغياب الحكم الإقليمي

الديمومة، إعادة التوازن، الجاذبية، والعدالة هي الأوجه الأربع لنفس طموح واستراتيجية تهيئة وتنمية الجزائر

من الرهانات الستة إلى الخطوط التوجيهية الأربعة لتهيئة الإقليم

انطلاقا من هذه الرهانات الستة الكبرى للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية تم استخراج أربعة خطوط توجيهية رئيسية هي:

الخط التوجيهي 1 نحو إقليم مستدام: إدماج إشكالية البيئة في بعدها القاري

يرمي الخط التوجيهي الأول للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى بناء إقليم مستدام، يقيم بهذا علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة ويجعل من هذه الأخيرة انشغالا مسبقا لأي تدخل في ميدان التهيئة.

ويتضمن المخطط التوجيهي "نحو إقليم مستدام" خمسة برامج للعمل الإقليمي تهدف إلى:

> لا يكمن الرهان في معاينة المشاكل الحالية، ولا حتى المشاكل الناشئة، ولكن في إيجاد أجوبة مستدامة، وفي ذات الوقت عملية، يتحملها الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

برامج العمل الإقليمية

1– ديمومة المورد المائي

– حماية وتثمين المورد من الماء قصد ضمان بقائه
– تهيئة الإقليم بإدماج استخدامات للماء تتماشى والمحافظة على المورد وتجديده
– تلبية الحاجيات من الماء في العقدين القادمين

إنجاز خمسة عشرة وحدة كبرى لتحلية مياه البحر بإمكانه، إنتاج 938 مليون متر مكعب من الماء في السنة.

2–المحافظة على التربة ومحاربة التصحر

– حماية وتثمين المورد من التربة
– تسجيل حماية التربة ضمن إستراتيجية متكاملة لتهيئة الإقليم

3–الأنظمة البيئية

– حماية إعادة الاعتبار للأنظمة البيئية
– صهر حماية وتثمين الأنظمة البيئية في سياسة تهيئة الإقليم

4 – المخاطر الكبرى الطبيعية والصناعية

– تفعيل سياسة تهيئة إقليمية المخاطر الكبرى والحد من آثارها

5–التراث الثقافي

– حماية وتثمين
– التراث الثقافي عامل للتنمية المستدامة للأقاليم

الخط التوجيهي 2 : إنشاء ديناميات إعادة التوازن الإقليمي

تتمثل أهداف الخط التوجيهي الثاني في بعث ديناميات توازن جديد بين منطقة الساحل والمناطق الداخلية ووضع نظام حضري في خدمة الإقليم.

ومن أجل هذا يضع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ثلاث استراتيجيات حسب هذه الكيانات:

– إستراتيجية لإعادة هيكلة الفضاءات الساحلية والتلية قادرة على ايصال النمو الساحلي إلى مجمل الشريط التلي

– إستراتيجية تنمية طوعية للهضاب العليا ترتكز على تدعيم الأنظمة الحضرية عبر المدن التوازن للهضاب العليا تنمية قواعدها الإنتاجية

– إستراتيجية تنمية طموحة للجنوب تقوم على تثمين الموارد الهامة الخاصة به

6–كبح التسحل وتوازن الساحل

– التحكم في نمو الساحل وتمكينه من تنمية نوعية
– تنمية وتهيئة في العمق لمجمل الشريط التلي

7–خيار الهضاب العليا

– جعل الهضاب العليا فضاء جذابا بالنسبة لسكانها ولمجمل الجزائريين بضمان تنميتها المدعمة والمستدامة
– إدراج الهضاب العليا في ديناميات إقليم متوازن مع مستوى من العلاقات والتكامل العالي

8-خيار تنمية الجنوب

– إنشاء شروط تنمية الجنوب تستجيب لخاصيات الوسط الإقليمي ولحاجيات سكانه

– هيكلة وتمفصل أقاليم الجنوب قصد إدماجها أكثر في ديناميات الإقليم

9 - تغيير الأنشطة والمؤسسات الإدارية

– إزالة احتقان شمال البلاد وبصفة خاصة الساحل

– دعم النشاط والتشغيل في الهضاب العليا وأيضا في بعض الفضاءات التلية في الجنوب

– تغيير مواقع مؤسسات الإنتاج الواقعة في فضاءات محتقنة (الشمال والساحل على وجه الخصوص)

– لامركزية الادارة بواسطة تغيير مواقع بعض مؤسساتها

– وضع ترتيبات تحفيزية للتموقع في الفضاءات ذات الأولوية في تهيئة الإقليم

10 - نظام حضري متسلسل ومتمفصل

– وضع نظام حضري وطني، مستقطب، متسلسل ومتمفصل قادرا على هيكلة إقليم متوازن وتنافسي

– إقامة علاقات بين المدن والأرياف مكثفة وحيوية

السكان بالملايين				
		2030		
الفضاءات	إ.ع.س.س 2008	التوقعات حسب التزايد الطبيعي للسكان	إعادة الإنتشار	التغير
الشمال	21.5 (63 ٪)	28.0 (62 ٪)	25.5 (56.4 ٪)	2.5–
الهضاب العليا	9.3 (27.3 ٪)	12.6 (28 ٪)	14.6 (32.3 ٪)	+ 2.0
الجنوب	3.3 (9.7 ٪)	4.6 (10 ٪)	5.1 (11.3 ٪)	+ 0.5
مجموع الأقاليم	34,1	45,2	45,2	0

حضيرة السكان						
	2008		2030			
	التوقعات حسب التزايد الطبيعي					
الفضاءات	الملايين	٪	الملايين	٪	الملايين	٪
الشمال	4,35	64,5	5,6	62	5,1	56,4
الهضاب العليا	1,75	25,9	2,52	28	2,92	32,3
الجنوب	0,65	9,6	0,92	10	1,02	11,3
مجموع الأقاليم	6,57	100	9,04	100	9,04	100

مناطق الهضاب العليا	السكان في2008	حضيرة السكنات 2008	تطور حسب التزايد الطبيعي للسكان في 2030	اعادة نشر 2 مليون ساكن في2030	السكان في 2030 بعد إعادة الانتشار
الهضاب العليا الغربية	1,9	0,36	2,5	+0,5	3,0
الهضاب العليا الوسطى	2,5	0,41	3,4	+1,0	4,4
الهضاب العليا الشرقية	4,9	0,98	6,7	+0,5	7,2
مجموع الهضاب العليا	9,3	1,75	12,6	+2,0	14,6

تطور السكان والحاجيات بعد إعادة الانتشار "آفاق" (الوحدة/مليون)

	السكنات		التشغيل	
مناطق الهضاب العليا	حاجيات السكان	الحاجيات مع إعادة الانتشار 2 مليون ساكن	الحاجيات	الحاجيات مع إعادة الانتشا 2 مليون ساكن
الهضاب العليا الغربية	0,5% (19,8)	0,6% (20,5)	0,27% (20)	0,33% (20)
الهضاب العليا الوسطى	0,68% (27)	0,88% (30,2)	0,36% (27)	0,49% (30)
الهضاب العليا الشرقية	1,34% (53,2)	1,44% (49,3)	0,72% (53)	0,83% (50)
مجموع الهضاب العليا	2,52	2,92	1,35	1,65

الخط التوجيهي 3: خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم

تعتبر قدرة الأقاليم على إنتاج الثروة أحد الشروط الضرورية لتنميتها وتهيئتها. فتشكل الديمومة إذن عاملا للتنافسية والجاذبية للمدى الطويل بتهيئة رأس المال البيئي والإقليمي وبترقية قيمته. وإن التوازن والإنصاف الإقليمي يدرجان مبدأ التنافسية في إطار يسمح بتقليص أمثل للآثار الجاذبية وتفادي تهيئة إقليم من زاوية قائمة على النفعية والإنتاجية والتنافسية المحضة. ويتمثل في سبعة برامج للعمل الإقليمي.

11 - عصرنة وربط الأشغال العمومية والنقل والإمداد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

– وضع شبكة من الهياكل المادية وغير المادية فعالة ومتشابكة ومتسلسلة تضمن ربط الإقليم

– ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم بواسطة شبكة من الهياكل الناجعة

– دعم إعادة توازن الإقليم إنصافه بضمان اتصالات ناجعة بين مختلف الفضاءات، الساحل، التل، الهضاب العليا والجنوب

– المساهمة في تنمية منسجمة ومستدامة للإقليم بواسطة نظام نقل متفصل

12 - تأهيل وعصرنة المدن الأربعة الكبرى: الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة

– جعل من المدن الكبرى الأربع مولدا لنمو يشكل محطات لاقتصاد معولم

– جعل المدن الكبرى الأربع قاطرة لشبكة نمو تغذي في العمق إقليميا متوازنا

– جعل الجزائر العاصمة مدينة كبيرة دولية ووهران وقسنطينة وعنابة مدن كبيرة متوسطية

13 -أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية

– دعم قدرات الأقاليم على اقتصاد عالمي في تحول

– ربط الأقاليم بشبكة من الحظائر التكنولوجية

14 - فضاءات البرمجة الإقليمية

– تطوير اقتصاد إقليمي يحشد طاقات الأقاليم ويدمجها في شبكات النمو

15 -التنمية المحلية

– إعطاء الإمكانيات لتنمية مجمل الأقاليم
– إدراج مجموع الأقاليم في شبكات النمو
– إدراج الاقتصاد المحلي ضمن الاقتصاد الشامل

16 -انفتاح على الخارج

– دعم أقاليم بوابات الإنتاج

– اعتبار الآثار الإيجابية الإقليمية للانفتاح كآثار سلبية، ومرافقتها وتضخيمها وتحديدها أوتعويضها حسب طبيعتها

– تمكين الأقاليم من الاستفادة القصوى من انفتاحها وخاصة بتحديد الأفاق والقدرات (مستوى الانفتاح، القطاعات الأساسية المعنية)

– ضمان فعالية الانفتاح بواسطة هياكل متكيفة وفعالة

المنشآت	الطول–كيلومتر
إجمالي الخطوط بصدد الإنجاز	5215
إجمالي الخطوط المقررة التي لم يشرع فيها	3845
إجمالي الخطوط	1769
إجمالي الخطوط في شكل مشروع	8518
إجمالي الخطوط	19347

منشآت شبكة نقل الكهرباء بصدد البناء 2009-2030

المنشآت	الطول–كيلومتر
إجمالي المراكز بصدد الإنجاز	7100
إجمالي المراكز المقررة التي لم يشرع فيها	6660
إجمالي المراكز في شكل مشاريع	17060
إجمالي المراكز	30820

المنشآت بصدد الإنجاز 2009–2030

أقطاب الجاذبية الثلاث "الجزائر" "وهران "قسنطينة" و"عنابة"		
المدن الكبرى	الأقطاب التنافسية	الفروع
الجزائر	الجزائر، سيدي عبد الله، بوينان	تكنولوجيات الإعلام والاتصال التكنولوجيا المتقدمة البيوتكنولوجيا
وهران	وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان	الكيمياء العضوية والطاقة– تكنولوجيا الفضاء– المواصلات السلكية واللاسلكية
قسنطينة–عنابة	قسنطينة، عنابة وسكيكدة	البيوتكنولوجيا الغذائية– والصحة العدانة – الميكانيك والبتروكمياء

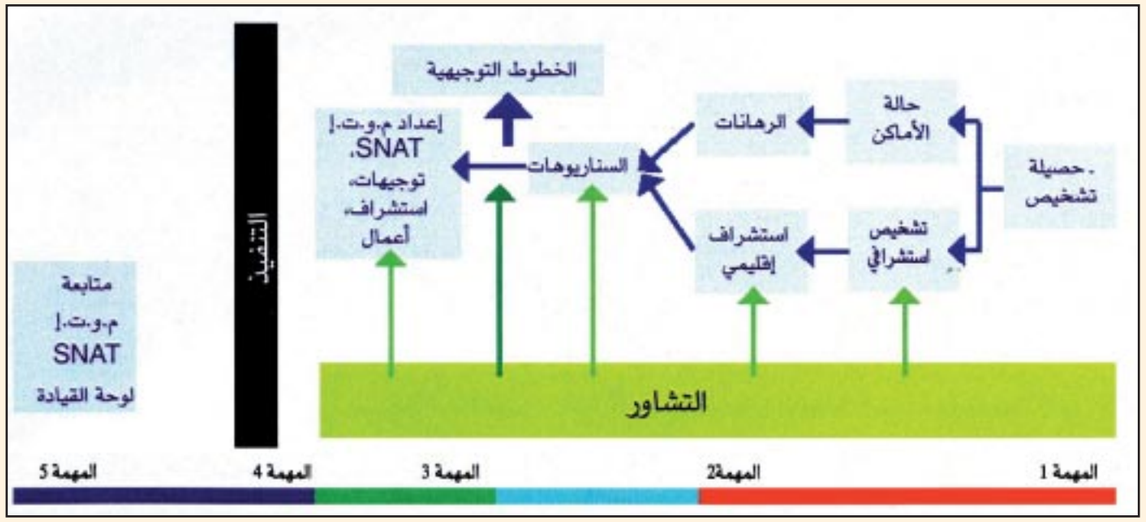

17-الفضاء المغاربي: فضاء تعاون استراتيجي

– بناء فضاء للتعاون المغاربي يدعم ويمزج القدرات الاقتصادية المشتركة

– الاستخدام الأمثل للمؤهلات المغاربية واستغلال الإمكانيات قصد الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي

الخط التوجيهي 4 : تحقيق الإنصاف بين الأقاليم

ويتعلق الأمر عبر هذا الخط التوجيهي الرابع بضمان استدراك الأقاليم ذات عوائق، واستباق تأهيل المناطق التي تعاني من المعوقات وحدة التنافسية. ويتمثل في ثلاثة أبعاد، ويعالج فضاءات ريفية ومدن ومناطق ذات عوائق.

18 - التجديد الحضري وسياسة المدينة

إقامة مدينة جزائرية نوعية تنافسية، جذابة ومستدامة وقادرة على الاستجابة لحاجيات سكانها والتحولات المنتجة وكذا المساهمة في ثقافة حقيقية وهوية حضرية.

19-التجديد الريفي

– دعم التواصلية، التجهيزات وطاقات الخدمات لعالم الريف

– جعل عالم الريف فضاء منتجا وجذبا

– إدراج الريف في العلاقات الحضرية، الريفية، علاقات مكثفة وتكاملية

20-استدراك وتأهيل المناطق ذات عوائق: البرنامج الوطني للتأهيل

– تفادي انفصال وتهميش الأقاليم المراكمة للعوائق

– إدراج المناطق ذات العوائق في الأقاليم الأكثر اتساعا، الكفيلة بضمان المبادلات والتكامل

الاستراتيجيات

لقد سمح النقاش الوطني المنظم في شكل ملتقيات ضمت أكثر من 50,000 مشارك في مختلف مناطق البلاد برسم معالم سياسة تهيئة إقليمية، وإعداد سبعة عشر 17 مجلدا أدت بدورها إلى صياغة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

لكن من هم الفاعلين للحكم الإقليمي؟ وما هي معايير تقييم العمل الإقليمي وبأية وتيرة؟

الفاعلين

إن الفاعلين الأربعة الكبار للحكم الإقليمي هم: الدولة، الجماعات الإقليمية، القطاع الخاص والمواطنين.

تقوم الدولة كقطب ضابط بتحديد وتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم. والدولة هي

أيضا فاعل اقتصادي في بعض القطاعات الرئيسية مثل قطاع المحروقات، فهي تتحمل مسؤولية سياسات إقليمية تضمن الإنصاف والانسجام الفضائي. ولأجل ذلك تتولى وضع تصور الأدوات الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات.

وللدولة أربع وظائف في الحكم الإقليمي:

– تحدد الدولة وتنفذ بواسطة القانون سياسة تهيئة الإقليم

– الدولة ترافق وتوجه التنمية الاقتصادية في الإقليم

– الدولة، ضامن للتضامن الوطني الاجتماعي والإقليمي

الدولة محفز وشريك

وتلعب الولايات على هذا المستوى الإقليمي، دورا أساسيا لربط النشاط العمومي بين المركزية والمجالات الأخرى.

وفي هذا الصدد تم وضع إجراءات خاصة للتشاور قصد تمكين السكان من المشاركة في التصور، وفي متابعة مشاريع التهيئة والتطوير. وهما يؤدي إلى خلق "علاقة إقليمية" تسمح بتجنيد المواطنين، ويمر الحكم الجديد بالشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنية.

وتشكل البلدية، فضاء الجوار والوحدة القاعدية لتهيئة وتنمية الإقليم، ولأجل ذلك، يتعين تطوير الوسائل والكفاءات البلدية في هذا الميدان.

أما مؤسسات الحكم الإقليمي فتتمثل في الهيئات الوطنية المكلفة بتهيئة الإقليم والمرصد الوطني للأقاليم باعتباره عدة لجمع وتثمين المعلومة الإقليمية الصادرة عن الفاعلين، الشركاء العموميين أو الخواص، الناشطين في المجال وأداة تعميم تسمح بتقاسم معرفة الإقليم والرهانات السياسية العمومية. هذا إلى جانب الحاجة إلى إنشاء الصندوق الوطني لتجهيز التنمية ومؤسسات عمومية للتهيئة وشركات للاقتصاد المختلط للتهيئة والوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم.

إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

يطبق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية بصورة تدريجية. وذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى تمتد إلى 2015: الانتقال من السياسة الطوعية لتهيئة الإقليم مع الصعود القوي للشركاء العموميين والخواص

مرحلة ما بعد 2015: مرحلة الشراكة ما بين القطاع الخاص والجماعات المحلية

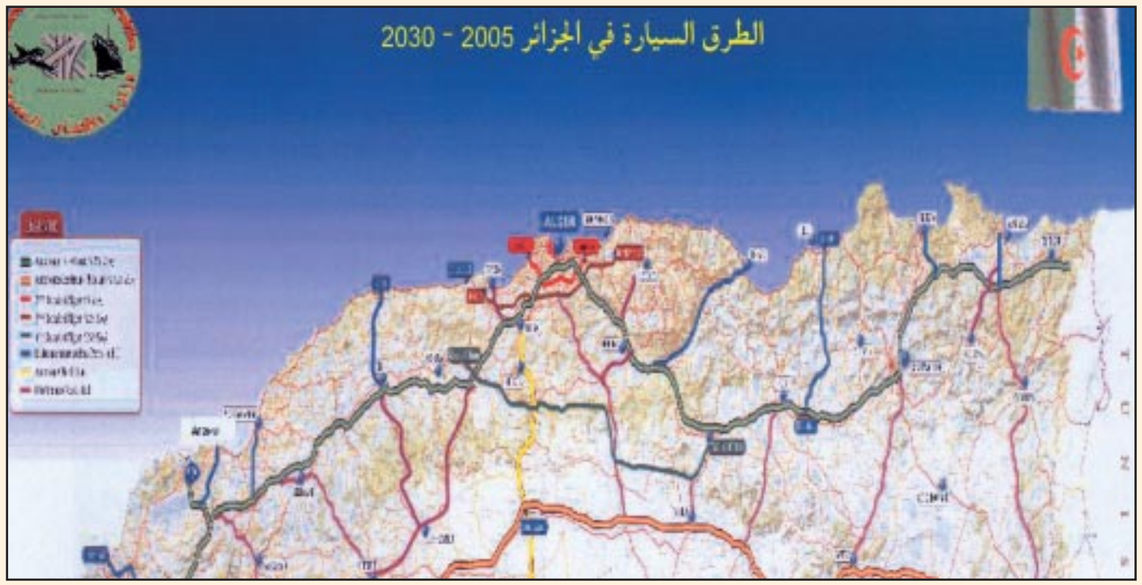

السياسة الوطنية للأدوية.. مالها.. وما عليها!

اختارت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني محور الدواء ليكون موضوع يوم إعلامي برلماني بمقر مجلس الأمة وذلك في إطار اللقاءات الفكرية التي دأب المجلس على تنظيمها.

حضر هذا اليوم رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح وعدد من أعضاء المجلس ومن نواب المجلس الشعبي الوطني ووزير الصحةوالسكان وإصلاح المستشفيات، السيد جمال ولد عباس ووزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد الطيب لوح. إلى جانب عدد من الأطباء والصيادلة وممثلي شركات إنتاج الدواء الجزائرية والأجنبية ومسؤولي بعض الهيئات الصحية الجزائرية.

"من أجل سياسة وطنية للأدوية" كان عنوان مداخلة البروفيسور بيير شولي طبيب ممارس وخبيرفي الدواء لدى المنظمة العالمية للصحة.

وقد ركز السيد شولي في مداخلته حول ظاهرة نقص الدواء التي باتت الجزائر تعرفها منذ حوالي 12 سنة خلت، مؤكدا على ضرورة معرفة أسباب هذه الندرة لمعرفة طرق معالجتها وأردف البروفيسور قائلا" أن أي سياسة صحية يكون هدفها هو توفير اكبر قدر ممكن من الرعاية للسكان في إطار الإمكانات الموجودة موضحا أن هذه الرعاية تبدأ بأدنى الخدمات قصد الوقاية من التدهور الصحي الذي قد يؤدي إلى الموت. وفي هذا السياق قال البروفيسور بان سياسة الدواء هي حلقة رئيسية في نجاح سياسة الرعاية الصحية هذه السياسة التي تعرف اليوم فوضى عارمة بسبب فتح المجال أمام المستوردين الخواص.مما شجع الغش من جهة والتبذير من جهة أخرى، رغم أن الهدف الذي تنشده السلطات الجزائرية منذ عشرين سنة هو تشجيع الصناعة المحلية للدواء.

ويرى خبير منظمة الصحة العالمية أن سياسة الدواء يجب أن تمر بمراحل أساسية وهي انتقاء الأدوية عن طريق لجنة دائمة للاقتناء تتكون من أعضاء فاعلين في المجال الطبي وأن يكون لهؤلاء الأشخاص استقلالية تجارية ومادية أي أنهم لا ينتمون على أي مؤسسة لها علاقة بسوق الدواء كما أن اقتناء الدواء أكد البروفيسور يجب أن يخضع لشروط استعماله فلا داعي –كما أضاف– إلى اقتناء ما يقارب الألف دواء بينما تتضمن قائمة المنظمة العالمية للصحة ما يقارب الـ400 دواء أساسي وأن توضع قائمة هذه الأدوية وطريقة استعمالها في متناول جميع الأخصائيين على شبكة الانترنت. وفيما يخص عملية الاستيراد شدد البروفيسور شولي على ضرورة خضوعها لمقاييس معينة منها الإطلاع على ظروف تصنيعها والتحقق من استعمال تلك البلدان لنفس الدواء الذي تصدره ومن ثم إخضاع هذا الدواء لمراقبة المختبر الوطني للأدوية. أما فيما يخص توزيع الأدوية فقد أوضح المتحدث بأنه على السلطات القيام بمراقبة المستوردين ومعاقبتهم عقابا صارما في حالة الغش وكذا معاقبة الأشخاص الذين يقومون بصنع بطاقات مزورة للصلاحية.

ومن المؤسسة الوطنية للصيدلة تناول السيد ف.بن حمدين في مداخلته موضوع التنظيم والقانون 08–13 المؤرخ في 20جويلية 2008 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية مركزا على المادة 173 منه والتي تنص على أن ميزانية تسيير الوكالة تعتمد أساسا على حقوق وتعريفات تسجيل الدواء، إشهار الدواء وكذا التبرعات.

هذه المصادر التي يرى السيد بن حمدين بأنها غير كافية حتى لضمان أجور العاملين بهاته الوكالة خاصة في فترة الإنشاء مع العلم – كما قال– أن الوكالة تحتاج على الأقل على 100 شخص لتسييرها.واستطرد قائلا بأنه من الضروري منح هذه الوكالة مصادر مالية تجعلها بمنأى من الاعتماد على المخابر الخاصة لتمويل تسييرها وبالتالي تفادي المساس بمصلحة العامة. والمعروف أضاف المتدخل أنه ولدى إنشاء هذا النوع من الوكالات عبر العالم فإن الدولة تضمن ميزانية تسييرها على الأقل خلال الخمس سنوات الأولى من عملها.

وأما عن المادة 193 من نفس القانون والتي تنص على أن مهام مراقبة النوعية ،عمليات الخبرة مراقبة الأدوية تقوم بها مؤسسات أخرى متخصصة ينص عليها التشريع وذلك بغية مساندة الوكالة في تسييرها لسوق الدواء قال السيد بن حمدين بأن هذه المادة جاءت للأسف لتجرد الوكالة أكثر من 50 بالمائة من صلاحياتها واستقلاليتها العلمية

وخلص المتحدث في تدخله إلى أن الجزائر اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى سياسة دواء فعالة تواجه تحديات العصر مثل الزيادة في الطلب، زيادة في سعر الدواء.....

الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تحدث في مداخلته عن موضوع الأدوية الجنيسة التي لا تقل فعالية عن الأدوية الأخرى داعيا إلى إزالة الاعتقاد السائد لدى الكثير من الناس الذي يظنون خطأ أن هذا الدواء أقل جودة المستورد، كما دعا إلى تحسيس الأطباء وتوعيتهم لحث المرضى على استعمال هذه الأدوية وذلك كخطوة هامة في مجال ترشيد النفقات والوصول إلى التحكم في ميزانية تسيير الدواء. كما أكد السيد لوح على ضرورة تعزيز الشراكة بين الأطباء والضمان الاجتماعي أكثر فأكثر قصد ضمان ترقية العلاج والوقاية لفائدة المواطنين.

أما فيما يخص استعمال بطاقة الشفاء وضع وزير العمل سنة 2010 كحد أقصى لاستكمال تعميمها عبر كافة الولايات.

السيد زموشي ممثل النقابة الجزائرية للصيادلة الخواص دعا في تدخله إلى العمل على تطهير سوق الأدوية من الممارسات غير الشرعية وذلك بإصدار قوانين صارمة تنظم عمل الموزعين والمتعاملين في قطاع الدواء، مضيفا أن الصيدلي هو الوحيد الذي يستطيع معرفة الأدوية الضرورية في حين يجد نفسه أمام سوق للعرض لا تناسبه.

وعن مسالة الأدوية منتهية الصلاحية دعا المتدخل إلى اتخاذ تدابير صارمة للتعامل مع هاته الأدوية التي لا تجد تعريفا واضحا لها حيث يجد المستهلك على علب الدواء مثلا: عبارة "يستحسن استهلاكها قبل" وأحيانا أخرى عبارة "تنتهي الصلاحية في تاريخ ..."هذا من جهة و كذا تحديد كيفية التخلص منها من جهة أخرى.

رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني يدير الندوة

زموشي

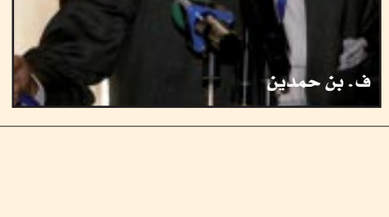
جمال ولد عباس

البورفيسور بيير شولي

ف. بن حمدين

الطيب لوح

متربصو الدرس الأساسي بكلية الدفاع لـ OTAN بمجلس الأمة يتابعون محاضرتي:

النظام المؤسساتي .. والسياسة الخارجية

بمناسبة الزيارة التي قام بها وفد من الضباط متربصو الدرس الأساسي بكلية الدفاع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) . احتضن مجلس الأمة يوم 09 ديسمبر 2010 ندوة فكرية برلمانية حضرها أعضاء من لجنتي الدفاع والخارجية لغرفتي البرلمان . وألقيت خلالها محاضرتان ، الأولى حول "السياسة الخارجية للجزائر" من قبل السيد داني بن شاعة ، مدير الشؤون الأمنية بوزارة الخارجية والثانية تحت عنوان "النظام المؤسساتي بالجزائر" لعضو مجلس الأمة السيد لزهاري بوزيد .

"السياسة الخارجية الخارجية"

أكد السيد داني بن شاعة، مدير الشؤون الأمنية والدولية بوزارة الشؤون الخارجية خلال محاضرته حول السياسة الخارجية الجزائرية، أن مؤتمر الصومام قد أتى بمعطيات أثرت كثيرا في السياسة الخارجية للجزائر بعد استقلالها، فالسياسة الخارجية للبلد تعكس السياسة الداخلية، ولذلك فالسياسة الجوارية للجزائر تهدف إلى تحقيق الأمن العالمي. والسياسة الأكثر الأهمية بالنسبة لنا تتمثل في إحلال السكينة واستقرارئ والازدهار اتجاه البلدان المجاورة لنا،وهي نفس سياستنا في منطقة جنوب الصحراء معتبرا إياها منطقة ممكن إحلال السلام بها.

ففي الشمال تتجه علاقتنا أساسا نحو الإتحاد الأوروبي الذي وقعنا معه اتفاق سنة 2000 كما يضيف المحاضر وهو أول متعاون اقتصادي لنا في العالم، بعدها تأتي الولايات المتحدة الأمريكية وفي الأخير المتعاون الجديد الذي يأخذ حيز مهم في العالم كله وهو الصين.

كما أن موقع الجزائر الجغرافي الإستراتيجي بشمال إفريقيا والعالم العربي والحوض المتوسطي جعل لها علاقات مع منظمات جهوية نشيطة تحاول من خلالها التنظيم والمساهمة في عضوية هذه الهيئات ما جعل لها بصمة جهوية سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني. وهو الحال بالنسبة للإتحاد الإفريقي حيث تحاول الجزائر أن تلعب دورا مهما من أجل تكون هناك سياسة موحدة في الإتحاد، وعلى سبيل المثال فقد استطاعت منذ مؤتمر الجزائر من جعل الأمور غير الشرعية والبلدان التي تعرف انقلابات لا يعترف بها ويتم عزلها من قبل الإتحاد الإفريقي .مؤكدا في نفس السياق أن الجزائر على المستوى الإفريقي ساهمت وشاركت مع الأمم المتحدة من أجل إحلال السلام بها.

كما أكد السيد بن شاعة أن للجزائر نفس الآراء فيما يخص مجلس الأمن، وعلى هذا المستوى فقد طالبت إفريقيا بصراحة تصحيح الخطأ التاريخي، وهو أن يكون لديها منصبان دائمان بمجلس الأمن وثلاثة مناصب غير دائمة، كما هناك يضيف المحاضر كيانات جهوية تابعة للإتحاد الإفريقي تقوم بعمل مهم سواء على المستوى الاقتصادي وحتى في مجال الحكم الراشد.

بالنسبة للجامعة العربية هناك أيضا قرار حازم وهو قرار مؤتمر بيروت المدعوم بسيرت مؤخرا حول الشرق الأوسط، فاقتراح الجامعة العربية من أجل حل نهائي لمسألة الشرق الأوسط والمعروف على الساحة الدولية وأصبح غير قابل للعودة فيه وهو إحلال السلام في المنطقة، بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة على حدود سنة 1967 والقدس عاصمة لها، كما تشمل كذلك خروج المحتل من الأراضي السورية واللبنانية.

أما فيما يخص العلاقات الجهوية فلدينا علاقة وتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، بالرغم من أننا لا نتقاسم معها جميع الآراء خاصة فيما يتعلق بمسألتي قبرص وكوسوفو، فالنقطة الأساسية والقاعدة الأساسية التي تحكم السياسية الخارجية للجزائر تتمثل في الشرعية الدولية، مؤكدا أن مساندتنا للقضية الفلسطينية أو القبرصية لا تتركز على أساس حجة دينية أو ثقافية .

مضيفا أن عمل الجزائر مع أطراف متعددة جعلها تتقاسم مع المجموعة الدولية وتفاوض في العديد من القضايا، فالجزائر تحاول أن تكون حاضرة وتقترح مساهمتها سواء باسمها أو عموما باسم إفريقيا، فمثلا أصبحت الجزائر المتحدث باسم إفريقيا فيما يخص موضوع التغيرات المناخية وهذا ما حدث في مؤتمر كوبنهاقن. كما أنها تطالب المجموعة الدولية بتخفيف ديون إفريقيا.

أما فيما يخص المسألة الأمنية الدولية فأكد بن شاعة أن الجزائر نشطة فيما يخص حظر التسلح الشامل والعام سواء فيما يخص التسلح النووي أو أسلحة الدمار الشامل، حيث أكد أن الجزائر قد طالبت مؤخرا مع عدد من الدول بوضع جدول زمني لتفكيك وتدمير الترسانة النووية، مؤكدا في السياق نفسه أنه لا يمكن التمييز بين بلد وأخر فيما يخص امتلاك السلاح موضحا أن الأولوية التي ستعزز منع الانتشار النووي الدولي هو حظر التسلح.

وبخصوص مكافحة الإرهاب أشار إلى أن تجند المجموعة الدولية بخصوص هذه القضية يعد أمرا أساسيا، مشيرا إلى أنه يجب إقصاء الطابع الإيديولوجي للإرهاب . مؤكدا في نفس السياق أن مكافحة ظاهرة الإرهاب لا تحارب بالوسائل الأمنية فحسب بل هناك الدور أو الجانب الاقتصادي ، محييا في نفس الوقت قرار الأمن الدولي بخصوص تجريم دفع الفدية للإرهابيين .

"النظام المؤسساتي بالجزائر"

أكد السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة أن الركائز الأساسية للنظام المؤسساتي الجزائري والتي تحكم بلانا موجودة بالوثيقة الأولى التي وضعاها أبائنا المؤسسون للدولة الجزائرية في بيان أول نوفمبر 1954, حيث تحدث البيان على أن الدولة يجب أن تكون ديمقراطية بمعنى أنها يجب أن تنبثق من الشعب وأن صاحب السلطة هو الشعب وأن الانتخابات يجب أن تكون الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة.

موضحا أن بيان أول نوفمبر أكد على مبدأ المساواة والتي هي أساسية نتيجة لتاريخنا الطويل مع الاستعمار، كما أكد على مبدأ عدم التمييز على أساس عرقي و ديني، بعد حرب أليمة وصعبة دفع خلالها الجزائريون كل غال يضيف السيد بوزيد لزهاري كان الاستقلال أول موعد مع تنظيم السلطة في الجزائر مؤكدا أنه وفي هذا المبنى (قصر زيغوت يوسف) مقر مجلس الأمة حاليا كان مقرا للمجلس الوطني التأسيسي والذي أنتخبه الشعب من أجل ثلاثة مهام أساسية وهي وضع دستور ، انتخاب حكومة ووضع قوانين لتسيير البلاد لحين المصادقة على الدستور الذي ينظم السلطة في البلاد.

وبعد انتخاب أول برلمان تأسست أول حكومة جزائرية تم عرض الدستور على الشعب والمصادقة عليه وبذلك أصبح أول دستور للجزائر هو دستور سبتمبر 1963, وقد ركز هذا الدستور على نقطتين أساسيتين من الناحية السياسية،وهي أن الجزائر تقوم على الاختيار الاشتراكي وتقوم على وحدوية الحزب وفي هذا الإطار تم تنظيم السلطات وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وقد انتقد هذا الدستور حسب المحاضر المبادئ المعروفة في مبدأ الفصل بين السلطات باعتبار أن مبدأ وحدوية الحزب تحقق الاستقرار، خاصة وأن اقتصاد بلادنا محطم فكان توحيد السلطة من أجل حل المشاكل التي كان يتخبط فيها الشعب الجزائري بعد الاستقلال.

مضيفا أن الجزائر عرفت ثلاثة دساتير كبرى دستور 1963, دستور 1976 أما الدستور الثالث وهو دستور 1989.

دستور 9891 المطبق حاليا ذهب بعيدا عما طبق في السابق من مبدأ الفصل بين السلطات أساس تنظيم السلطة في الجزائر، ويركز على نقطتين هامتين وهما الحريات وحقوق الإنسان، وعلى تنظيم السلطة بمفهوم مبدأ الفصل بين السلطات . موضحا أن في بدايته (الدستور1989) يحدد لنا أن الجزائر دولة بسيطة وليست مركبة بمعنى أنه لدينا مركز سياسي واحد وبرلمان واحد أي سلطة تنفيذية واحدة أي هناك تنظيم إقليمي يقوم على اللامركزية الإدارية ، فالجزائر حسب المحاضر ليست دولة كونفدرالية وليست فدرالية بل دولة بسيطة لها نظام لا مركزية إدارية وليست لا مركزية سياسية، فعلى مستوى 48 ولاية فيه مجالس منتخبة لكن هذه المجالس لا تضع القوانين بل تطبقها .

مضيفا أن في بدايات هذا الدستور يؤكد على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب الجزائري وليست في يد أقلية، يمارسها عن طريق الانتخابات وعن طريق ممثليه.

مضيفا أن المادة 14 من دستور 1989 تؤكد أن الدولة تقوم على مبدأين أساسين (التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية) وهي المبادئ التي تحكم الدولة الجزائرية. وقبل أن يصل الدستور إلى تنظيم السلطة يخصص باب كامل للحريات وحقوق الإنسان ، موضحا أن السلطة في الجزائر تمارس لحماية وصون حقوق الإنسان فهناك تقريبا 30 مادة تتكلم عن مختلف الحقوق المدنية، السياسية،

الاجتماعية، الاقتصادية ، الثقافية)، مؤكدا أن أولها مبدأ المساواة والتي يضيف المحاضر أن هناك مادة في الدستور تؤكد أن المؤسسات يجب أن يكون عملها الدءوب محاولة إزالة كل العراقيل أمام وجه هذه المساواة سواء بالنسبة للمرأة ، لطفل، للمعوقين...ولكل فئات المجتمع.

أما عن مسألة تنظيم السلطات فيؤكد المحاضر أن الدستور لا يتكلم بشكل صريح عن مبدأ الفصل بين السلطات، لكن يستخدم المفردات الأساسية لهذا المبدأ ويتمثل هذا الفصل في السلطات الثلاث وهي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

فأما عن السلطة التنفيذية فيمثلها رئيس الجمهورية ، والدستور يحدد الشروط التي يجب أن تتوفر فيه ويحدد الاختصاصات التي يتمتع بها، ويأتي قانون الانتخابات يضيف مجموعة من الشروط الأخرى والتي من أهمها هو أن يوقع رئيس الجمهورية على تعهد يلتزم فيه أنه يتمسك بالاختيار الجمهوري وأنه يعمل على أن تكون الانتخابات هي الفيصل للبقاء في السلطة أو الذهاب منها . أما عن سلطات رئيس الجمهورية وهي أيضا يحددها الدستور وهي صلاحيات كلاسيكية فهو الذي يمثل وحدة الأمة ويمثلها بالداخل والخارج، يعين في الوظائف الهامة ، هو قائد القوات المسلحة ، هو الذي يصدر قرارات العفو ، يعين السفراء ويعين في المناصب السامية المدنية منها والعسكرية.

إلى جانب رئيس الجمهورية في السلطة التنفيذية لدينا الوزير الأول وأيضا الوزراء، الوزير الأول يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية له بعض المهام ، فهو مكلف بوضع برنامج رئيس الجمهورية حيز التطبيق من خلال مخطط عمل يشرع في تطبيقه، يوقع على المراسيم التنفيذية كما يمكنه تعيين في بعض الوظائف، أما الوزراء فيتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من الوزير الأول.

السلطة التشريعية وهو البرلمان، فالبرلمان الجزائري يتكون منذ تعديل 1996 من غرفتين (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) ، فأما بالنسبة لمجلس الأمة فيتكون من ثلثي المنتخبين أي 144 عضوا بمعنى كل ولاية لها ممثلين لها بمجلس الأمة يتم انتخابهم بأغلبية من بين أعضاء المجلس الشعبي الولائي والبلدي.

للبرلمان له مهمتين أساسيتين أولها وضع القوانين أي التشريعات والثانية الرقابة على الحكومة ، فأما الأولى وهي التشريعات فيمكن للنواب وضع أي اقتراح قوانين لكن في أغلب الأحيان القوانين تأتي من الحكومة ، ومهمة البرلمان هي المصادقة عليها وإدخال التعديلات عليها بما يراه النواب مناسبا. النائب في البرلمان يتمتع بمزايا ككل النواب في العالم، فله الحصانة البرلمانية فلا يتابع على أساس الآراء والأفكار داخل قبة البرلمان خلال مناقشته لسياسة الحكومة.

وأما المهمة الرقابية للبرلمان فهي مراقبة سير عمل الحكومة عن طريق وسائل ومن بين هذه الوسائل المشتركة بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني الأسئلة الشفوية والكتابية، جلسات الاستجواب خاصة فيما يخص مسائل الساعة، لجان تحقيق ضمن الخرجات الميدانية، كما يمكن للبرلمان القيام بالرقابة على عمل الحكومة من خلال مناقشته لبيان السياسة العامة. وهناك وسائل مراقبة تخص المجلس الشعبي الوطني فقط كملتمس رقابة .

أما السلطة القضائية وهي السلطة الثالثة في الدستور، فهي سلطة مستقلة مهمتها هي تطبيق القوانين وخصوصا حماية الحريات والحقوق وبالتالي حماية المجتمع من جميع أشكال الإجرام، وتنقسم السلطة القضائية إلى القضاء العادي والإداري.

كما تحدث المحاضر عن بعض المؤسسات المنصوص عليها في الدستور على غرار المجلس الدستوري الذي يعتبر آلية مهمة يسهر على احترام الدستور وعلى صحة العمليات الانتخابية ونتائجها ويفصل فيها سواء كانت

انتخابات رئاسية ، انتخابات نواب المجلس الشعبي الوطني أو أعضاء مجلس الأمة.

كما نص الدستور على مؤسستين استشاريتين وهما المجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الأعلى للأمن وهما مجالس استشارية تعطي رأيها للحكومة ورئيس الجمهورية في أمور تخص بها مسائل تعود لها.

يختتم المحاضر بالتأكيد على أن دستورنا دستور جامد بمعنى أنه لا يمكن إجراء تعديلات عليه ، خاصة فيما تعلق بأمن الدولة بوحدة التراب وسلامته ، التعددية الحزبية، كما لا يمكن تعديل ما يخص بحقوق وحريات الإنسان فهذه المسائل لا يمكن تعديلها بالدستور أو بغير الدستور فهي أمور ثابتة .

ندوة علمية حول:
"المخدرات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية"

في إطار الأبواب المفتوحة استقبل مجلس الأمة في الفترة الأخيرة كل من :
شباب جمعية أحباب عين بوسيف ولاية المدية يوم 25 أكتوبر ،2010
تلاميذ مدرسة كاتب ياسين بالجزائر العاصمة يوم الاثنين 08 نوفمبر ،2010
طلبة ثانوية يحيى بن عالية ولاية المدية يوم الاثنين 13 ديسمبر .2010

وكما جرت العادة بعد استقبالهم من قبل السيد بلقاسم بوشمال، المدير العام للمصالح التشريعية، كانت بداية زيارتهم للمجلس بجولة بمكتبة المجلس أين تعرفوا على محتوياتها وكيفية تسييرها، مرورا بمصلحة البث التلفزيوني أين تعرفوا على الأجهزة السمعية المستعملة بهذه المصلحة وكيفية تسييرها خاصة خلال الجلسات التي تبث مباشرة على التلفزيون من قبل مسؤول المصلحة، السيد عبد الله سفيان مولاي. أما بقاعة الجلسات العامة فقد قدم السيد محمد باركة ،مدير الجلسة معلومات عن مجلس الأمة وصلاحياته وتركيبته وكيفية عمله، لتختتم الزيارة باستقبال على شرف الزوار بالقاعة الشرفية.

يوم برلماني دولي لمساندة المقاومة الشعبية الصحراوية من أجل تقرير المصير وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

نظمت المجموعة البرلمانية للصداقة والأخوة الجزائر-الصحراء الغربية، يوم الأربعاء 01 ديسمبر 2010 ، بمقر المجلس الشعبي الوطني، يوما برلمانيا دوليا لمساندة المقاومة الشعبية الصحراوية من أجل تقرير المصير وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

أكد رئيس مجموعة الصداقة الجزائرية–الصحراوية بالمجلس الشعبي الوطني، السيد الطيب الهواري أن السلطات المغربية منعت ممثلي المقاومة السليمة بالأراضي الصحراوية المحتلة من القدوم إلى الجزائر للمشاركة في فعاليات هذه الندوة، والإدلاء بشهادات حول القمع المغربي ضد المواطنين الصحراويين في الأراضي المحتلة.

كما أشار السيد هواري إلى أن إحياء الذكرى ال53 لتأسيس البرلمان الصحراوي يتزامن مع الذكرى ال05 لمصادقة منظمة الأمم المتحدة على اللائحة 4151 الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

من جهته، أكد رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي، السيد محرز العماري، أن المقاومة الشعبية بالأراضي الصحراوية المحتلة شاملة تتسم بطابع النضال السلمي من خلال المظاهرات، والوقفات، والإضرابات، والمسيرات الشعبية، المطالبة باحترام الحريات الأساسية، وتنظيم استفتاء حر ونزيه لتقرير مصير الشعب الصحراوي.

وأضاف السيد العماري، أن رد فعل الحكومة المغربية كان ولا يزال عنيفا قمعيا ووحشيا ضد الجماهير الصحراوية إذ لم يستثن حتى المراقبين الدوليين وأشار إلى أن هذه الانتهاكات تم تسجيلها وتوثيقها من طرف المنظمات الدولية المختصة بما فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والبرلمان الأوروبي بكل مكوناته.

أما رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الصحراوية–الجزائرية، السيد حمودي لبصير، فقد دعا المجتمع الدولي إلى إدانة المغرب جراء الجرائم التي اقترفها في حق المواطنين الصحراويين بمخيم الاستقلال بالقرب من العيون المحتلة، وطالب أيضا بفتح تحقيق عاجل في هذه الجرائم وكذا فك الحصار المفروض على الأراضي الصحراوية المحتلة إلى جانب وضع حد لنهب الثروات الصحراوية من طرف المغرب.

وفي نفس السياق، ذهب برلمانيون من نيجريا، والمكسيك، وكوبا، إلى ضرورة إنشاء لجنة تحقيق دولية تنظر في الجرائم التي اقترفتها القوات المغربية ضد المواطنين الصحراويين بمخيم أكديم (مخيم الحرية) بالقرب من العيون المحتلة.

ففي تدخل له بمناسبة اليوم البرلماني دعا مسؤول الوفد البرلماني النيجيري المشارك في الاحتفال بالذكرى ال53 لتأسيس المجلس الوطني الصحراوي، السيد توكو أكادودكو، مجلس الأمن الدولي، ورئاسة كل من البرلمان الدولي، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، لتكوين لجنة تقصي حقائق ما يجري في الأراضي الصحراوية المحتلة. وبعد أن أدان الجرائم التي أركبتها القوات المغربية ضد المواطنين الصحراويين في العيون، أشار السيد أكادودكو إلى أن الحكومة النيجيرية وشعبها ومجتمعها المدني تساند الشعب الصحراوي في كفاحه من أجل تقرير مصيره.

من جهته طالب ممثل شيوخ المكسيك، السيد سالفادور كارو كابريرا، الرفع المباشر للحصار الإعلامي المضروب من طرف المغرب على الأراضي الصحراوية المحتلة، وكذا إطلاق سراح المساجين السياسيين، والعمل من أجل محاربة نهب الثروات الصحراوية.

كما أكد البرلماني المكسيكي على وجوب تشكيل بعثة دولية للتحقيق في المجازر التي ارتكبت بالعيون المحتلة دعيا السلطات الاسبانية إلى لعب دور في تسوية النزاع في الصحراء الغربية يكون في مستوى متطلبات المرحلة.

أما رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الكوبية–الصحراوية، وعضو البرلمان الكوبي، السيدة كارمن روسو، فقد شددت على ضرورة فتح الأراضي الصحراوية المحتلة أمام زيارة المراقبين السياسيين الدوليين.

وأشارت إلى أنه يتعين على المغرب أن يتحلى بنفس جرأة الصحراويين في فتحهم لمخيمات اللاجئين أمام زيارات الأجانب.

ولدى تطرقها إلى معاناة الشعب الصحراوي، أوضحت السيدة روسو قائلة أننا نشهد اليوم تضييقا مغربيا حتى على تلاميذ المدارس، مضيفة بأن ما يقوم به المغرب في وضح النهار يعتبر إهانه لكل العالم.

إحياء لليوم العالمي للديمقراطية:

البرلمان يناقش مهامه وتعزيز نجاعته

شكل موضوع "المسؤولية السياسية كتقوية للروابط بين البرلمانات والمواطنين" موضوع اليوم البرلماني، إحياء لليوم العالمي للديمقراطية، الذي نظمه البرلمان الجزائري بغرفتيه وبالتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك يوم الأربعاء 15 سبتمبر 2010، خلال ندوة حضرها إلى جانب نواب الغرفتين البرلمانيتين كل من السيد رزاق بارة، مستشار رئيس الجمهورية، والأستاذ فاروق قسنطيني، رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان.

وقد أكد المشاركون على أن ابرز مشكل يقف عائقا في تدعيم، وتعزيز العلاقة بين المواطن، ومنتخبيه يكمن في تطبيق القوانين. مبرزين أن اهتزاز الثقة بين المواطنين، والمنتخبين بدأت مع الإخلال بالقوانين الناظمة للعلاقة بين الطرفين.

وفي هذا الصدد، دعا برلمانيون من الغرفتين إلى ضرورة مراجعة المنظومة التشريعية الخاصة بالنائب وعضو مجلس الأمة من أجل أن يتمكن من تلبية مطالب المواطنين الذين منحوه أصواتهم من أجل ذلك.

دعا السيد مسعود شيهوب، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، إلى ضرورة مراجعة المنظومة التشريعية الخاصة بالنائب في المجلس الشعبي الوطني وعضو مجلس الأمة، في اتجاه تدعيم وتقوية الروابط بين البرلمانيين والمواطنين وتوسيع الديمقراطية التشاركية، وتعزيز الآليات التي تسمح بتحقيق المساواة بين ولاء النائب لحزبه وولائه لناخبيه وموكليه.

وأشار السيد شيهوب في الندوة إلى أن تحليل إشكالية تقوية الروابط بين المنتخب والمواطن في الجزائر يستدعي بالضرورة تسليط الضوء على الفراغات القانونية التي تعترض أداء المنتخب لدوره كممثل للشعب الذي صوت عليه، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه في الوقت الذي يكفل فيه الدستور حق وحرية الشعب في اختيار ممثليه، مع إقراره بأنه "لا حدود في التمثيل إلا ما نص عليه القانون"، تعترض العديد من الحقائق الميدانية ممارسة المنتخب لصلاحياته كوكيل شرعي للناخب وممثله أمام الإدارة وأمام الهيئات التنفيذية، مؤكدا أنه من بين أولى هذه العوائق، صراع الواجبات الذي يقع فيه المنتخب بين الوعود التي قطعها أمام ناخبيه وولائه لحزبه ولتشكيلته السياسية، والتي تسفر غالبا عن تصويت النواب على توجيهات أحزابهم، حتى ولو تعارضت مع تطلعات الشعب.

واعتبر المتحدث أن إصلاح هذا الإشكال أو التعارض بين ولاء المنتخب لحزبه وولائه لموكليه، يستدعي بالضرورة تعديل قانوني الأحزاب والانتخابات، منتقدا في هذا الصدد طريقة اعتماد القائمة الحزبية المغلقة في الانتخابات التشريعية والمحلية، والتي تمنع حسبه الناخب من اختيار الكفاءات وتقيده بالترتيب الذي يفرضه عليه الحزب، مما يتسبب في عزوف المواطنين عن الانتخاب.

كما دعا في هذا السياق، إلى مراجعة النظام الداخلي الذي تسير وفقه الغرفتان البرلمانيتان والقانون العضوي الذي يحدد العلاقة بين الحكومة والبرلمان.

من جانب آخر، شدد نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني على ضرورة تكريس آليات تمتين الروابط بين البرلماني والمواطن، على غرار تعميم فتح مداومات النواب على المستوى المحلي، حتى يتمكن من الاستماع لانشغالات المواطنين ونقلها إلى الجهات المكلفة بالتنفيذ في شكل مشاريع قوانين أو في شكل استفسارات توجه للحكومة، أو للإدارة بشكل مباشر، وفي حين قدر في هذا الإطار بأن المشرع الجزائري حد من صلاحيات النائب، واكتفى بالتطرق لدوره وطنيا دون التطرق إلى دوره على المستوى المحلي.

ودعا السيد شيهوب إلى مراجعة القانون الأساسي للنائب، وتعزيز الاجتهاد الذي جاء به المجلس الدستوري في سنة 1997 حول صلاحيات النائب، لتكييفه مع المستجدات والتطورات الحاصلة منذ ذلك التاريخ.

كما أبرز في هذا السياق أهمية انفتاح البرلمان على المواطنين، مشيرا في هذا الإطار، إلى أنه لا يوجد في القانون الجزائري ما يمنع حضور المواطن الجلسات العلنية التي ينظمها البرلمان، غير أن وجوب تنظيم عمل البرلمان يدفع بالضرورة إلى إيجاد صيغ لضمان متابعة المواطن لما يحدث على مستوى المجالس النيابية، سواء من خلال إنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالبرلمان، أو من خلال دعوة خبراء أو منظمات المجتمع المدني لاجتماعات اللجان البرلمانية من أجل استشارتهم والأخذ باقتراحاتهم.

وخلال النقاش الذي دار حول الموضوع، تباينت آراء النواب المتدخلين بين مؤيد لقصور القوانين التي تنظم مهام البرلمانيين والمنتخبين، ومعارض للفكرة بحجة أن الخلل يكمن في الممارسة وليس في المبادئ، واعتبر بعض المتدخلين في هذا الإطار، بأن البرلماني يجد في الكثير من الأحيان صعوبات في إيصال انشغالات منتخبيه إلى الإدارة، بحجة أنها لا تصغي إليه، في حين اعتبر بعض النواب أن تقويم المسؤولية السياسية للنائب والعلاقة التي تربطه مع مواطنيه، تستدعي أولا وضع تقييم أو حصيلة حول عمل النواب منذ بداية عهدتهم النيابية.

والجدير بالذكر، أن الاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف ال15 سبتمبر من كل سنة يشكل فرصة لبرلمانات العالم بأسره من أجل التأكيد على أهمية الديمقراطية وما يترتب عنها والتحديات التي تواجهها وكذا الإمكانيات التي تمنحها والمسؤولية التي تتمتع بها كل البرلمانات باعتبارها مؤسسات أساسية في الديمقراطية، كما يعد فرصة للمناقشة الطريقة التي يؤدي بها البرلمان مهامه الديمقراطية اعتمادا على تقييم ذاتي وتحديد الإجراءات التي يمكنه اتخاذها من أجل تعزيز نجاعته. ويوافق اختيار 15 سبتمبر لإحياء هذا اليوم تاريخ اعتماد اتحاد البرلمانات الدولي الإعلان العالمي حول الديمقراطية في سبتمبر 1997 الذي يرسي مبادئ الديمقراطية ويحدد عناصر ومهام حكومة ديمقراطية ويؤكد البعد الدولي للديمقراطية.

يوم برماني تحسيسي حول سرطان الثدي

نظم المجلس الشعبي الوطني بمشاركة جمعية الأمل لمكافحة مرض السرطان، يوم الاثنين 18 أكتوبر 2010 بمقر المجلس، يوما برلمانيا موضوعه " نساء متضامنات ضد السرطان: دور المرأة البرلمانية ".

وشكل تفعيل دور المرأة البرلمانية في محاربة هذا المرض، سواء على المستوى البرلماني أو على مستوى المتابعة الميدانية، محور هذا اليوم البرلماني.

كشفت الوزيرة المنتدبة للأسرة وقضايا المرأة، نوارة جعفر، أنه سيتم إنشاء 59 مركزا لعلاج سرطان الثدي بموجب برنامج رئيس الجمهورية المرتقب في السنوات الخمس القادمة، فضلا عن إرساء مخطط استعجالي لاقتناء أكثر من 70 تجهيزا للتشخيص والعلاج، لتكثيف جهود مكافحة مرض سرطان الثدي الذي يعد أول أسباب وفاة المرأة في الجزائر.

وأضافت الوزيرة أن المخطط الرئاسي المقبل سيعمل على مواجهة جملة النقائص التي تعرقل مسعى مكافحة انتشار سرطان الثدي الذي يقتل سنويا 3500 امرأة في الجزائر، والمتمثلة في نقص الدواء وقلة عدد مراكز العلاج التي لا تتعدى الستة، حاليا وكذا قلة عدد أجهزة التشخيص المقدرة ب 13 جهازا.

وتؤكد المسؤولة أن الوزارة المنتدبة للأسرة وقضايا المرأة تعمل بالتنسيق مع عدة قطاعات وزارية من أجل التكفل بانشغالات المرأة وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية الذي حث على إيجاد مخطط خاص بالمرأة منذ 8 مارس 2009, وهو ما أسفر لأول مرة، عن تسطير إستراتيجية للمرأة الجزائرية تسهر على تطبيق المخطط.

كما أشادت السيدة نوارة جعفر بالدور الكبير الذي تؤديه جمعية الأمل لمساعدة المصابين بالسرطان منذ نشأتها سنة 1994 في مجال التوعية والمرافقة الاجتماعية والنفسية للتضامن مع المصابات، منبهة على صعيد آخر، إلى أن الجمعية لا تملك الإمكانيات اللازمة للتصدي للمرض الخطير بمفردها، لاسيما في المناطق الريفية التي تحتاج إلى تجند كافة الطاقات، حيث تبلغ نسبة أمية النساء بها 30 في المائة.

وذكرت الوزيرة أن رئيس الجمهورية أعطى مؤخرا توجيهات تقضي بضرورة وضع كل الإمكانيات تحت تصرف المختصين في مكافحة سرطان الثدي الذي نسجل به 9 آلاف حالة سنويا. وفي الأخير؛ أكدت المسؤولة على ضرورة تعميم التوعية في أوساط النساء لحثهن على الالتزام بالفحص الذاتي تحقيقا لمبدأ الوقاية نصف العلاج، باعتبار أن التشخيص المبكر يمكنه أن يساهم بنسبة 50 في المائة في معالجة المريضة.

ومن جهته، أشاد السيد عز الدين بوطالب، نائب رئيس المجلس، في كلمة ألقاها نيابة عن رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عبد العزيز زياري، بالتنسيق في العمل بين المجتمع المدني والبرلمان لمواجهة انتشار سرطان الثدي، منوها بجهود البرلمانيات اللواتي أعربن عن تضامنهن مع المريضات لرفع انشغالاتهن إلى البرلمان والمساهمة في إرساء ثقافة صحية جديدة من خلال دعم جهود الدولة في الحفاظ على الصحة العمومية نظرا لانعكاسات هذا المرض الخطير على مسعى تحقيق التنمية الشاملة.

فيما دقت رئيسة جمعية الأمل، السيدة حميدة كتاب، ناقوس الخطر حول خطر انتشار سرطان الثدي، حيث ارتفع عدد الحالات الجديدة المسجلة سنويا من 7 آلاف إلى 9 آلاف حالة سنويا في السنوات الأخيرة، مما تطلب المزيد من التوعية للحد من عدد الوفيات، باعتبار أن العديد من الحالات يتم تشخيص المرض لديهن في حالات متطورة.

وتميز اليوم البرلماني الذي يهدف إلى إدماج النساء البرلمانيات في مبادرة مكافحة انتشار سرطان الثدي بعرض شريط وثائقي حول معاناة النساء المريضات، ومداخلات حول التكفل الطبي والتقدم العلمي ودور المرأة البرلمانية في مكافحة سرطان الثدي.

وتوج اليوم البرلماني بالتوقيع على ميثاق الأمل الذي من شأنه أن يحدد الإستراتيجية التي ستعتمدها البرلمانيات عبر مختلف ولايات الوطن للمساهمة في التحسيس ومساندة المريضات. ويضم توصيات من ثلاث جوانب التغطية الاجتماعية، والحصول على العلاج، والمرافقة السيكولوجية.

للإشارة، فإن أن المجلس الشعبي الوطني كان قد نظم، منذ سنة، يوما برلمانيا حول سرطان الثدي أعطى الأستاذ عبد العزيز زياري رئيس المجلس على إثره، إشارة انطلاق "قافلة الأمل" والتي وضعت من بين أهم أهدافها المساهمة في الحد من وفيات المصابين بهذا الداء، وذلك عن طريق تنظيم حملات توعية وتحسيس بمبادئ الوقاية منه وكذا تقديم المساندة المادية والمعنوية للمرضى .

يوم برلماني حول الممارسة الإعلامية

قانون الإعلام لسنة 1990 تحت النظر

دعا المشاركون في اليوم البرلماني من تنظيم المجموعة البرلمانية للأحرار بالمجلس الشعبي الوطني، حول الممارسة الاعلامية بين سلطة القانون والتنظيم الذاتي للمهنة، يوم الأربعاء 15 ديسمبر 2010, إلى إعادة النظر في قانون الاعلام الصادر سنة 1990, ومن ضمنه ميثاق شرف المهنة المتعلق بأخلاقيات المهنة الصحفية.

كما شدد المتدخلون على ضرورة التعجيل بفتح مصادر الخبر، للتقليل من المتابعات القضائية التي تطال الصحافيين بتهمة القذف والتي تجاوزت فيها النسبة سقف 50 بالمائة، ودعوا إلى عودة المجلس الأعلى للإعلام لسن نصوص قانونية تشرع لأخلاقيات المهنة، وتوحيد البطاقة المهنية وحماية الملكية الفكرية للصحفي، مسلطين الضوء على الوضع الصعب الراهن الذي يتخبط فيه رجال الإعلام، محملين المسؤولية إلى عدة جهات بما فيها المؤسسات الإعلامية والنقابات والقوى السياسية والوزارة الوصية.

قال نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد مشبك عبد القادر، في كلمة قرأها نيابة عن رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد عبد العزيز زياري، أنه ينتظر بحرص كبير أن يفضي هذا اليوم البرلماني من خلال الحوار والمناقشات إلى بلورة تصور حلول، تكون مستقبلا موضوع اقتراح قانون او تعديل قانون الممارسة الإعلامية الذي يكتسي أهمية لدى الأسرة الإعلامية والمجتمع، لأنه من شأنه أن يسمح بتعميق الممارسة الديمقراطية وإثراء الحوار بين أطياف كافة مكونات المجتمع الجزائري.

وعبر ذات المتدخل، عن الانفتاح الدائم للمجلس أمام الإعلاميين إيمانا منه برسالة التبليغ التي يؤديها الإعلام والدور الكبير الذي يلعبه في جعل المواطن يطلع على جهد نوابه، الذين ينقلون همومه ويمارسون التشريع الذي يعالج تلك الإنشغالات. وحاول التأكيد على الانفتاح الفكري والتشريعي أمام ما يقترح في هذا اليوم البرلماني.

وتوقع رئيس المجلس أن يعرف الحوار الثلاثي الأبعاد الذي يجمع الإعلاميين فيما بينهم والإعلاميين بالنواب أهمية وثراء.

ودعا السيد علي فوضيل، مدير جريدة الشروق، في محاضرة ألقاها بالمناسبة، حول الصحافة بين القانون والتنظيم الذاتي، المختصين وممارسي المهنة إلى المبادرة بوضع ميثاق الشرف المتعلق بأخلاقيات المهنة كما هو ما هو معمول به عالميا، للحد من الانزلاقات والتجاوزات التي تشهدها الساحة الإعلامية.

وفيما يتعلق بتهمة القذف المذكورة في قانون العقوبات الجزائري والتي يتابع بها الكثير من الصحفيين، قال المتحدث ان مفهوم القذف هو مفهوم مطاط يمكن أن يعطيه رجل القانون تفسيرات عدة، داعيا في السياق إلى تحديد هذا المفهوم تحديدا دقيقا بما يخدم العدالة.

ومن جهته، دعا السيد عمار عبد الرحمان، أستاذ بجامعة الجزائر بكلية العلوم السياسية والاعلام، إلى إعادة بعث المجلس الأعلى للإعلام الذي يتولى اتخاذ التدابير التأديبية ضد الصحفيين المرتكبين لأفعال تمس الأشخاص أو المؤسسات في إطار قانون الإعلام وليس في إطار قانون العقوبات كما يعمل به حاليا.

كما دعا الأستاذ عبد الرحمان إلى إعادة بعث مجلس أخلاقيات المهنة الصحفية، مؤكدا أن هذه الهيئة موجودة ولكنها غير عملية.

ونوه ذات المتحدث بأهمية التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، مبرزا واجب الصحفي في احترام كرامة الأشخاص والتقيد بأخلاقيات المهنة، داعيا الصحفيين إلى تشكيل نقابة موحدة للتكفل بأكثر فعالية بمشاكل الصحفيين بفعالية أكثر.

أما السيد محمد لعقاب، أستاذ بكلية الإعلام والاتصال، فقد تناول في مداخلته، الواقع الجديد الذي فرضته تكنولوجيات الإعلام والاتصال من حرية النشر وتبادل المعلومة عبر شبكة الانترنيت بما أصبح يهدد الصحافة الكلاسيكية، أو الورقية، وهنا دعا المتحدث إلى أهمية مراجعة القوانين والتشريعات التي لم تعد تتماشى والواقع الجديد.

وأكد السيد لعقاب، أن ما يفوق نسبة 50 بالمائة من القضايا التي يتابع فيها الصحافيين في الجزائر وفي دول العالم الثالث تتمثل في تهمة القذف، معتبرا أن مرسوم الطوارئ ومحاربة الإرهاب اكثر المراسيم التي يعاني منها رجل الإعلام في الوقت الحاضر.

ويرى ذات المتدخل، أن الصحافة سجلت تقهقرا ولم تعد تمثل أو تحتل مرتبة السلطة الرابعة، وصارت تصنف ضمن السلطة الخامسة لأن الجماهير حسبه أخذت مكانها وصارت تمثل السلطة الرابعة.

وفي نفس المقام، شدد الأستاذ لعقاب على إرساء في كل هيئة ناطق إعلامي رسمي. وتطرق إلى حقيقة أن الصحافة الورقية مهددة بالزوال، في ظل تسجيل ارتفاع سعر الورق والسحب وما إلى غير ذلك، وفي ظل تحول من 10 إلى 24 بالمائة من الإعلانات إلى مواقع الانترنيت والتلفزيون.

وقدم تصور يدافع فيه عن الصحف التي وصفها بالصغيرة، مطالبا بدعمها من طرف الدولة بشكل يسمح لها بالحضور والاستمرار بالتواجد، لأنها تدافع عن قضايا ومسائل لا تتناولها ولا تطرحها الصحف الكبرى.

أخبار

الاتحاد البرلماني الدولي يطالب باطلاق سراح النواب الفلسطينيين المعتقلين

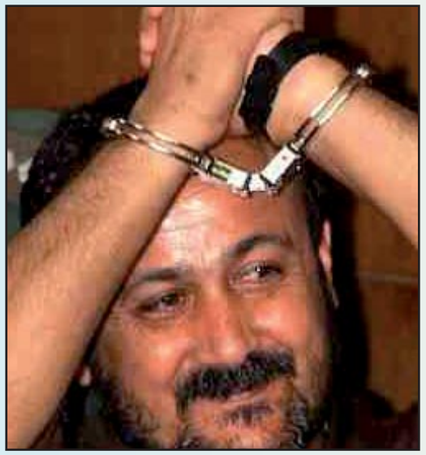

تبنى مجلس الاتحاد البرلماني الدولي يوم 06 أكتوبر 2010 بإجماع أعضائه قرارات تطالب إسرائيل بإطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين وعلى رأسهم مروان البرغوثي واحمد سعدات. كما طالب المجلس في قرار آخر بوقف تنفيذ إبعاد ثلاثة نواب عن مدينة القدس معتبرا ذلك العمل غير قانوني و لا إنساني ولا أخلاقي. وجدد التأكيد على أن اعتقال البرغوثي ونقله إلى الأراضي الإسرائيلية هو "انتهاك للقانون الدولي" داعيا السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراحه على الفور. كما شدد على إيمانه القوي بأن اختطاف سعدات ونقله إلى إسرائيل "لم يكن متعلقا بتهمة القتل بل بسبب نشاطاته السياسية بصفته أمينا عاما للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وأشار إلى أن الحكم الصادر عليه "قاس للغاية ودليل على الدوافع السياسية وراء اعتقاله ومحاكمته كزعيم لحزب سياسي" داعيا إسرائيل إلى إطلاق سراحه. وطالب القرار بمنح ممثلين عن الاتحاد البرلماني الدولي الإذن بزيارة النواب المعتقلين للوقوف على حالتهم الصحية وأوضاعهم في المعتقلات . كما أعرب عن الأسف الشديد لعدم رد السلطات الإسرائيلية على شواغل حقوق الإنسان التي أوضحها الاتحاد البرلماني الدولي في هذه القضية والتي تعكس الشواغل العامة لحقوق الإنسان المتعلقة بمعاملة السجناء الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية.×وأشار البيان إلى أن عملية إبعاد ثلاثة نواب عن القدس "عمل قاس وغير إنساني ضد النواب وعائلاتهم ومجتمعهم وتمثل سابقة خطيرة تمهد لتبرير إبعاد المقدسيين عن مدينتهم".×وطالب الكنيست الإسرائيلي بممارسة مهامه الرقابية لضمان تراجع وزير الداخلية الإسرائيلي عن قراره غير القانوني حيث أخذت علما بقرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية الذي طلب من وزير الداخلية التراجع عن هذا القرار

جمهورية التشيك

الديمقراطيون الاشتراكيون يفوزون بأغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ

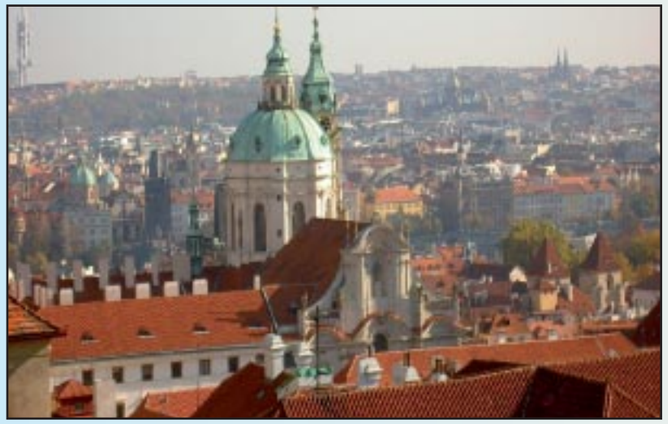

فاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي المعارض في جمهورية التشيك بالجولة الثانية من انتخابات مجلس الشيوخ يوم 23 أكتوبر 2010 بحصوله على 12 مقعدا من مجموع 27 مقعدا جرى التنافس عليها ما يجعل للحزب أغلبية 41 عضوا من إجمالي 81 عضو بمجلس الشيوخ في البرلمان للمرة الأولى في تاريخ التشيك الحديث.

ويجري التنافس على ثلث المقاعد فقط كل عامين. وفاز حزب يمين الوسط (الديمقراطي المدني) الذي كان يسيطر على مجلس الشيوخ في السنوات الثماني الماضية بثمانية مقاعد فقط وسيمثله 25 عضوا وفازت بالمقاعد الأخرى أحزاب أصغر واحتل الديمقراطيون المسيحيون الذين فازوا بمقعدين جديدين إضافة إلى ثلاثة أعضاء قدامى المركز الثالث ضمن أكبر الأحزاب في البلاد.

ويتيح الفوز بالانتخابات فرصة للديمقراطيين الاشتراكيين التشيك لاعتراض أي تغيير في دستور البلاد وأن يكون لهم رأي في نشر قوات في مهام أجنبية وإرجاء تبني قوانين جديدة غير أن سيطرة ائتلاف يمين الوسط على مجلس النواب للبرلمان قد تدفع إلى الموافقة على هذه القوانين على أية حال.

فرنسا

مجلس الشيوخ الفرنسي يقر قانون التقاعد وسط موجة إضرابات واسعة في صفوف النقابات

أقر مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 26 أكتوبر 2010 مشروع إصلاح قانون التقاعد المثير للجدل الذي يقضي برفع سن التقاعد من 60 إلى 62 عاما، والذي أثار موجة إضرابات واسعة في صفوف النقابات.

وتبنى مجلس الشيوخ (الغرفة العليا للبرلمان)ئ الصيغة النهائية لمشروع القانون بأغلبية 177 صوتا مقابل معارضة 151 آخرين، وذلك بعد ثلاثة أسابيع من المناقشات. ومن المقرر أن تصوت الجمعية الوطنية (الغرفة السفلى للبرلمان) على الصيغة النهائية لمشروع القانون ، ليبقى فقط توقيع الرئيس نيكولا ساركوزي على القانون، ونشره في الجريدة الرسمية ليدخل حيز التنفيذ.

وجاء إقرار القانون رغم المعارضة الشديدة من جانب أحزاب المعارضة والنقابات العمالية في فرنسا التي نظمت العديد من الإضرابات والاحتجاجات التي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي في فرنسا. وتصر الأحزاب والنقابات على المضي قدما في حركات الإضرابات والاحتجاجات، حيث في كل مرة يتم تنظيم يوم من الإضرابات في كافة القطاعات. وقد أعلن نواب الحزب الاشتراكي أنهم سيطعنون في دستورية القانون أمام المجلس الدستوري. كما تطالب أحزاب اليسار والنقابات العمالية الرئيس ساركوزي بعدم التوقيع على القانون حتى مع إقرار البرلمان له.

ومن جهتها قالتئ الحكومة الفرنسية إنها تلحظ مؤشرات على تراجع حدة حركة الاحتجاج على مشروع إصلاح نظام التقاعد، وقالت وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد إن النزاعئ حول هذا الإصلاح دخل "منعطفا"، مشيدة "بعودة تدريجية للوضع الطبيعيس.

وقبل تبني نص مشروع الإصلاح في مجلس الشيوخ، أشادت الحكومة بكسبها نقاطا على جبهة الوقود الإستراتيجية،ئبعد أن هدد شحه بشل النشاط الاقتصادي في البلاد. وصوتت ثلاث من المصافي الفرنسية الـ12 التي كانت جميعها مضربة، لصالح استئناف العمل.

كما سجل تحسن في مستودعات المحروقات. وفي المجموع بقي عشرة مستودعات من 219 مرتبطة بالمصافي المضربة. معطلة. وكان 25٪ من محطات الوقود تعاني مشاكل تزويد ، بحسب الاتحادئالفرنسي للصناعات النفطية.

وأثر شح الوقود على قطاعات اقتصادية مثل السياحة والكيمياء والبناء، مع خسائر قدرت بـ"ما بين 200 و400 مليون يورو يوميا"، وفقا للوزيرة لاغارد.

واستأنف عمال النظافة في مرسيليا جنوب العمل بعد 14 يوما منئ الإضراب. وتراكم أكثر من عشرة آلاف طن من الفضلات في شوارع ثاني أكبر المدن الفرنسية.

الأردن

ناخبو الأردن عاقبوا نوابهم السابقين

كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية الأردنية التي جرت يوم 09 نوفمبر 2010 والتي قاطعتها المعارضة الإسلامية أن البرلمان السادس عشر المكون من 120 مقعدا سيضم 78 نائبا جديدا. وأظهرت النتائج فوز 32 نائبا من البرلمان السابق الذي حله الملك عبد الله العام الماضي من أصل 76 ترشحوا، كما فاز 8 نواب من برلمانات سابقة، وهو ما اعتبره مراقبون "عقابا" من المواطنين لممثليهم السابقين.×وقال وزير الداخلية نايف القاضي خلال مؤتمر صحفي إن 17 مرشحا فازوا عن القوائم الحزبية بينما فازت مرشحة واحدة عن المعارضة هي الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي (حشد) عبلة أبو علبة التي فازت بمقعد عن الكوتا المخصصة للنساء والبالغة 12 مقعدا. وأكد القاضي أنئ نسبة المشاركة وصلت إلى 53٪ من الناخبين المسجلين، وأن هؤلاء اختاروا المهنيين المؤهلين للعمل بالحقل العام وعاقبوا أولئك الذين اهتموا بمصالحهم الشخصية وليس العمل البرلماني. وكانت العاصمة عمّان والزرقاء الأقل تصويتا بـ34٪ و36٪ على التوالي في حينئ بلغت نسبة المشاركة الأكبر في البادية الشمالية بـ 82٪ حسب وزير الداخلية.

الأردن

وشكك رئيس الدائرة السياسية بجماعة الإخوان المسلمين في نسبة الاقتراعئ المعلنة قائلا في تصريح صحفي إنها لم تتجاوز 30٪. وأشار إلى أن أغلب الفائزين بمقاعد في المجلس انخفضت أرقام الأصوات التي حصلوا عليها إلى أكثر من النصف. وتحدى الدكتور رحيل غرايبة الحكومة أن تعلن أسماء المصوتين في الانتخابات، وقال "هذا الإعلان سيظهر كيف صوّت الحجيج والمغتربون والمقاطعون وبعض الأموات في الانتخابات التي شابتها تجاوزات فاضحة". كما اعتبر أن المجلس الجديد "سيشكل عبئاً على الدولة والمجتمع كونه أكثر ضعفاً وتبعية للسلطة التنفيذية من سابقهس.

يُذكر أنه من بين 6 مرشحين خالفوا قرار الحركة الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي) ولم يقاطعوا الانتخابات، فاز نائب واحد هو أحمد القضاة عن محافظة عجلون. كما دخل البرلمان رئيس وزراء سابق هو فيصل الفايز الذي تشير ترجيحات إلى أنه سيكون رئيس مجلس النواب المقبل ، إضافة لسبعة وزراء سابقين وعضوين بمجلس الأعيان ، ومدير سابق للأمن العام ، إضافة لاثنين من الصحفيين هما جميل النمري وحمد الحجايا. وكان من أبرز الخاسرين الرئيس الأسبق لمجلس النواب سعد هايل السرور، وعبد الله الجازي النائب الأول لرئيس المجلس السابق.

وحسب النتائج النهائية، تمكنت سيدة واحدة من دخول البرلمان خارج مقاعد الكوتا النسائية هي ريم بدران (ابنة أحد رؤساء الحكومة السابقين) التي فازت عن الدائرة الثالثة في عمّان. ومن بين 6 نائبات سابقات ترشحن للانتخابات فازت واحدة هي ناريمان الروسان عن مقاعد الكوتا للبرلمان الذي سيجلس تحت قبته 11 امرأة لأول مرة.

وأظهرت النتائج ارتفاع عدد النواب المسيحيين والبدو بالبرلمان إلى 10 لكل منهما رغم أن القانون حدد لكل منهما 9 مقاعد ، حيث فازت مرشحة مسيحية وأخرى عن البادية الشمالية عن مقاعد الكوتا النسائية.

وبحسب مراقبين فإن الانتخابات لم تشهد أي مفاجآت سياسية، وسط غياب شبه كامل للمعارضة بشقيها الإسلامي واليساري، كما أن البرلمان الجديد سيكون مريحا للحكومة، وسيكون "مجلس خدمات على المستوى الضيقس.

وكانت الانتخابات قد شهدت 54 حادثا أمنيا حسب إحصاءات الأمن العام أدى أحدها لمقتل شاب بالـ25 من عمره بنيران أطلقها عليه أنصار مرشح منافس.

الجمهوريون يحققون فوزا تاريخيا في مجلس النواب

الولايات المتحدة الأمريكية

تمكّن الجمهوريون من السيطرة على مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي التي جرت يوم 02 نوفمبر 2010 بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث حصلوا على الأغلبية فيه بـ 237 مقعد ، فيما تحصل الديمقراطيون على 198 مقعد فقط ، وهي ضربة قاضية للرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي تعقدت وضعيته بعد أن فقد حزبه السيطرة على مجلس النواب.

غير أن الحزب الجمهوري الذي ركز حملته الانتخابية على إخفاق الإدارة الأمريكية في النهوض بالاقتصاد الأمريكي ، لم يتمكن من الحصول على الأغلبية في مجلس الشيوخ رغم حصده لبعض المقاعد ، حيث احتفظ الديمقراطيون على الأغلبية التي حصلوا عليها خلال الانتخابات السابقة. وقد شملت الانتخابات النصفية كل مقاعد مجلس النواب بالإضافة إلى 37 مقعدا من مجلس الشيوخ الذي يتكون من 100 مقعد ، كما شملت 37 منصبا لحكام الولايات ، وبرلمانات الولايات التي سجل فيها الجمهوريون فوزا تاريخيا حيث حصدوا 500 مقعد.

هذه النتائج الكارثية على الحزب الديمقراطي ، كانت بمثابة تصويت عقابي للرئيس الأمريكي باراك أوباما ، الذي أطلق وعودا خيالية خلال حملته الانتخابية قبل عامين ، غير أن كل وعوده سقطت في الماء ، حيث لازال الاقتصاد الأمريكي يعاني من مخلفات الأزمة المالية ، كما أن معدلات البطالة لازالت مرتفعة ، حيث بلغت أعلى نسبة منذ 30 عاما ، فضلا على الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة على الصعيد الخارجي ، حيث لم تأت خطة أوباما في أفغانستان بنتيجة تذكر، بل أدت إلى نتائج عكسية ، حيث عززت مكانة طالبان وبات الوضع في أفغانستان أخطر مما كان عليه في العراق. وقد حاول باراك أوباما إقناع الناخبين الأمريكيين بأنه غير مسؤول عن تدهور حالة الاقتصاد ، لأنه ورثها عن سابقة جورج بوش ، حيث تنقل إلى عدة ولايات أمريكية في إطار الحملة الانتخابية لصالح مرشحي حزبه ، ورغم إقراره بتدهور الاقتصاد الأمريكي ، إلا أنه قال إنه أنقذه من الانهيار خلال السنتين السابقتين. غير أن العامل الذي لم يكن كذلك في صالح باراك أوباما هو التهديدات الإرهابية الأخيرة التي تزايدت بشكل جعل العديد من الملاحظين يطرح تساؤلات حول مدى مصداقية هذه التهديدات ، أم أنها تخدم بشكل أو بآخر توجهات سياسية معينة ، لكن الأكيد أن هذه التهديدات أعادت الحنين إلى مرحلة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي استخدم الهاجس الأمني في تبرير قراراته.

وعموما فإن نتائج الانتخابات النصفية الأمريكية كانت بمثابة محاكمة شعبية للرئيس الأمريكي أوباما ، الذي أخفق في تحقيق التغيير الذي وعد به ، ولم يعد يقنع الشباب والسود وقسم كبير من المهاجرين الجدد ، وهؤلاء هم الذين منحوه الفوز الكبير قبل سنتين ، وفي المقابل نجح الحزب الجمهوري في اللعب على الوتر الاجتماعي حين ركز حملته الانتخابية على تخفيض الضرائب واستغلال إخفاق الإدارة الأمريكية في تحسين الاقتصاد ، إذ أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت أن 63 بالمائة من الجمهوريين متحمسون للاقتراع ، فيما قال 37 بالمائة فقط من الديمقراطيين أنهم متحمسون للاقتراع ، في تعبير واضح عن حالة اليأس التي يشعر بها الأمريكيون بمن فيهم الديمقراطيون إزاء قدرة أوباما على إحداث التغيير.

الحزب الحاكم يفوز بأغلبية مطلقة في غياب أبرز قوى المعارضة

فاز الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر بأغلبية برلمانية مطلقة حيث تحصل على 424 مقعدا بمجلس الشعب من إجمالي 508 مقعدا في غياب أصوات أبرز القوى المعارضة.

ونقلت مصادر إعلامية في القاهرة عن رئيس اللجنة العليا للانتخابات السيد عمر عبد العزيز قوله أن الحزب الوطني فاز بـ 424 مقعدا مقابل 14 مقعد لبقية الأحزاب و 66 مقعد للمستقلين وذلك بعد فرز أصوات المنتخبين في الجولة الثانية من انتخابات مجلس الشعب التي جرت يوم 05 ديسمبر 2010 وكانت أبرز وكانت أبرز قوى المعارضة وهي حزب الوفد الليبرالي وجماعة الإخوان المسلمين ومستقلين قد انسحبوا من الانتخابات بعد الجولة الأولى بسبب ما أسموه بعمليات التلاعب والتزوير التي جرت لمصلحة الحزب الحاكم.

وأكدت صحف محلية أن جولة الإعادة لم تختلف عن الجولة الأولى من انتشار العنف والمشاجرات باستخدام الأسلحة النارية والبيضاء وكذا في التزوير والتلاعب بالأصوات غير أن عمليات

التزوير جرت في غير صالح مرشحي الحزب الحاكم وقال مرشحون أن التزوير كان لإنجاح أكبر عدد ممكن من المعارضين في جولة الإعادة بعدما أوشك مجلس الشعب أن يكون مشكلا من الحزب الوطني وحده.

وكانت منظمات حقوقية قد دعت في اليوم الموالي للانتخابات رئيس الجمهورية إلى حل البرلمان بسبب "ما شاهدته العملية الانتخابية من انتهاكات وتجاوزات وعمليات تزوير". وقال الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات المُشكَّل من عدة منظمات في بيان له أن الانتخابات حفلت أكبر قدر من الانتهاكات التي أعادت عقارب الساعة للوراء 15عاما على الأقل مطالبا بإخضاع العملية الانتخابية برمتها إلى هيئة قضائية مستقلة ودائمة ينتخب أعضائها بواسطة أعضاء الجمعيات العمومية للمحاكم وإلغاء هيمنة وزارة الداخلية على إدارة الانتخابات العامة. غير أن الحكومة المصرية نفت وصف التقارير الحقوقية للانتخابات البرلمانية الأخيرة بالمزورة واعتبر رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف في تصريحات صحفية "أن هذه الانتخابات أفضل من الانتخابات السابقة التي أجريت عام 2005 والتي أشرف عليها القضاة بشكل كامل" وقال السيد نظيف "أتحدى أن يكون هناك أي تدخل من جانب الشرطة أو من أي جهة أخرى في الانتخابات". مشيرا إلى أن "الانتقادات الموجهة للانتخابات لم تحدد واقعة بعينا نستطيع أن نركز عليها أو نمسكها.

..." ما الذي يحدث؟ ما هي هذه التغيرات المناخية التي أضحت حديث العالم؟ ما هي مخاطرها؟ كيف يمكن تلافي ذاك ؟ ما هي علاقتها بالتنمية ؟ إنها تساؤلات واعية تستدعي إجابات علمية وعملية. ونعتقد – بكل تواضع- في المقام الأول أنه ثمة ضرورة ملحة لتشخيص الوضع ببلادنا وتحديد الأولويات الوطنية وتقدير الموارد البشرية والمادية والمالية الذاتية، ثم في المقام الثاني النضال على المستوى الدولي لضمان حد أدنى-على الأقل - من التعاون والتضامن وتقريب المفاهيم والرؤى من أجل التوصل إلى شراكة كونية لمواجهة هذه الظاهرة الكونية..."

عبد الرزاق بوحارة،
نائب رئيس المجلس

..." يمكن للتغيرات المناخية أن تطرأ بصفة فجائية (من 15 إلى 20 سنة) وهي مدة لا تسمح بالانتظار طويلا، مما يضع المجموعة الدولية أمام مسؤولياتها لتستعد للتحكم وبسرعة في الآثار السلبية للاحتباس الحراري . وهذا ما يجعل إعداد الإطار القانوني الذي سيخلف اتفاقية كيوطو التي ستنتهي صلاحيتها في 2010 أمراً حتمياً.

كما لا ينبغي أن يتحول نقاش كوبنهاقن إلى تبادل التهم بين البلدان المتطورة والبلدان الصاعدة، إذ أن الأمر المهم هو تحديد سياسة عالمية للبيئة قادرة على توقيف هذه الكارثة الكبيرة التي نساق إليها جميعا..."

محمد مباركي، مدير الديوان
عضو المجلس سابق

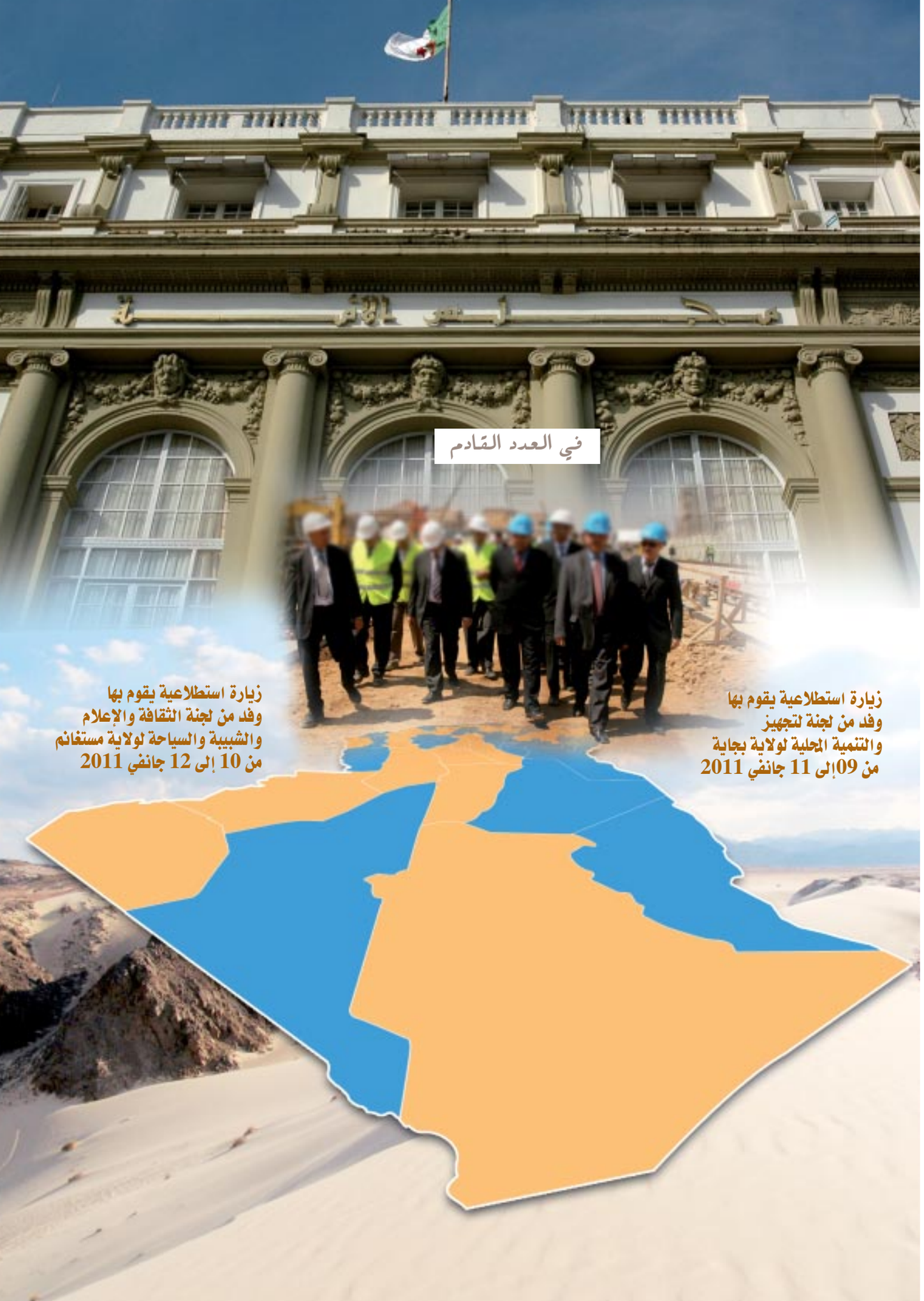

...لقد كان هناك باستمرار نوع من تعادل الردع النووي الذي ميز الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك تستند إلى الإبقاء على التفوق النسبي النووي كعنصر رادع لأي هجوم سوفياتي أو أي توسع في النفوذ السوفياتي في العالم...

...أعتبر أن القرار الأمريكي في صناعته لا يمكن أن يكون إلا إذا تمكنا من انتزاع الاحترام الأمريكي لنا قبل الطبطبة على أكتافنا بأننا معتدلون وواقعيون. هذا التحدي يتطلبه أيضا الشعب العربي حتى تستقيم المعادلة ويتم التجسير المطلوب، ونتجاوز الفجوة بين شعوبنا والنظام العربي القائم على مستوى الأنظمة. أقول هذا لأننا اليوم نريد فرصة للتنفس ونعتقد أن الكثير من شعوب الأنظمة العربية يجب أن تدرك أن مخزون تراث عدم الانحياز يجب أن يتحول إلى محاولة جادة من خلال التماسك العربي والخروج من حالة التفكيك، وأن نبدأ مع غيرنا في الإسهام في هندسة عالم متعدد القطبية..."

كلوفيس مقصود